

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية
العدد (95)

التماسك الأسري
(حماية الأسرة في التجارب الدولية)

إعداد

الدكتور مصطفى حجازي الدكتورة جهان عيسى العمران

الدكتور أحمد زايد الدكتورة سهى طبال

حقوق الطبع محفوظة
يجوز الاقتباس من مادة الكتاب بشرط الإشارة إلى المصدر

الطبعة الأولى
2015م

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبر عن رأي الكاتب أو الجهة ولا تعبر بالضرورة عن رأي المكتب التنفيذي

المكتب التنفيذي

ص. ب 26303 المنامة - مملكة البحرين - هاتف 17530202 - فاكس - 17530753

البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org

العنوان على شبكة الانترنت: www.gcclsa.org

سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

تصدر عن
المكتب التنفيذي

لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية ومجلس وزراء العمل
بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

الإشراف العام
عقيل أحمد الجاسم

هيئة التحرير والإعداد
محمود حافظ
خليل بوهزاع
محمد الغايب
علي فيصل

العدد (95) ربيع الأول 1436هـ الموافق يناير 2015م

المحتويات

الصفحة

9	تقديم المدير العام
11	الدراسة الاولى: تماسك الأسرة الخليجية: المقومات، الأخطار، ومتطلبات التحسين
	إعداد: الدكتور مصطفى حجازي
67	الدراسة الثانية: تمكين الأسرة الخليجية وزيادة منعتها الذاتية في إدارة الأزمات.....
	إعداد: الدكتورة جهان عيسى العمران
129	الدراسة الثالثة: الحماية الأسرية في التجارب الآسيوية: اليابان والصين وإندونيسيا وماليزيا
	إعداد: الدكتور أحمد زايد
181	الدراسة الرابعة: الحماية الأسرية في التجارب البريطانية والنرويجية
	إعداد: الدكتورة سهى طبال

تقديم المدير العام

تنفيذاً للقرار الصادر عن مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، نظم المكتب التنفيذي بالتعاون والتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عمان ندوة التماسك الأسري الثالثة تحت شعار "حماية الأسرة في التجارب الدولية" وذلك خلال الفترة من 19 - 21 أغسطس 2014م في مدينة صلالة بمحافظة ظفار في سلطنة عمان.

وعقدت الندوة تحت رعاية معالي السيد محمد بن سلطان البوسعيدي، وزير الدولة ومحافظ ظفار بسلطنة عمان وبمشاركة وفود تمثل جميع دول مجلس التعاون الخليجي وممثلين عن المنظمات المحلية والخليجية والعربية ذات العلاقة بالإضافة إلى الخبراء والباحثين المتخصصين في موضوع الندوة.

استهدفت الندوة من خلال جلساتها العلمية وأبحاثها وأوراق عملها إلى تدارس ومعالجة قضايا الأسرة وكيفية حمايتها وتحسينها الذاتي في حل مشكلاتها، وذلك بالاستفادة من التجارب الناجحة والملائمة للبيئة العربية الإسلامية.

عالجت الندوة من خلال أوراق وإبحاث عملها قضايا تماسك الأسرة الخليجية وتحسينها وبحث سياسات تعزيز تماسكها وتمكينها، وسبل الحماية الأسرية وكيفية إدارة الأسرة للمخاطر التي تواجهها، بالإضافة إلى عرض للمشروعات والبرامج والتجارب الرائدة في التماسك الأسري والحماية الأسرية على المستويات الدولية.

وفي هذا العدد الذي خصصه المكتب التنفيذي ضمن سلسلة دراساته الاجتماعية فقد تم اختيار مجموعة من أهم الأبحاث والدراسات التي عرضت في الندوة التي أسهم في تأليفها نخبة ممتازة ومشهود لها علمياً في مجال البحث الاجتماعي والتي شكلت جهداً مشكوراً يستحق الجميع عليه خالص التقدير والشكر.

وإذ يضع المكتب التنفيذي هذا الإصدار بين يدي القارئ الكريم، ليأمل أن يتواصل الاهتمام بدراسة وبحث ومناقشة القضايا المتعلقة بتماسك الأسرة وحمايتها وبما يسهم في تحقيق الاستقرار الأسري والاجتماعي والدفع بمجتمعات أسرية صحية وسليمة تساهم في مستقبل و نهضة مجتمعاتنا العربية وتقديم شعوبها بدول مجلس التعاون.

سائلين المولى العلي القدير أن يحقق لأوطاننا كل أسباب التقدم والنجاح والرفعة،

الله ولي التوفيق،،،

المدير العام

عقيل أحمد الجاسم

المنامة: يناير 2015م

الموافق: ربيع الأول 1436هـ
الدراسة الأولى

د. مصطفى حجازي

- المؤهل العلمي: دكتوراه دولة في علم النفس التوافقي - جامعة ليون - فرنسا - 1967.
- العمل المهني: استاذ الصحة النفسية والتوافق والارشاد النفسي في الجامعة اللبنانية وجامعة



تماسك الأسرة الخليجية: المقومات، الأخطار، ومتطلبات التحسين

الأستاذ الدكتور مصطفى حجازي

ملخص:

تمثل هذه الورقة نوعاً من إطاراً عاماً لدراسة قضايا تماسك الأسرة الخليجية وتحسينها. فبعد تعريف التماسك الأسري يتم بيان أنواع التماسك وخصائص كل منها. بما يؤدي الى بحث مقومات التماسك المعافى، وصولاً الى استعراض آثار التحضر السريع على الأسرة الخليجية وأبرز إشكاليات هذا التحضر على تماسكها.

انطلاقاً من هذا التمهيد تعرض الورقة خارطة المخاطر التي يتعرض لها تماسك الأسرة الخليجية، وهي تتوزع ما بين مخاطر بنيوية خاصة بتكوينها ودينامياتها، ومخاطر خارجية اجتماعية واقتصادية وأمنية وثقافية. وتنتهي الورقة ببحث سياسات تعزيز تماسك الأسرة الخليجية وتتلخص في مقولة أساسية هي "التمكين من أجل التحسين" فيتم بيان محاور التمكين وعملياته بما يشكل برامج مستقبلية توفر شروط تماسك الأسرة وإطلاق طاقات النماء لديها.

تمهيد: مكانة الأسرة الخليجية وأهمية تحصين تماسكها:

تقع الأسرة الخليجية في موقع النواة من شبكة المؤسسات الاجتماعية النازمة لحياة الانسان الخليجي. فهي تشكل القاعدة والقاسم المشترك لبقية المؤسسات الاجتماعية ونقطة تلاقيها وتفاعلها، حيث تتجسد من خلالها شرائع الدين الحنيف ونظم المجتمع وقيمه، وتنتقل عبر الأجيال. وبالتالي فبمقدار تماسك الأسرة ومتانة بنيانها وتمكنها تتعزز متانة البنيان الاجتماعي.

كما تشكل الأسرة باعتبارها الخلية الاجتماعية النواة، مركز بناء الهوية الذاتية وأسس صحة أبنائها النفسية ومتانة شخصيتهم وحصانتهم الخلقية. كما أنها تنمي في نفوسهم بذور احترام الذات وتقديرها والثقة بالنفس، مما يرسى أسس تنشئة المواطن المعافي المنتمي والمنفتح على الدنيا والناس، والقادر على النماء والعطاء.

وبالتالي بمقدار استقامة أمور الأسرة تستقيم النظرة إلى الحياة، وبمقدار شيوع روح التماسك والتكافل والتعاقد والمساواة في علاقات أفرادها بعضهم ببعض، تتأسس العلاقات الاجتماعية السليمة والفاعلة.

وهكذا فهناك سلسلة من التفاعلات المتكاملة ومتبادلة التأثير ما بين تماسك الأسرة ومتانة بنيانها وصحتها النفسية وصحة أفرادها، وبين متانة النسيج المجتمعي وسلامته وتماسكه. وهناك بالمقابل سلسلة تفاعلات متبادلة التأثير ما بين اضطراب تماسك الأسرة وتصدعها وبين اضطراب أعضائها؛ مما يؤدي بدوره إلى حالات سوء التكيف وتراخي المعايير ووهن القيم التي تشكل المدخل إلى ظهور الآفات الاجتماعية على اختلافها.

وتجمع كل دول المجلس على هذه المكانة المركزية للأسرة، مما يتكسر في دساتيرها جميعاً، باعتبارها أساس المجتمع حيث تكفل الدساتير تماسك كيائها وصونها وحمايتها من التصدع والانحراف. كما تنظم قوانين دول المجلس الوسائل الكفيلة بحمايتها من كل عوامل الضعف. كما تعمل على إنشاء مراكز خدمات الأسرة ونشرها كي تغطي كل شرائح الأسر وتلبية احتياجاتها النوعية، إضافة إلى الانضمام إلى الاتفاقيات العربية والدولية التي تضمن سلامة تكوين الأسرة وقيامها بوظائفها.

تتدرج أعمال هذه الندوة حول تماسك الأسرة وصيانتها من الأخطار ضمن هذه الجهود الطيبة. وتزداد أهمية هذه النظرة نظراً لما طرأ على الأسرة الخليجية من تحولات في البنية والتماسك والوظائف، نتيجة لعمليات التحضر السريع وانفجار انفتاح مجتمعات الخليج على العولمة في كل فرصها وتحدياتها المتعاضمة. وهو ما أصبح يستدعي مضاعفة الجهود التي تساعد الأسرة على الاستفادة من فرص التحضر السريع والانفتاح العولمة، وتعمل على تحصين تماسكها وتعزيز وظائفها وصحتها النفسية، مما يشكل أحد أولويات السياسات الاجتماعية الخليجية.

تعالج هذه الورقة تباعاً كل من الموضوعات التالية: تعريف التماسك الأسري ومقوماته الأساسية. بحث أشكال وعوامل تخلخل التماسك الأسري وتصده، على صعيد بنية الأسرة الداخلية من ناحية، وصعيد الأخطار الخارجية التي تهدد هذا التماسك من الناحية الثانية. وتكرس حيزاً هاماً لبحث مقومات بناء التماسك الأسري في سياساته وبرامجه.

أولاً - تعريف التماسك الأسري ومستوياته:

1- التعريف اللغوي الإجرائي:

التماسك لغة مشتق من فعل مسك يمسك: أخذ به وتعلق. وتمسكت بالشيء بمعنى اعتصمت به. وتمسك به واستمسك وتماسك بمعنى مسك ومنها: بيننا ماسكة رحم أي واشجة رحم. وتماسك على وزن تفاعل أي أمسك بعضه ببعض، وتعلق بعضه ببعض. والتماسك هو بالتالي خاصية الشيء الذي تكون أجزاؤه مترابطة ومتحدة مع بعضها بعضاً. وتأتي بمعنى انسجام العناصر أو الوحدات فيما بينها. وهو كذلك القوة التي توحد أجزاء مادة معينة بحيث تكون متحدة ومنسقة فيما بينها.

وهكذا تعنى مفردة تماسك كلا من الترابط والانسجام المتبادل من مثل وشائج صلة الرحم؛ حيث يرتبط كل عضو من أعضاء منظومة الأسرة بالآخرين، من خلال الانتماء والتشارك والتفاعل وصولاً إلى الحفاظ على وحدتها.

وبالتالي يمكن تعريف التماسك الأسري بأنه عملية نفسية - اجتماعية تؤدي إلى تدعيم بنيانها النفسي - الاجتماعي وترابط أعضائها من خلال روابط الدم والمصاهرة والتآلف والتآزر وتكامل الأدوار. ويقوم ذلك كله على الالتزام وحس المسؤولية المشتركة والتضحية حفاظاً على الرباط الزوجي وروابط الوالدية والبنوة، بما يوفر متانة البنية الأسرية واستقرارها ونمائها.

2- الأسرة بمثابة منظومة حياة:

الأسرة ليست مجرد تجمع لأعضائها، بل هي منظومة دينامية حياة تتقدم نحو الصحة والنماء وفاعلية وظائفها، مما يشكل حالة التماسك الفضلى، أو هي تتعرض بدرجات متفاوتة وصولاً إلى التفكك الكلي. لهذه المنظومة قواعد عامة تحكم نشاطها، استخلصها علماء دراسة الأسرة، ولابد من استيعابها والعمل بمقتضى دينامياتها في دراسة الأسرة والشغل معها ارشاداً وتحصيئاً وتمكيناً، أبرز هذه القواعد ما يلي:

1.2- الأسرة منظومة ذات حدود، وتترتب في عدد من المنظومات الفرعية (المنظومة الزوجية، منظومة الأولاد، منظومة علاقة الوالدين بالأولاد، منظومة الذكور، ومنظومة الاناث...).

تفاعل هذه المنظومات الفرعية فيما بينها يحدد دينامية نشاط الأسرة وتوجهاتها في أوجه القوة والإيجابية، كما في أوجه الصراع والمعوقات وبروز المشكلات.

2.2- الحدود المحيطة بالأسرة توفر لها الاستقلالية النسبية عن المنظومة الاجتماعية الأوسع: كل من الأسرة، الممتدة وأسرّة المنشأ لكل من الزوجين، مؤسسات عمل الوالدين، مدارس الأولاد، جماعات رفاق الأولاد، الهيئات المعنية برعاية الأسرة صحياً واجتماعياً وترفيهياً وهكذا....

3.2- يتعين أن تكون حدود الأسرة مرنة ومنفتحة كي تساعد على التفاعل مع المحيط فتتكيف معه، وتتغذى من موارده وإمكاناته. فإذا كانت الحدود متصلبة وقعت الأسرة في العزلة، وما ينتج عنها من صعوبات واضطرابات. أما إذا كانت الحدود متراخية جداً فستفقد الأسرة استقلاليتها وتتعرض لتحكم الأطراف الخارجية في حياتها، مما يفقدها السيطرة على إدارة حياتها.

4.2- يتحدد سلوك كل من أعضاء الأسرة، وكل نظام فرعي ضمنها بنمط التفاعل الذي يقوم بين هؤلاء الأعضاء أو هذه الأنظمة الفرعية. كل عضو في الأسرة وكل نظام فرعي ضمنها متصل ومتفاعل مع بقية الأعضاء والأنظمة وبأساليب مختلفة إيجابية أو سلبية، متوافقة أو صراعية، وبالتالي فكل تغيير في أي عضو أو منظومة فرعية سيؤدي بالضرورة إلى تغيير في دينامية تفاعلات الأسرة.

5.2- العديد من أنماط التفاعل بين الأعضاء أو المنظومات الفرعية تميل إلى التكرار وبالتالي تتحول إلى أنماط جامدة. يحدث ذلك خصوصاً في تلك الأنماط التفاعلية المولدة للمشكلات والصراعات ضمن الأسرة: مثل التفاعل السلبي بين الزوجين؛ إذ كلما حدث شجار أدى إلى تفاعل سلبي يتخذ طابع التبعاد العاطفي والفكري الذي يقود بدوره فيفجر المزيد من الصراعات والشجارات.

6.2- هناك عمليات ضمن المنظومات الأسرية تساعد على استقرار الأسرة، وعمليات أخرى تساعد على تغييرها وتوافقها مع

المستجدات. ولابد للأسرة السليمة والمعاينة من توازن ما بين هذين النوعين من العمليات. تتمثل عمليات الاستقرار والتماسك في مجموعة القواعد والعادات والتقاليد والمعايير الأسرية التي تحفظ للأسرة توازنها، وتوفر توجهات واضحة لأعضائها حول كيفية التصرف. كما تحتاج الأسرة إلى عمليات تساعد على تغييرها أو تغيير بعض قواعد وأنماط علاقاتها كي تتوافق مع دورة حياتها: مثل ولادة الأولاد وتغير أدوار الزوجية، ومثل مراحل السن، وتأثيرها على أولويات الأسرة، ومثل تحولات ظروف العمل والحياة والأزمات وضرورة التعامل معها.

7.2- التغيير باتجاه التفاعل الإيجابي ضمن منظومة الأسرة ولو كان بسيطاً ومحدوداً سوف يؤدي في أغلب الحالات إلى تحرك عملية تفاعل إيجابي متصاعد على غرار كرة الثلج التي تكبر بمقدار ما تتحرك. ويتعين على العامل مع الأسرة التفتيش دوماً عن الإيجابيات في منظومة الأسرة أو في سياقها وظروفها وتفعيله مهما كان بسيطاً، بحيث يطلق عملية تحرك إيجابي يتعزز بشكل لولبي صاعد.

8.2- يمكن للأفراد أو المنظومات الفرعية ضمن منظومة الأسرة أن يظهروا أنماطاً سلوكية متقابلة أو أنماطاً متكاملة. في الأنماط السلوكية المتقابلة قد يكرر بعض أعضاء الأسرة تصرفات تتكرر وتقابلها تصرفات مماثلة من عضو آخر تتكرر بدورها. وهو ما يؤدي إلى الانفصال وتفكك العلاقة. فمثلاً قد يخرط زوجان في سلوكات تبادل الاتهام والملامة والإدانة وتتصعد هذه الاتهامات التي تشكل سلوكات متقابلة حتى تؤدي إلى انفجار

الصراع وقد تنتهي بالانفصال. أما في الانماط السلوكية المتكاملة فإن النمط المسيطر (زوج متسلط مثلاً) قد يولد لدى الطرف الآخر استجابة رضوخية. وهنا قد يتصاعد التسلط وينتشر كي يصل نقطة عدم الاحتمال والانفجار الذي يدمر العلاقة.

9.2- هناك ضرورة للتمييز في منظومة العائلة ما بين التعديلات البسيطة في التصرف والتوجه والعلاقة وبين التغييرات الأساسية. في التعديلات البسيطة تتغير سلوكات الوالدين كي تتماشى مع احتياجات نمو الطفل ومراحله مع الإبقاء على نمط العلاقة الأساسي معه ثابتاً (مثلاً الرعاية والحماية في مختلف سنوات ما قبل المراهقة). وأما في التغييرات الأساسية فيتعين على الوالدين تغيير نمط العلاقة بشكل جذري، كما هو الحال في تغيير أسلوب السلوك والعلاقة مع الأولاد حين يبلغون المراهقة ويدخلون في سن الشباب. استمرار الوالدين في نمط علاقاتهما السابق (من مثل استمرار السلطوية وعدم التحول الى العلاقات المتكافئة) سوف يؤدي إلى الصراعات والتمرد، أو هو يحول دون نمو الأبناء واستقلالهم. وكذلك الأمر في تحولات الحياة الكبرى وأطوارها التي تحتاج إلى إعادة النظر في سياسة الحياة الأسرية وأدوارها ووظائفها.

10.2- تكرر أنماط سلوك في منظومة كبيرة (أسرة ممتدة) قد يتكرر في منظومات أسرية أصغر (أسرة نواتية). فمثلاً يلاحظ تكرر انفصال العلاقات الزوجية، عند زوجين يأتیان من أسرتين مطلقتين، كما يلاحظ تكرر إدمان الزوج (في أسرة نواتية) مثل

والده في أسرة المنشأ. ومن المعروف أن الأسر المتصدعة تولد أبناء يحتمل أن يؤسسوا أسراً متصدعة بدورهم، كما أن الأسرة المتماسكة المتمتعة بالصحة النفسية والوفاق الزوجي تنشئ أبناء مؤهلين لتأسيس أسر تتمتع بالصحة النفسية والتماسك.

العمل مع الأسرة تبعاً لمنظور المنظومة الحية هو المنهج الأكثر قدرة على التدخل لحماية تماسك الأسرة وتحسينها ومساعدتها على حسن القيام بوظائفها.

3- مستويات التماسك الأسري:

رأينا أن الأسرة بما هي منظومة حية لها حدود توفر لها مستوى من الاستقلالية النسبية عن المنظومات الاجتماعية الأوسع. ورأينا أن الحدود يتعين أن تكون مرنة ومنفتحة على النظام الاجتماعي الأوسع بحيث تتغذى منه وتغذيه من خلال شراكتها مع المنظومات الأخرى. إلا أن كلاً من الحدود والانفتاح ليسا موحدين في جميع الأسر. وبالتالي هناك مستويات من التماسك ينطبق كل منها على شريحة من الأسر، تتراوح ما بين أقصى درجات التماسك المتصلب الذي يصل حد الانغلاق على البيئة المحيطة، وأكبر حالات الانفتاح الذي يتصف بتراخي الحدود وحتى زوالها، مما يؤدي إلى التفكك الذي يلاحظ في حالات التصدع الأسري. وبين هذين الحدين هناك التماسك ذو الحدود المرنة المعافاة الذي يفتح على المحيط فيتغذى منه ويغذيه في حالة من التفاعل النمائي المتبادل. ويمكن تصوير مستويات التماسك هذه بتشبيه الأسرة بالدار ذات الحيطان الخارجية التي تحدد كيانه، وذات السقف الذي يمثل نظام السلطة والمرجعية.

1.3- التماسك المتصلب والمغلق: نحن هنا بإزاء الدار المغلقة الأبواب

والشبابيك على العالم الخارجي. لا تقوم بين الأسرة ومحيطها الاجتماعي إلا الحد الأدنى من علاقات التفاعل والتبادل، يقتصر أحياناً على رب الأسرة باعتباره السلطة المركزية على غرار أسرة "سي السيد" في ثلاثية نجيب محفوظ الشهيرة. يذوب أعضاء الأسرة في عالمها الداخلي المغلق ويفتقدون التواصل مع المحيط إلا بالحدود الدنيا، وبإشراف متشدد من رب الأسرة الذي يشكل المرجعية ويضع القواعد في علاقة تسلطية ذات اتجاه واحد من أعلى إلى أسفل؛ تفرض أحادية القرار والتوجه. يؤدي هذا التماسك المتصلب والمغلق إلى تراكم مشاعر الاختناق والتوتر الذي يولد بذور التمرد والثورة حين تتراخى السلطة المركزية لأي سبب كان. وهنا قد تتفجر المنظومة الأسرية ذاتها. كان يشيع هذا التماسك المغلق بعض الشرائح الأسرية فيما مضى، ولكنه الآن يتراجع باضطراد مع انفجار الانفتاح وتحولات التحضر السريع.

2.3- التماسك المرن المفتوح: نحن هنا بصدد الدار المفتوحة الأبواب

والنوافذ على العالم الخارجي، والتي تنشط فيها وسائل الاتصال والتفاعل مع المحيط الاجتماعي المحلي والمجتمعي والدولي. للدار حدودها المعروفة التي توفر لها الاستقلالية الكيانية والحياة الداخلية الخاصة. إلا أن لها حدوداً ومنافذ واضحة على العالم الخارجي الذي تتفاعل معه. هناك سقف يمثل المرجعية والسلطة ويتمثل في قواعد وأدوار ومكانات بين أعضاء الأسرة تتكامل فيما بينها. وهناك علاقات شبكية أفقية تفاعلية تبادلية بين كل

من الزوجين وبينهما وبين الأبناء. القواعد والنظم والتوجهات والحدود متوافق عليها عادة وتتصف بالمرونة بما يجعلها تتكيف مع المتطلبات التي تفرضها مراحل نمو الأسرة من ناحية، ومن المستجدات التي يفرضها التكيف مع تغيرات البيئة المحيطة. منظومة الأسرة بحدودها المرنة تشكل كياناً نامياً يتبادل التأثير والتأثير مع المحيط، وبالتالي فهي منظومة متطورة توفر قطاعاً ذاتياً لكل من أعضائها، وقابلية استقلال الأبناء من ضمن أطر التماسك الداخلي وقواعد يلتزم بها الجميع ويستفيد منها الجميع.

3.3- التماسك المتسبب مفرط الانفتاح: نحن هنا بصدد دار تصدعت

جدرانها وانهار سقفها ولم يعد فيها نواة سلطة وقواعد وحدود مرجعية مفروضة فوقياً أو متوافق عليها. قد نكون بصدد نوع من التماسك الشكلي الظاهري كما هو الحالي في أسر التصدع الخفي. تتحول الحياة الأسرية إلى مجرد تواجد يحافظ على الظواهر، فيما يسمى "البيت الفندق". كل عضو في الأسرة يعيش حياته الخاصة في حالة من سيادة الفردية ومصالحتها وأهوائها وتوجهاتها. ولكل عضو حياته المرتبطة بالخارج أساساً مع الحد الأدنى من التفاعل مع الداخل. هناك غياب شبه كامل تجاه الأسرة وحياتها، وتجاه أعضائها لبعضهم البعض. وهناك بالتالي غزو للعالم الخارجي لحياة الأسرة حيث تصبح منظومتها شكلية محضة. هنا لا يتهدد التماسك الأسري وحده وإنما منظومة الأسرة ذاتها هي التي تتهدد بالتصدع والتفكك. وبالتالي فإن هذه المنظومة الأسرية هي الأكثر تعرضاً للمخاطر الاجتماعية بعد أن فقدت تماسكها الذاتي.

ثانياً - مقومات التماسك الأسري:

في الأسرة التقليدية الممتدة كان التماسك الأسري قضية طبيعية ليست موضع التساؤل. ذلك أن تماسك الأسرة المصغرة، هي شرط تماسك الأسرة الممتدة، وتماسك هذه الأخيرة هو شرط لتماسك العشيرة أو القبيلة. في هذا النمط من الأسر الممتدة تكون قيمة الجماعة ومصالحها هي الأساس على حساب قيمة الفرد وفرديته. الانتساب إلى الأسرة ليس طوعياً يقوم على التوافق والتفاهم، بل هو نتاج تحديد الأدوار والمواقع والمراتب الذي يعيد تكرار بنية الأسرة الممتدة ضمن العشيرة. ينتج تماسك العائلة حيزاً لإنتاج أولوية الجماعة على الفرد وصولاً إلى إنتاج التماسك الاجتماعي؛ حيث تكون الحدود فاصلة ما بين الداخل والخارج لبناء لحمة الجماعة وصولاً إلى إنتاج البنى المركزية، حيث يخضع أفراد الجماعة ويمثلون بدون نقاش للسلطة المرجعية لقاء الحماية والرعاية وأخذ النصيب من الغنيمة.

وبتمحور دور الأسرة التقليدية حول ثلاثة أهداف: التجدد البيولوجي الديموغرافي، تنشئة الأطفال على الانتماء والالتزام، ونقل الموروث القيمي والثقافي والحفاظ على استمراريته. وذلك في سلسلة متماسكة من دوائر الانتماء والالتزام من الأسرة المصغرة إلى الممتدة، إلى العشيرة إلى القبيلة والوطن. قد يكون هناك أوجه ظلم أو غبن أو تدني عدالة في الأدوار والحقوق. إلا أن الالتزام بالأسرة وتماسكها هو مسألة كيانية حيوية وليست مسألة خيار فردي قابل للتعديل والتغيير.

مع شيوع الأسرة النووية لم يعد الالتزام مسألة حتمية؛ حيث تراخت القوى الضاغطة وأفسحت المجال لبروز العوامل الفردية وتزايد وزنها. ذلك أن الأسرة النووية المعاصرة فقدت الدور الحيوي الضامن لتلاحم الأسرة الممتدة

والعشيرة ومنعتها. كما أن إنجاب الأطفال وتثنتهم ونقل الموروث الثقافي إليهم لم يعد وظيفة حتمية للأسرة النووية، بل هو أصبح خياراً ذا قيمة نفسية أساساً. ولم يعد الابن ضامناً لاستمرارية الذرية بالضرورة، ولا الحامل للتراث، بل أصبح الأطفال مسألة رضى نفسي اجتماعي للوالدين. وبالتالي لم يعد الطفل هو اسمنت تماسك الأسرة، بل أصبح نتاج خيار عاطفي - عقلائي عند الأهل.

وهكذا فلقد أصبح للتماسك الأسري مجموعة من المقومات المتفاعلة فيما بينها، والتي تتواجد بمقادير متفاوتة من أسرة إلى أخرى. وأصبح لابد من الشغل على توافر هذه المقومات لضمان المستوى المقبول من التماسك الأسري. أبرز هذه المقومات ما يلي:

1- الالتزام الديني: استيعاب تعاليم الشريعة في أسس الزواج والعلاقات الزوجية، وعلاقات الوالدين والأبناء. ومعرفة الواجبات والحقوق والتوافق عليها والالتزام بتطبيقها: حقوق شرعية، مدنية، زوجية عاطفية-جنسية، علائقية، تعاليم التعامل والتراحم والتكافل والبر والرحمة والتسامح. تعاليم الخطبة والمهور والتربية الروحية. تعاليم معاملة الأطفال والمسنين والمرضى.

التمسك بكل هذه التعاليم يُعزز المسؤولية والالتزام نحو الأسرة وأعضائها تجاه بعضهم بعضاً، ويرسي أسس التماسك الأسري.

2- حس المسؤولية والالتزام بالرباط الزوجي وروابط الوالدية والبنوة: الحفاظ على سلامة الأسرة وتماسكها، وصولاً إلى ذلك القدر الضروري من التضحية وبذل الجهد للحفاظ على الأسرة. نحن هنا بصدد قناعة عقلية - عاطفية ترفد الالتزام الديني. الالتزام هنا هو اطلاع بمسؤوليات

ما بعد الزواج. إنه خروج من الذات وأنانياتها ورغباتها لملاقاة الآخر (القرين، الأبناء) وصولاً إلى الالتزام بكيان الأسرة. إنه إلتزام بخدمة الذات الجماعية والسعي إلى تحقيق الذات الفردية من خلال صحة الأسرة ونمائها. الإلتزام لا يعني الغياب الكلي للتباينات وأوجه الاختلاف والصراعات، فذلك غير ممكن، وإنما هو التزام بالآخرين وقبولهم والحرص عليهم رغم الخلافات التي لا بد منها.

3- التكافؤ في السن والمرحلة التعليمية والوضع الاقتصادي الاجتماعي:

مما يشكل ثلاثية عوامل موضوعية لإمكانية إقامة علاقة زوجية متوازنة، وقابلة للحياة، حيث يجد كل من الزوجين مكانة معقولة لا تكلفه أثماً نفسية ومادية ومعنوية باهظة تهدد تماسك الأسرة على المدى البعيد.

4- التوافق على المكانة والأدوار والمرجعية: حيث يجد كل طرف مكانته

التي ترضيه ويقوم بأدواره الوظيفية زوجياً وأسرياً ووالدياً. وكذلك التوافق على نظم السلطة ومرجعياتها وحدودها تبعاً لأدوار ووظائف كل من الزوج والزوجة.

5- التوافق على السياسات والتوقعات: يقبل كل من الزوجين على الرباط

الزوجي ولديه روزنامة ذاتية من التوقعات والسياسات. ولكل من الزوجين تصوره الشخصي عما سيكون عليه وضعه من حيث المكانة والدور والارضاعات وأنماط العلاقة. كما أن كلا منهما له روزنامته الذاتية حول إدارة الحياة الزوجية والأسرية وأساليب التنشئة، والعلاقات مع الأسرة الممتدة والمحيط الاجتماعي. وكذلك سياسات الانفاق وإدارة ميزانية الأسرة المعروفة. التوافق على هذه التوقعات والسياسات يوفر أساساً طيباً لتماسك

الأسرة وحسن قيامها بوظائفها، حيث تبقى الخلافات ضمن إطار التوافق الأساسي. وإرادة التوافق والتلاقي من خلال مرونة المواقف.

6- النضج النفسي: ويتجلى في الصحة النفسية الفردية لكل من الزوجين، وفي التمتع بدرجة طيبة من الذكاء العاطفي، لجهة التواصل مع المشاعر الذاتية وتفهمها والقدرة على التعامل معها. وكذلك تفهم مشاعر الآخر والتعامل معها. كما يتجلى في الدافعية الذاتية لبناء كيان أسري ونمائته ويتجلى في المرونة الاستيعابية للتعامل مع الشدائد والضغوطات، وصولاً إلى حسن الحال الذاتي الذي ينعكس إيجابياً على العلاقات الأسرية. يشكل النضج النفسي لكل من الوالدين النموذج الذي يقدمانه للأبناء وبناء صحتهم النفسية. وبالتالي يتمثل الأبناء نموذج الأسرة المعافاة المتماسكة والنامية ويعيدون تكرار إنتاجه في تأسيسهم لأسرهم مستقبلاً. وتشكل القدرة على التفكير الإيجابي أحد أبرز مقومات تماسك الأسرة ونمائها، إذ أنه يشكل الأداة الأبرز والأكثر فاعلية لاستيعاب المشكلات والصراعات والمآزم والعمل على حلها. فالإيجابية تجاه الذات وأعضاء الأسرة هو حالياً اسمنت التماسك والنماء الأسري.

7- النضج العاطفي الجنسي: النضج العاطفي والقدرة على الارتباط الوثيق الذي يحمل الرضى للطرفين، والنضج الجنسي الذي يوفر الاشباعات ويعزز الرباط الزوجي هما نتاج التمتع بتنشئة في الطفولة تتصف بالحب والتقبل والرعاية والعلاقات الوثيقة بالوالدين والتفاعل معهما، وهي ذاتها التي ترسي أسس الصحة النفسية في الطفولة التي تتجلى في الصحة النفسية الزوجية الجنسية في سن الرشد. ويشكل النضج العاطفي الجنسي الذي يتأسس على متانة العلاقة وصحتها مع الوالدين ضماناً لفاعلية بقية المقومات، في تماسك الأسرة ونمائها. كل الاختلافات والصراعات تبقى ثانوية قابلة للحل طالما توفر التوافق العاطفي الجنسي بين الزوجين.

8- التوافق على التكيف لأطوار الحياة الأسرية: تمر الأسرة بمراحل من

النماء من الخطوبة وقضاياها، وتأسيس الحياة الزوجية ومتطلباتها من سكن وسواء، ثم الحياة الحميمة في بدايات الزواج، ومن بعدها الإنجاب ومهام الوالدية والتنشئة وكذلك مهام بناء مكانة اقتصادية اجتماعية، وعبراً إلى نمو الأبناء ووصولهم إلى سن المراهقة والشباب، ومن ثم استقلالهم، وتكيف الوالدين لمرحلة أواسط العمر والتقدم التدريجي في السن، وما يصيب كلا منهما من أمراض أو نكسات صحية. كلها أطوار طبيعية في حياة الأسرة لابد من التكيف لكل منها. وتتزايد فرص تماسك الأسرة بقدر انسجام كل من الزوجين في تقدمية خلال هذه الأطوار. وتنشأ مشكلات الصراع الذي قد يتفاقم فيهدد تماسك الأسرة إذا حدث تباين واضح في مسيرة كل من الزوجين: من مثل تقدم أحد الطرفين وانتقاله من طور إلى آخر، مع تمسك الآخر بالبقاء عند أحد أطوار نمو الأسرة. التوافق على مسيرة نماء الأسرة هذه يشكل أحد مقومات استمرار تماسكها.

9- امتلاك مهارات تخطيط الحياة الأسرية وإدارتها. إدارة الميزانية وسياسات

الانفاق، إدارة تنشئة الأبناء ورعايتهم، إدارة الحياة الزوجية، التوافق على أهداف وغايات مشتركة والعمل الجماعي لتحقيقها، تحديد أولويات الأسرة وتوفير متطلباتها، إدارة الوقت (وقت العمل والترفيه والالتزامات الأسرية الممتدة، والالتزامات الاجتماعية)، مهارات الاتصال والحوار، ومهارات حل المشكلات وإدارة الصراعات؛ كلها مهارات ضرورية جداً لإنجاح الحياة الأسرية وتحسينها وتماسكها.

10- المقوم الاقتصادي: وهو من الشروط البديهية لتوفير التماسك الأسري،

لجهة تلبية احتياجات تأسيس أسرة وتأمين السكن والطبابة ومختلف الحاجات الأساسية وتوفير ضمانات الأمن، ونفقات الحياة اليومية،

والترويح ومتع الحياة التي توفر الراحة وتنفس احتقانات ضغوطات الحياة. ومن بعدها توفير متطلبات إنجاب الأطفال وتنشئتهم. ومن المعروف أن عدم توفر مصادر الدخل الكافية لحياة الأسرة من قبل الفقر والبطالة والأزمات الاقتصادية تفجر الصراعات في الأسرة وتهدد تماسكها. وكذلك الأمر بالنسبة لسوء إدارة ميزانية الأسرة وتحديد أولويات الانفاق بشكل عقلاني فهو يفجر بدوره الصراعات التي تهدد تماسك الأسرة.

11- المحيط الاجتماعي المعافي: تعيش الأسرة في محيط اجتماعي يتمثل في الجماعة المحلية والحي. وبمقدار تماسك هذا المحيط وسلامة العلاقات والتفاعلات فيه، وبمقدار التأزر والضوابط الاجتماعية يتأمن للأسرة الإطار الحيوي الذي يحفظ أمنها. كما أن الأبحاث حول صحة الأسرة النفسية كشفت عن مدى أهمية توفير المناخ الاجتماعي المعافي لسلامة حياة الأسرة واستقرارها وتماسكها. ولذلك فإن سياسات رعاية الأسرة لم تعد تقتصر على توفير مقومات حياتها الداخلية، وإنما أخذت تركز بشكل متزايد على المحيط المعافي والمناخات الاجتماعية الصحية التي تعيش فيها. ومن المعروف أن تماسك الأسرة يتعرض للمخاطر حين تعيش في أحياء هامشية تخلو من الضوابط الاجتماعية والأمنية والخدمات الأساسية، ويشيع فيها الاختلاط السكاني المتنافر الذي يتسم بالغفل الاجتماعي الذي يفتح الباب على مصراعيه لمختلف حالات السلوكات الجانحة وتراخي مسؤولية رعاية الأسرة وتنشئة الأبناء.

تعمل هذه المقومات بشكل متضافر فتعزز إيجابياتها بعضها بعضاً، وتعوض كذلك عن أوجه القصور في عدد منها. وبمقدار إيجابيات وقوة هذه المقومات تترادف فرص تماسك الأسرة واستقرارها ونمائها.

ثالثاً - التحضر السريع وآثاره على الأسرة الخليجية وتماسكها:

أدت الطفرة النفطية والانفتاح على العولمة إلى عملية تحضر سريع في مجتمعات الخليج العربية. شكل هذا التحضر قفزة في التحول من حياة الريف والبادية إلى حياة المدنية الحديثة التي نمت بشكل سريع جداً. استقطبت المدينة جل السكان حيث تركزت فيها الثروة وفرص العمل. ترك هذا التحضر أثراً إيجابية على نمو الأسرة وأفرادها وخصوصاً النساء وحصولهن على التعليم والتخصص العالي والخروج إلى سوق العمل واحتلال المناصب فيه، مع ما حمله من استقلال مالي واقتصادي. فرضت كل هذه التحولات المتسارعة في زمن قياسي تحديات على الأسرة النواتية لجهة توفير مقومات حياتها اقتصادياً واجتماعياً، والتمكن من إدارة ذاتها وخوض غمار الانخراط في عالم العولمة المفتوح. أصبحت الأسرة بحاجة كي تحافظ على تماسكها إلى بناء الاقتدار الكلي والتمتع بالصحة النفسية واللياقة الجسمية والاقتدار المعرفي، والنجاح في الانفتاح الثقافي والتعامل الإيجابي معه. وكذلك الحصانة أمام إغراءات الإعلام والإعلان وهوس الاستهلاك والتسوق.

حملت كل هذه التحولات المتسارعة ارتقاءً غير مسبوق في نوعية حياة الأسرة الخليجية. إلا أنها حملت آثاراً سلبية تتجلى في بروز العديد من المشكلات التي تحتاج إلى سياسات اجتماعية رشيدة للتصدي لها. تمكنا الدراسات التي رصدت هذه المشكلات من توليفها في أربع إشكاليات أساسية تضم كل منها العديد من المشكلات الفرعية:

1- إشكالية الرفاه وتحول أسلوب الحياة: وتضم مشكلات الأسراف الاستهلاكي، والاتكالية على العمالة الوافدة، وضعف الإنتاجية،

والعزوف عن الإعداد المتين للعمل المهني، وتلوث البيئة بفعل فرط الاستهلاك. ونتج عن هذه الإشكالية ثلاث إشكاليات إضافية هي:

2- إشكالية تماسك الأسرة: وتضم تراخي العلاقات الأسرية وتراخي الالتزام بالرباط الزوجي وأدوار الوالدية، وبروز الميول الفردية والجنوح إلى إشباع نزواتها. ولقد نتج عن ذلك تكرار حالات الطلاق والهجر وتعدد الزوجات مع إهمال رعاية الزوجة السابقة والأبناء، وحالات التصدع الأسري الخفي، ومشكلات الصراع على المكانة وفرض الإرادة الشخصية على القرين، والصراعات الناجمة عن الفجوة ما بين زيادة المتطلبات والطموحات، ومحدودية إمكانيات بعض شرائح الأسر.

3- إشكالية التنشئة ورعاية الأبناء: وأبرز مشكلاتها تراخي رعاية الطفل، ومشكلات الخدم/المربيات، وتراخي رعاية المراهقين ومتابعتهم، وتحول المرجعية في الميول والسلوك من الأسرة إلى الإعلام والإعلان وتقنيات الاتصال والإعلام الاجتماعي.

4- إشكالية تراخي الالتزام والتضامن الاجتماعي: وتمس حياة الأسرة الداخلية والحرص عليها وتحمل مسؤوليات الزوجية والوالدية. كما تمس الالتزام برعاية المسنين من أعضاء الأسرة وإيصال أمرهم بشكل متزايد لمؤسسات رعاية المسنين الرسمية والأهلية. وكذلك رعاية الأيتام وتولي المؤسسات الرسمية والأهلية لهذه المهام، ولو أن هناك جهوداً كبيرة تبذل خليجياً للتكفل. وانعكس تراخي الالتزام على التضامن الاجتماعي والمشاركة الاجتماعية في الشأن العام.

تتكامل هذه الإشكاليات فيما بينها كي تتدرج ضمن المخاطر التي تتعرض لها الأسرة في تماسكها وقيامها بوظائفها. وهو ما يفرض إرساء سياسة اجتماعية جديدة للأسرة تتجاوز مفاهيم الإحسان والمساعدات الفوقية وصولاً إلى تحصين الأسرة والحفاظ على تماسكها من خلال تمكينها. على أنه لابد من التأكيد على تجنب التعميم. فهذه الإشكاليات لا تصيب كل شرائح الأسر الخليجية على حد سواء وإنما تنحصر في بعضها فقط كما سيتم بيانه.

رابعاً - خارطة المخاطر التي يتعرض لها التماسك الأسري:

تتلاقى معطيات مختلف الدراسات والتقارير القطرية حول الأسرة على تزايد حالات الطلاق والتهمج والخلع، وكذلك مشكلات العنف والتعنيف للزوجة والأولاد وتراخي الالتزام بالحياة الزوجية وتنشئة الأبناء ورعايتهم. وأخذ الطلاق يصيب ليس الأسر المكونة منذ زمن، وإنما بدأ يتكرر بين الأسر المكونة حديثاً، ووصل الأمر الى بروز ظاهرة سهولة الاقدام على الطلاق وظاهرة الطلاق قبل الدخول واستهلاك الزواج. كما أن التقارير حول واقع الإرشاد الأسري في دول المجلس تبين أن مشكلات التوافق الزوجي والصراعات الأسرية تحتل المرتبة الأولى في طلب خدمات الإرشاد. وبدون الدخول في الإحصائيات المنشورة في هذه الدراسات والتقارير يبرز الاستنتاج بأن هناك مخاطر فعلية تهدد تماسك الأسرة وحسن قيامها بوظائفها الزوجية والوالدية، مما يستدعي رسم خارطة لهذه المخاطر وصولاً إلى تطوير استراتيجيات تدخّل تعالج هذه الظاهرة من ناحية، وتعمل على تحصين الأسرة وتعزيز تماسكها وقيامها بوظائفها من الناحية الثانية، وصولاً إلى التحصين المجتمعي.

تتوزع خارطة المخاطر ما بين مخاطر بنيوية خاصة بتكوين الأسرة، ومخاطر خارجية محلية وعالمية.

1-المخاطر البنيوية:

هنا يكون إنشاء الأسرة مفتقراً إلى مقومات التماسك الذاتية منذ البداية؛ ولذلك لا تلبث الأسرة أن تتصدع بعد فترة قد لا تطول، إذ سرعان ما تدب الصراعات والمشاحنات بين الزوجين. أو هي تظل كامنة لفترة قد تطول ولكن الرباط الزوجي قد يستنزف مما يولد حالات تباعد عاطفي وجنسي وصراعات فكرية، وهنا نكون بصدد التصدع الخفي. تفتقر الأسرة إلى التماسك والتشارك والتضامن والالتزام حيث يدير كل من الزوجين ظهره إلى الآخر، مع حفاظ على المظاهر الاجتماعية للزواج. نحن هنا بصدد التصدع الخفي الذي يتحول فيه المنزل إلى بيت فندق: كل فرد في الأسرة يسعى وراء رغباته واهتماماته.

وقد يتفجر الصراع بشكل مفتوح على شكل تكرار الصدمات والانتهاكات المتبادلة التي يضع فيها كل طرف اللوم على الطرف الآخر. وتبرز حالات العنف على الزوجة والأولاد، وحالات إهمال الواجبات الوالدية: تنتهي هذه الحالات عادة بالطلاق في ظروف عدائية، وسلوكات انتقامية على الطرف الآخر الذي يقع ضحية لهذه السلوكات. وغالباً ما تكون الزوجة هي الضحية.

وقد ينهار التماسك الأسري سريعاً حتى قبل الزواج نتيجة لخلافات تبدو جذرية لا يجد لها الحل الا بالطلاق الذي يتم الإقدام عليه بدون محاولات

كافية لحل التناقضات، أو ترك مجال لوسطاء الخير لإيجاد تسويات. في هذه الحالة يرى كل طرف أنه على حق في موقفه بدون بذل الجهد لتفهم الطرف الآخر، ويحكم على الآخر بأنه لا يستحق العيش معه. هنا يغلب أن تسود الأنانيات والتركيز على الذات؛ فإما أن يمتثل الطرف الآخر لمطالب الذات وتوجهاتها ورغباتها، وإما فلا جدوى منه ولا يستحق الارتباط معه في رباط زوجي. نحن هنا بصدد سيطرة النزوات الذاتية وغلبتها على اعتبارات الواقع الموضوعي ومبادئ الشراكة وتبادل العطاء والاستعداد لبذل الجهد لبناء حياة زوجية.

تتعدد عوامل هذه المخاطر البنيوية وتعود في معظمها إلى واحد أو أكثر من العوامل التالية:

أ. انعدام التكافؤ في السن والتعليم والمستوى الاقتصادي الاجتماعي.

ب. الافتقار إلى النضج النفسي والشخصي الذي يتجلى بتدني الذكاء العاطفي والكفاءة الاجتماعية. ويندرج ضمنه الشخصية الطفلية الاتكالية التي لم تتعود على تحمل المسؤولية. كما يندرج ضمنه التدليل الزائد في الطفولة والذي يجعل الطفل مركزاً حول ذاته ويعتبر أنه مركز الكون والاهتمام وأن الآخرين يجب أن يكونوا مسخرين لتحقيق رغباته، بدون أن يرى لذاته قسطاً من المسؤولية. وهم إذا لم يفعلوا فسيولدون لديه مشاعر الاحباط التي تتحول إلى عداً وتباعد. ويدخل ما يسمى الشخصية النرجسية المركزة حول ذاتها المتضخمة بحيث لا يعود الواحد من هؤلاء بقادر على أن ينظر خارج ذاته ورغباته ونزواتها، ضمن فئة قصور النضج الشخصي. فالشخصية

الناضجة هي في الأساس شخصية منفتحة على الآخر لها مكانتها وحقوقها وخياراتها وللآخر مكانته وحقوقه وخياراته. وبالتالي لابد من التحرك للقاء الآخر في منتصف الطريق، بحيث يتحقق الكسب للطرفين في علاقة تحقق بناء شراكة زوجية. ويندرج تدني ثلاثية العقلانية والواقعية والمسؤولية ومعرفة أين هو الصواب ضمن الافتقار إلى النضج النفسي والشخصي.

ج. تدني حس المسؤولية والالتزام بروابط الحياة الزوجية والوالدية، والمسؤولية عن بناء حياة مشتركة ومصير مشترك تقوم على تضحيات متبادلة وشراكة في العطاء، وصولاً إلى الاستمتاع بثمار هذا الرباط الزوجي والأسري، باعتباره انجازاً مشتركاً يوفر تحقيق الذات والمكانة والاعتراف لكل الأطراف (القرين والأبناء). تدني حس المسؤولية والالتزام هذا يتكامل تماماً مع عناصر الافتقار للنضج الشخصي.

د. أنماط التنشئة الخاطئة: وهي التي تنتج كل من الافتقار إلى النضج الشخصي وقصور مشاعر المسؤولية والالتزام. وهي تنشئة انتشرت في بعض أوساط الأسر الخليجية محدثة النعمة حيث يربي الطفل من هؤلاء على البحبوحة والدعة والتركيز حول الرغبات الذاتية، وحيث يتم إغراق الطفل بوسائل الإشباع المادي بدون أي جهد لتنمية مبدأ الواقع والمسؤولية، ومعنى الجهد والإنجاز، ووضع حدود للذات والاعتراف المتبادل ما بينها وبين الآخر. إنها الكيان الذي لا يعرف سوى فرط الاستهلاك لكل شيء بدون مجهود مقابل. رفاة البحبوحة المفاجئة الذي نالت منه هذه الأسر محدثة النعمة نصيباً كبيراً جعل كل جهد مسألة نافلة، وبالتالي كل تضحية وقيام بمسؤولية بناء مستقبل مسألة غير مطروحة طالما أن تحقيق الرغبات قائم فعلاً وبلا حدود. الآباء

والأبناء هم أبطال الاستهلاك بدون مقابل، ومن ضمنه استهلاك الحياة الزوجية التي سرعان ما تتصدع عند ظهور العقبات والمعوقات أمام الهناء الذاتي.

هـ. انعدام التوافق على المكانة والأدوار والسياسات والتوقعات. وتشكل بدورها عوامل ذات شأن في تهديد تماسك الأسري وتصدعه. وقد يكون عدم التوافق هذا ثانوياً قابلاً للتفاوض وإيجاد الحلول والتسويات مما يمكن تحقيقه في الإرشاد الزوجي والأسري ومن خلال التدريب على مهارات الاتصال والتفهم المتبادل وحل المشكلات وتصحيح الأفكار المغلوطة ومهارات إدارة الحياة الأسرية. أو هو يكون من نوع التناقض الأساسي غير القابل للتسويات والتنازلات وبذل الجهد لإيجاد الحلول للمشكلات، والاستعداد للتنازلات المتبادلة. وهنا ينتهي الأمر عادة بتصدع تماسك الأسرة وصولاً إلى الانفصال والطلاق.

و. انعدام التوافق على التكيف لأطوار الحياة الأسرية ومتطلبات وألويات كل من هذه الأطوار: الحياة الزوجية ليست شهر عسل كلها، بل تمر كما هو معروف بأطوار ومراحل لكل منها أولوياتها ومراحلها التي تتطلب الجهد والعطاء للحصول على الإرضاءات والمكانة. بعد شهر العسل تأتي مرحلة الأبوة والأمومة ومهام التنشئة، ومعها تبرز مرحلة بناء مكانة اقتصادية اجتماعية، ثم مرحلة التعامل مع الأبناء حين يلجون سن المراهقة والشباب ومهام توفير متطلبات إعدادهم لمستقبلهم. ثم مرحلة استقلال هؤلاء وخروجهم من الأسرة، ومعها دخول الوالدين في مرحلة أواسط العمر، إلخ ولا بد للأسرة المعافاة أن تنمو على مسار هذه الأطوار. ولا بد لهذا النمو من متطلبات تفرض أولويات جديدة. وينشأ التناقض وتصدع تماسك

الأسرة إذا تمسك أحد الزوجين بمكانته ودوره وأشباع رغباته التي تُمَتُّ إلى مراحل سابقة: إصرار الزوجة مثلاً على التمسك باستمرار دور العروسة مركز الاهتمام على حساب جهود الأمومة والتنشئة، والتضحية لبناء المكانة الاقتصادية الاجتماعية، وهنا تبرز الصراعات والتناقضات التي تهدد تماسك الأسرة.

ز. قصور النضج العاطفي الجنسي: وهو يشكل أحد العوامل البنيوية التي تلغم الرباط الزوجي وتهدد تماسك الأسرة واستمرارها. نحن هنا بإزاء قصور القدرة على منح الحب وتلقيه، والقدرة على عيش العلاقات العاطفية والارتباط العاطفي. ويتلزم هذا القصور عادة مع قصور النضج الجنسي النفسي مما يتمثل في العجز عن إقامة علاقة توفر الإرضاء الجنسي للذات والقرين، وتتصف بالاستقرار والاستمرار، في علاقة انتقائية مع القرين. ويرجع هذا القصور العاطفي الجنسي إلى ظروف التنشئة الأسرية ونوعية الارتباط العاطفي بالأم والأب. فكلما كانت علاقة الطفل بوالديه وثيقة وتتصف بالحب والتقبل والاعتراف بكيانه الذاتي واستقلالية هذا الكيان، وكلما أشبعت حاجاته العاطفية أرسيت لديه أسس الصحة النفسية التي تشكل قاعدة كل من النضج الشخصي والعاطفي الجنسي. هذا الطفل عندما يصل سن الرشد سيكون قادراً على الارتباط العاطفي الجنسي الانتقائي مع قرين يقيم معه علاقات عاطفية وجنسية تحقق الرضى والإشباع له وللقرين.

ويتوج الوفاق الزوجي حين يتمتع كل من الزوجين بهذه الصحة النفسية منبع النضج العاطفي الجنسي والشخصي، وبقيض لهذا الوفاق الاستمرار في بناء شراكة زوجية وحياة أسرية تتمتع بالصحة النفسية والنماء.

أما الحرمان العاطفي الكلي من مثل الطفل مجهول الأبوين، أو الجزئي كما في حالة اليتيم الذي يحدث في سن مبكرة وفي ظروف مأساوية ويفتقر إلى بدائل الأبوة والأمومة التي تعوض له حرمانه فسينضج جسماً إلا أن نموه العاطفي الجنسي سوف يظل قاصراً. وهو ما يحول دون القدرة على الارتباط العاطفي الجنسي المستقر. فإذا تم ارتباط زوجي فإنه يظل ملغوماً بهذا القصور، مما يؤدي إلى تصدع الرباط الزوجي.

كذلك هو حال الطفل الذي تعرض لعلاقة تملكية من قبل الأم، فإنه سوف لن يستقل عاطفياً-جنسياً كي يقترن بعلاقة راشدة. يظل على الأغلب أسير العلاقة التملكية مع الأم. وكذلك يظل الزواج معرضاً لخطر التصدع والانفصال.

وإضافة إلى هذه الحالات فإن النشأة في أسر متصدعة تتسم بتفجر الصراع الصريح بين الوالدين، مما يترأخ ما بين التباعد أو الصدام الذي يؤدي إلى سلوكيات العنف. هذا الطفل يفقد عادة الحصول على الإشباع العاطفية إضافة إلى فقدانه للرعاية والحماية. وكلها تولد لديه مشاعر انعدام الطمأنينة القاعدية. كما أنه سيتمثل نموذج العلاقة الصراعية بين الوالدين. وعندما يبلغ سن الرشد فإن هناك احتمالاً كبيراً لأن ينخرط في علاقة زوجية ملغومة بالصراع والتباعد العاطفي تبعاً للنموذج الذي تمثله من أسرته. يصح القول هنا بوراثة نفسية: تصدع أسرة المنشأ يعاد إنتاجه في أسر الأبناء، تماماً كما يتم توارث سوء التكيف السلوكي والمهني والاجتماعي من الوالدين والأخوة وجو أسرة المنشأ. تلك ظاهرة ملاحظة علمياً في حالات الطلاق.

ص. الاضطرابات النفسية وتصدع التماسك الأسري: هناك العديد من الاضطرابات النفسية التي تؤدي إلى فشل الحياة الزوجية والأسرية وتصدعها، لا يسمح الحيز المتخصص لهذه الورقة الخوض في تفاصيلها. إنما تقتصر على إشارات سريعة.

هناك ما يعرف بالشخصية السيكوباتية التي تتصف بعدم القدرة على الارتباط العاطفي وعلى الالتزام بالعلاقات المستقرة سواء في الزواج أم في العلاقات الاجتماعية العامة. يقال عن هذه الشخصية أنها "وفية لشيء واحد وحيد ألا وهو عدم الوفاء". إنها تقيم علاقات مصلحة تتصف بالخداع. ويكون الواحد من هؤلاء قادراً على اصطياد ضحاياه فيستغلهم ثم ينبذهم وكأنهم لا شيء بالنسبة إليه. وبالطبع قد يقيم ارتباطات لا تلبث أن تنتهي بالفشل بعد قضاء وطره منها.

وهناك الشخصية الهستيرية المعروفة في الأدبيات العامة بـ "الدنجوانية". نحن هنا بصدد شخص يسعى للتقرب والتحبب إلى قرين من الجنس الآخر، وحين يتجأوب هذا الأخير ويلتزم يتهرب الهستيري من العلاقة. ونكون هنا بصدد سلسلة من السعي وراء علاقات جديدة يتم التخلي عنها بعد ارتباط الشخص الآخر والتزامه. الشخصية الهستيرية عاجزة على الارتباط العاطفي الجنسي بعلاقة مستقرة ونامية، بل هو يكرر حالات الفشل والتصدع.

وهناك الشخصية الاضطهادية (مما يسمى البرانويا) هذه الشخصية تبدو مؤثرة وذات نفوذ. إلا أنها بعد فترة من الارتباط الزوجي تتكشف عن ميول اضطهادية تتمثل بالشك المفرط بالقرين وإخلاصه الزوجي.

وهنا تبدأ سلسلة من التشدد في الحظر والحجر على القرين (الزوجة)، ومعها سلسلة من الاتهامات بالخيانة مما يقلب الحياة الزوجية إلى نوع من الجحيم الذي ينتهي عادة بالعنف الذي يبلغ درجات عالية من الخطورة على حياة الزوجة والأولاد.

ويقرب من الشخصية الاضطهادية من حيث الخصائص ومسار الرباط الزوجي ومصيره، حالات الإدمان الكحولي الذي يفجر سلوكيات العنف ضد الزوجة والأولاد إضافة إلى التخلي عن المسؤوليات الأسرية، حيث ينفق المدمن مدخوله على إدمانه، ولا يكفي بذلك بل يمارس العنف على الزوجة والأولاد الذي يبلغ حد الخطورة الجنائية أحياناً. أما مدمن المخدرات فهو بكل بساطة قد يصل ليس فقط إلى إهمال الأسرة وممارسة العنف عليها، وإنما قد يبيع هذه الأسرة من أجل الحصول على المال اللازم لتوفير الجرعة اليومية.

تتشترك كل هذه الحالات المرضية في أنها مولدة للتصدع الأسري الذي يهدد سلامة الزوجة والأولاد جسدياً، وأمنهم الحياتي. وهو ما يشكل حالات صارخة من تصدع التماسك الأسري وتهديد حياة الأسرة وأفرادها، مما يستلزم تدخلاً طبياً نفسياً وقضائياً في آن معاً.

2- المخاطر الخارجية:

وتتنوع ما بين مخاطر اجتماعية واقتصادية وأمنية وثقافية، تتفاعل فيما بينها بدورها، كي تهدد تماسك الأسرة وحسن قيامها بوظائفها.

أبرز المخاطر الاجتماعية ما يلي:

1.2- التحضر السريع وما حمله من تحولات على بنية الأسرة الممتدة باتجاه
الأسرة النووية، مع تراجع نظام التعاضد والتساند الاجتماعي الذي يسود في الأسرة الممتدة. ويندرج ضمن هذه التحولات تناقض نظام القيم والمرجعيات ما بين القديم الذي يدفع نحو الاستقرار والتكرار وجمود الأدوار والمكانات، وبين نظم الحداثة والاستقلال الفردي. قد يؤدي هذا التناقض إلى صراعات في الأسرة تنعكس على تماسكها، إذ يتمسك الأب مثلاً بالقيم التقليدية، بينما تتمسك الزوجة والأبناء بالمطالبة بالاستقلالية، على أن هذه المسألة قد لا تذهب بعيداً في تهديد التماسك الأسري، حيث تجد الأسرة أنواعاً من التسويات. الأهم من ذلك هو التحول الواضح الذي حمله التحضر السريع خليجياً لجهة تراخي التماسك الأسري من ناحية، وتراخي الالتزام بالأسرة والتضامن الاجتماعي، وتراجع الالتزام الوثيق بالتنشئة وإيصال أمر الأبناء إلى الخدم. وهو ما ولد كما تظهره الدراسات العديد من المشكلات التي تنعكس على حياة الأسرة وتماسكها.

2.2- مخاطر الاختلال الديموغرافي وفيض العمالة الوافدة وما ولده هذا
الفيض من خليط سكاني وثقافي أدى إلى تخلخل الضوابط الاجتماعية في المناطق الشعبية حيث تقيم هذه العمالة، وبالتالي بروز ما يسمى بالغفل الاجتماعي؛ الذي يلاحظ أيضاً في مناطق الإسكان الجديد حيث انتقلت أعداد كبيرة من العائلات الفقيرة إليها ووجدت نفسها تعيش في محيط غريب يخلو من المرجعيات والضوابط ونظم التعاضد والتساند والتفاعل والتواصل، وتنتشر فيه السلوكات غير المتكيفة التي تنعكس أخلاقياً على تماسك الأسر هذه.

إن فقدان نظام التآلف والتفاعل والتضامن والرقابة المتبادلة الذي كان سائداً في الأحياء القديمة، يضع الأسرة أمام تحديات جديدة تطرح على تماسكها وترابطها وتكيفها. أصبحت هذه الأسر أو نسبة كبيرة منها تفتقد المرجعية في مناطق الاختلاط الكثيف، والمناخ الاجتماعي المعافي الذي يوفر الحماية والتساند المتبادل. وهو ما ينعكس تحديداً على تماسك الأسر الأكثر هشاشة والأقل حصانة ضد الأخطار الخارجية، تلك الأسر التي كانت تحتفظ بمستوى مقبول من التماسك والتوازن بفضل التأطير الاجتماعي والقيمي المساند الذي كان يوفره لها السكن في أحيائها التقليدية.

ويضاف الى العمالة الوافدة أيضاً الهجرة المتزايدة من الريف إلى مناطق الاسكان الجديد أو الإقامة في أحياء شعبية يطغى عليها الخليط السكاني. هذه الأسر معرضة بدورها لأخطار فقدان التماسك وتخلخل المرجعيات التي كانت تشكل ضوابطاً سلوكية تحفظ لها تكيفها.

أما المخاطر الاقتصادية فلقد كثر الحديث عنها في الدراسات، وأبرزها ما ينتج عن العولمة وأسواقها وانعكاساتها على العمالة الوطنية.

3.2- مشكلات فيض العمالة الوافدة زهيدة الأجور ومنافسيتها للعمالة الوطنية. عرف الخليج نهضة اقتصادية عمرانية كبرى نتيجة للبحبوحة النفطية. وأقيمت مشروعات بنى تحتية وإنشاء مراكز عمرانية كبرى. وبدلاً من توظيف العمالة الوطنية لجأ أصحاب المال إلى استيراد العمالة رخيصة الأجور والمحرومة من الضمانات الوظيفية وتعويضات نهاية الخدمة، والتعويضات الأسرية. مما دفع

بالعمالة الوطنية محدودة التأهيل إلى البطالة التي تنعكس سلباً على حياة الأسرة وأمنها واستقرارها وبالتالي تماسكها. ورغم قوانين العمل الكثيرة التي تضمن حقوق العمال، إلا أن أصحاب كبار المشاريع بما لهم من نفوذ يلتفون دوماً عليها فلا تطبق، خصوصاً على العمالة الوافدة. وتكون العمالة الوطنية هي الخاسر الأكبر، وانعكاسات هذه الخسارة على حياة الأسر القائمة من ناحية، وتزايد صعوبة إنشاء أسر جديدة من قبل أجيال الشباب الذي لم يجد له مكاناً في سوق العمل من الناحية الثانية.

4.2- على أن انفجار انفتاح مجتمعات الخليج على العولمة واقتصاد

السوق الذي تروج له كان من العوامل الرئيسة التي تفاقم المصاعب الاقتصادية على فئات العمالة الوطنية. كرسّت العولمة اقتصاد الأسواق المالية على حساب أسواق الإنتاج. وتحولت أسواق المال والأسهم والبورصات والمضاربات العقارية إلى نوع من الدين الجديد. ومعه تزايدت الهوة ما بين الأغنياء الذين يزدادون غنى والفقراء الذين يزدادون فقراً بمثابة ظاهرة عالمية.

تروج العولمة ووكالاتها مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبقية وكالاتهما لاقتصاد الربح الأكبر في أسرع وقت؛ وذلك من خلال الضغط على الحكومات الوطنية لفتح الأسواق الوطنية ورفع قيود الحماية والإلغاء التدريجي لدولة الرعاية والحد من تكاليفها. كما رفعت العولمة شعار ثلاثية: التكيف الهيكلي (الدمج)، وخفض حجم العمالة، والاستعانة بالعمالة الخارجية الأرخص كلفة. Reengineering, Downsizing, and outsourcing. وانعكست آثار هذه الثلاثية إيجاباً على زيادة أرباح رأس المال،

وولدت كوارث للعمالة الوطنية على شكل تفاقم البطالة وآثارها المعروفة على حياة الأسرة واستقرارها وتماسكها. وخصوصاً على عمالة الشباب الذي لا يملك مؤهلات التنافس المتزايد على فرص العمل مع العمالة الوافدة.

5.2- العولمة كما هو معروف على الصعيد الاقتصادي، مشروع انفتاح كوني على أسواق المال والأعمال والتي أصبحت تشكل الكتلة المالية الأضخم من الاقتصاد العالمي، وتتحكم بها المضاربات والصفقات المالية الكبرى التي تديرها مراكز هذه الأسواق ومصارفها العملاقة. ولقد أصبحت هذه الأسواق مفرطة الانفتاح واستوعبت الأسواق الوطنية. هذه المضاربات أدت وتؤدي إلى كوارث مالية كونية نال الخليج نصيبه منها على شكل انهيارات أسهم المضاربات وأسهم العقارات التي لازالت حديثة الذاكرة. وبالطبع تحملت الميزانيات الوطنية هذه الخسائر الباهظة التي هزت اقتصادات العديد من الدول، وقضت على مدخرات العمر لشرائح كبيرة من السكان الذين وضعوا مدخرات العمر في أسهم المضاربات هذه التي تبخرت بين ليلة وضحاها؛ مخلفة الكوارث التي مازالت حديثة الذاكرة. وبالطبع فإن أسر هؤلاء الضحايا المغرر بهم هي التي تحملت الغرم الأكبر من ضماناتها الحياتية ورفاهها، كما انعكست بوضوح على استقرار هذه الأسر وتماسكها. إضافة إلى ما أصاب بقية الأسر من خسائر وتهديدات نتيجة لأثر الدمينو الذي ولدته هذه الانهيارات لأسواق الأسهم، فهي بدورها لا تقل خطورة على سلامة الأسرة واستقرارها وتماسكها.

6.2- هوس الاستهلاك: وهو بدوره من ضمن مشروع اقتصاد السوق الذي تروج له العولمة. يوظف الإعلام في خدمة الإعلان، ويوظف الإعلان

لخلق حاجات للاستهلاك عند الناس تتجاوز مسألة سد الاحتياجات الضرورية، لدرجة أن الاستهلاك أصبح ضرورة وموضة بحد ذاتهما. وبرز في الشرائح محدثة النعمة التباري في الاستهلاك الذي أصبح يشكل نوعاً من الهوية الذاتية: أنت ما تستهلكه، وقيمتك تتحدد بمقدار فوزك في التباري الاستهلاكي، واستعراضه. ولقد أصبح فرط الاستهلاك يشكل نوعاً من الاضطراب أطلق عليه تسمية "اضطراب وسواس التسوق OSD" ولكن ليس كل الشرائح الأسرية بقادرة على ولوج مباراة التنافس الاستهلاكي هذا، مما يولد الكثير من مشاعر الغبن والاحباط، وينعكس سلباً على حسن إدارة ميزانية الأسرة. كما يولد العديد من الصراعات التي تهدد تماسك الأسرة واستقرارها نظراً للنقائص الكبيرة ما بين الرغبات الاستهلاكية وامكانيات اشباعها.

تتكامل هذه المخاطر الاقتصادية فيما بينها فتعزز بعضها بعضاً وتشكل تحديات جدية على تماسك أسر بعض الشرائح السكانية غير المحظية واستقرارها.

7.2- المخاطر الأمنية: وتتمثل في تفشي الأصوليات وما تولده من حالات عنف. ويشكل تفشي هذه الأصوليات الوجه المظلم الآخر للعولمة وتحويلها الكون إلى سوق مالية واستهلاكية. مع تفجر الانفتاح الكوني يزداد بروز العصبية المحلية الدينية والعرقية والإثنية وسواها. ويحمل تفشي الأصوليات والعصبية أخطاراً أمنية ليست سياسية فقط، وإنما هي تصيب كذلك المناخ الاجتماعي؛ مما يهدد أمن الأسر والأفراد. وقد يتجلى أحياناً ضمن الأسرة الواحدة حيث يبرز أحد أفرادها الشباب فيكفر ليس فقط المجتمع، وإنما هو يكفر أهله وأفراد أسرته.

ومن المعروف اجتماعياً أنه كلما ازدادت الأخطار الأمنية فقدت الأسرة مناخ الأمان الاجتماعي الذي يوفر لها الاستقرار وحسن قيامها بوظائفها، وبالتالي تماسكها.

8.2- المخاطر الثقافية: تحاؤل العولمة قولبة الكون وتنميط السلوكات والقيم والأذهان من ضمن مشروع إعلامي ثقافي يهدف في الأساس لخدمة هيمنة القوى السياسية الكبرى المتحكمة في العولمة وخدمة أسواق المال والاستهلاك.

الانفتاح الثقافي الكوني هو سمة العصر ولا مرأ فيه، ولا فائدة ترجى من الانغلاق وإدارة الظهر غير الممكنة عملياً له. بل لابد من الاستفادة من هذا الانفتاح لإثراء الحياة الاجتماعية والفكرية للأسرة وأفرادها والجماعات المحلية. إنما لابد للانفتاح أن يكون نشطاً وفاعلاً وليس منقاداً ومنفعلاً، حيث لا يجدي النذب والتحسر على فقدان الأصالة. بل لابد من تدبر وسائل التكيف النشط المشارك والمفيد.

إلا أن هذا الانفتاح يروج في الأساس لمشروع سيادة الفردية واستقلالها مستهدفاً في الأساس فئة الشباب التي تحاؤل العولمة الثقافية تنميطها في المأكل والملبس والأذواق والتوجهات والتصرفات. وبالتالي فالعولمة تهدف إلى القضاء على الانتماءات الوطنية والأسرية والاجتماعية وتحل محلها الانتماء إلى هوية رقم الحساب وبطاقة الائتمان مصرفياً، ورقم الحساب على الانترنت وتقنيات التواصل الاجتماعي. الأسرة بصدد التعرض لمخاطر ثقافية تسلبها مرجعيتها وانتماء أفرادها لها.

وتكرس وسائل الاتصال الاجتماعي سلب هذه المرجعية من خلال شد الأجيال الصاعدة إلى العالم الافتراضي والانتماء إليه والعيش فيه بدلاً من العالم الاجتماعي الواقعي. أصبحت هيمنة وسائل الاتصال الاجتماعي مثار تنذر، حيث يتحول أي لقاء بين أفراد الأسرة أو الأصحاب إلى مجرد تواجد ينخرط فيه كل منهم في جهازه المحمول، والتفاعل والتأور مع العالم الافتراضي، بدلاً من التفاعل والتأور مع أعضاء الأسرة، أو شلة الأصدقاء. وبدلاً من البروز من خلال قوة الحضور في جماعة الأسرة أو الأصحاب تحول الأمر إلى نجومية الفيسبوك من خلال عدد الرسائل والتغريدات التي يرسلها وعدد الإجابات التي يتلقاها "عدد اللايكات"؛ إنها سمت العصر! وليس على الأسر أن تتدب حظها، بل لابد لها من تغيير فعلي في أنماط حياتها وعلاقات أفرادها وتفاعلاتهم، وصولاً إلى ابتداع أساليب عيش حياة أسرية تواصلية تفاعلية تتصف بالحيوية والتجديد، بما يجذب أبناءها إليها من جديد. فأساليب حياتها التقليدية أصبحت بائدة وغير فاعلة، وليس من المجدي التحسر على أيام زمان.

تلك هي الملامح الأساسية لخارطة المخاطر التي تواجه الأسرة ليس خليجياً فقط وإنما عربياً ودولياً. وبالطبع لا تصيب كل هذه المخاطر كل شرائح الأسر على حد سواء، بل هي تتفاوت حسب أوضاع كل شريحة. الأخطار الاقتصادية تصيب على التحديد الشرائح الوسطى والمهشمة. والأخطار الاجتماعية تصيب الأسر المتصدعة. أما الأخطار الثقافية فتصيب شرائح الأسر ذات الفرص في الانفتاح على العولمة الثقافية.

والواقع أن هذه الأخطار لا تكون فاعلة إلا بمقدار تدني مناعة الأسر وأفرادها ذاتهم: الخطر ليس خطراً إلا بمقدار ضعف وسائل مجابهته. وبالتالي فبمقدار متانة تكوين الأسرة وتمكينها تتوفر لها المناعة ضد هذه الأخطار. وهنا تتحول مقومات هذه الأخطار إلى إيجابيات تغني حياة الأسرة وتفتح أمامها فرص المزيد من النماء.

خامساً - استراتيجيات حماية تماسك الأسرة: التحصين من خلال التمكين:

يمكن تلخيص محاور هذه الاستراتيجيات وعملياتها في شعار جامع هو "تحصين تماسك الأسرة ونمائها من خلال تمكينها وبناء اقتدارها". بذلك يتم علاج الأخطار الداخلية البنيوية من ناحية، وتحصين الأسرة في مواجهة أخطار التفكك والتصدع الخارجية. عمل التمكين يتمثل في سياسة وطنية خليجية تشمل مختلف شرائح الأسر، كلاً تبعاً لخصائصها واحتياجاتها.

1- اعتبارات ومتطلبات منهجية: ولابد قبل الخوض في هذه السياسة من التأكيد على بعض القضايا المنهجية أبرزها ما يلي:

1.1- التخصيص وتجنب تعميم الكلام في التماسك الأسري. ذلك أن

الأسر تتوزع إلى شرائح لكل منها خصائصها على صعيد التماسك والصحة النفسية والاقتدار وكذلك المعوقات والمشكلات. هناك أسر النخبة ذات البنية المتينة والتماسك العالي وفاعلية الوظائف، وهي محصنة عموماً في مواجهة الأخطار الخارجية نظراً لتماسكها البنيوي ونشاطها الوظيفي وانفتاحها النشط على المحيط. وهناك أسر الشرائح الوسطى المتماسكة بنيوياً ولا تعاني من أخطار داخلية، إنما هي معرضة للأخطار الخارجية التي تم

بيانها والتي تهدد استقرارها. وهناك الأسر محدثة النعمة التي تعاني من تراخي التماسك الداخلي وتدني الالتزام بالأسرة وتنشئة الأبناء، إذ تتغمس أساساً في نعم الرفاه والحبوحة، وتفاقم الفردية واتباع أهوائها ومصالحها (نحن هنا بصدد التصدع الخفي الذي يعيش مظاهر التماسك الخارجية). وهناك شريحة الأسر الشعبية الهشة التي تعاني من أخطار كل من التماسك البنيوي الداخلي نظراً لطبيعة تكوينها ذاته، كما أنها الأكثر هشاشة في مواجهة الأخطار الخارجية. كل من هذه الشرائح تحتاج إذاً إلى برامج خاصة ضمن الخطة الوطنية العامة لتحسين الأسرة.

1.2- النظر إلى جميع شرائح الأسر وبنيتها الداخلية ونشاطها الوظيفي وقضاياها في انغماسها في محيطها الاجتماعي، والشغل معها على هذا الأساس. فهناك عملية تفاعل دينامي ما بين منظومة الأسرة الذاتية وبين محيطها: كلما كانت بنيةها الداخلية أكثر إيجابية توفر لها المزيد من فرص النماء. وكلما كانت بنيةها الداخلية تفتقر إلى التماسك والمتانة أصبحت أكثر عرضة للتأثر السلبي بقوى المحيط وأخطاره. ذلك أن المنهج العلمي الحديث في الشغل مع الأسرة يحتم لجهة الفاعلية النظر إليها من ضمن محيطها الاجتماعي الذي كلما تمتع بالعافية والصحة أصبحت الأسرة أكثر تحصيناً وعافية بدورها، والعكس صحيح. ولذلك لا بد من خطط تدخل وطني تعمل على بناء هذا المناخ الاجتماعي المعافي الذي تنتمي إليه الأسرة. تلك هي الاستراتيجية الأساس أو ما يسمى خطط التدخل المكبر (الماكروي Macro) وضمنها يمكن القيام بتدخلات مصغره Micro خاصة بأوضاع الأسرة الذاتية.

1.3- لابد لاستراتيجيات التحصين من خلال التمكين من أن تخطط انطلاقاً من مسوحات وأبحاث ميدانية وطنية تدرس مختلف شرائح الأسر في مختلف المناطق، وكذلك أوضاع البيئة الاجتماعية المحلية لمختلف الشرائح الأسرية في مشكلاتها ومعوقاتها وأخطارها، كما في إيجابياتها والإمكانات الظاهرة والخفية المتوفرة منها على الصعد المادية والاجتماعية والمؤسسية. بذلك تنطلق الخطط وبرامج التدخل من معطيات موثقة لواقع الأسر ومحيطها الاجتماعي، مما يضمن تحقيقها لأهدافها التي ترسم انطلاقاً من معطيات هذا الواقع.

1.4- تتطلب الخطة الوطنية لتمكين الأسرة إنشاء مرصد وطني وآخر خليجي يوفر المعلومات من خلال معطيات المراسد الوطنية. ويوفر المعطيات الميدانية الصلبة التي تشكل الإطار المرجعي لرسم السياسات وتصميم البرامج. لابد إذاً من الإقلاع عن وضع الخطط وإنشاء البرامج التي تقوم على مجرد الاجتهاد الذي قد يرتبط بالواقع، وقد يجانبه، إذا أريد للسياسة الوطنية للتمكين أن تثمر نتائج المرجوة.

1.5- لابد من توسل منهجية التفكير الإيجابي سواء في رسم الخطط الوطنية للتمكين من أجل التحصين، أم في وضع البرامج النوعية. التفكير الإيجابي لا يعني بحال رسم صورة وردية عن واقع الأسر ومحيطها الاجتماعي، كما لا يعني كذلك تضخيم السلبيات من خلال مراكمة تعداد المشكلات والأزمات. بل هو يعني تلك النظرة الواقعية التي يمكن البناء عليها: أين هي السلبيات وأين المقومات

التي يجب التعامل معها وإيجاد الحلول لها. كما يتصف التفكير الإيجابي بالتنقيب عن الإيجابيات غير المنظورة وتفعيلها. هناك دوماً إيجابيات في أي وضعية مهما كانت مأزمية. التأسيس عليها هو وحده الذي يوفر الحلول الناجعة.

1.6- لابد من إدراج سياسات تمكين الأسرة وبرامجها ضمن السياسة العامة للتنمية الوطنية الشاملة (على جميع الصعد). وبالتالي تطرح هنا قضية الشراكة الأوسع التي تشمل القطاع الرسمي والأهلي والخاص، وتشمل كذلك الشراكة مع شرائح الأسر وقيادات بيئتها المحلية؛ باعتبارها المعنية الأولى وصاحبة المصلحة بالتمكين.

1.7- يتطلب إدراج السياسة الاجتماعية للتمكين ضمن خطط التنمية الوطنية بناء نظم تشبيك وتنسيق ما بين مختلف الهيئات الفاعلة وصولاً إلى تضافر جهودها، وتكامل انجازاتها، والتساند المتبادل بينها لحل المشكلات والمعوقات التي تعترض العمل. بذلك وحده يمكن ضمان فاعلية الجهود، وبحيث تتكامل خريطة هيئات التدخل وبرامجها مع خريطة الشرائح الأسرية وخصائصها، وخريطة التنمية الوطنية في واقعها وتوجهاتها.

1.8- لابد في هذه السياسات من توفير المرونة الاستجابية كي تتماشى التدخلات مع خصائص الواقع وتحولاته من ناحية وخصائص الاحتياجات وتغيرها من الناحية الثانية. وتتطلب المرونة إفساح المجال للمبادرات والتفكير الابتكاري والقدرة الكافية على التصرف الذي لا يقيد بالروتين البيروقراطي.

1.9 - تتطلب هذه المقاربة المنهجية مقومين إضافيين وحاسمين:

أ. يتمثل لهما في تفعيل التشريعات المدنية والشرعية الخاصة بحماية الأسرة وتحسينها ووضع الآليات التي تضمن تنفيذ هذه القوانين والتشريعات بحيث لا تبقى مجرد قوانين على الورق يتم عدم التقيد بها أو الالتفاف عليها، كما هو حاصل في العديد من الحالات (حالات الطلاق والتعنيف الأسري على سبيل المثال).

ب. أما ثانيها فيتمثل في وضع خطة فعلية لتمهين الجهاز العامل ورفع كفاءته على جميع مستوياته، وفي مختلف مجالاته. الخطة الوطنية لتمكين الأسرة تتطلب العمل المهني المتخصص والملتزم حتى تعطي الجهود وتوظيف الموارد ثمارها المرجوة.

ج. لابد لهذه الخطة الوطنية في برامجها وعملياتها من نظام متابعة وتقييم المدخلات والعمليات والمخرجات يضمن توفير القدر المقبول من الجودة: جودة الخطط العامة ومدخلاتها ومواردها، وجودة البرامج وتشغيلها، وتقييم جودة المخرجات. (انظر بهذا الصدد: د. حجازي دليل قياس جودة برامج الإرشاد الأسري في دول مجلس التعاون، المكتب التنفيذي، تحت الطبع).

2- التمكين البنيوي للأسرة: وهو يشتغل على الأخطار الداخلية التي تم بيانها، من خلال بناء الكفاءة الذاتية للأسرة واقتدارها تبعاً لخصائص كل شريحة أسرية. تتمثل خطة التدخل للتحسين البنيوي للأسرة في علاج بنود خارطة المخاطر الداخلية التي تم بيانها: انعدام التكافؤ بين الزوجين في السن والتعليم والمستوى الاقتصادي الاجتماعي، الافتقار إلى النضج النفسي والشخصي، تدني حس المسؤولية والالتزام بروابط الحياة الزوجية والوالدية، أنماط التنشئة الخاطئة، انعدام التوافق على المكانة والأدوار والسياسات، انعدام التوافق على التكيف لأطوار الحياة الأسرية، قصور النضج العاطفي الجنسي، الاضطرابات النفسية والعقلية.

وتتمثل أهداف هذا العلاج في بناء مقومات التماسك الإيجابي التي تم بيانها أعلاه بدورها: الالتزام الديني بتعاليم الشريعة السمحاء في قضايا الزوجية والوالدية، تنمية حس المسؤولية والالتزام بالرباط الزوجي وروابط الوالدية والبنوة، التكافؤ بين الزوجين، النضج العاطفي الجنسي، التوافق على التكيف لأطوار الحياة الأسري؛ امتلاك مهارات تخطيط الحياة الأسرية وإدارتها؛ امتلاك مهارات الوالدية في سن الطفولة والمراهقة.

ولن نخوض في عمليات علاج هذه المخاطر البنيوية وصولاً إلى تحقيق مقومات الزواج والوالدية الناجحة، بل نحيل إلى وثيقتين وضعتا خصيصاً لهذا الغرض وهما:

أ. نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة: من الرعاية إلى التمكين، إعداد د. مصطفى حجازي، ونشر المكتب التنفيذي (2014) حيث تم تفصيل برامج التدخل الخاصة بتمكين كل من الشرائح الأسرية الأربع: أسر النخبة، أسر الشريحة المتوسطة، أسر محدثي النعمة،

والأسر الشعبية الهشة، إضافة إلى برامج تمكين الأرامل والمطلقات، وذلك من ضمن سياسات وطنية لبناء الاقتدار الكلي للأسرة.

ب. موسوعة الصحة النفسية للأسرة الخليجية بأجزائها العشر: الأسرة الخليجية خصائصها وتحولاتها واحتياجاتها، الإرشاد الأسري وعلاج مشكلات الأسرة، الصحة النفسية الأسرية ومقوماتها، الذكاء العاطفي وتنمية الحياة الزوجية والوالدية، التفكير الإيجابي في التعامل مع مشكلات الأسرة، مقاومة الضغوطات الأسرية والتعامل معها، وكذلك مهارات الوالدية في كل من سن الطفولة والمراهقة، وعلاج المشكلات السلوكية والانفعالية والتحصيل الدراسي.

ولقد وضعنا خصيصاً للأسرة والعاملين معها. على أن تحصين تماسك الأسرة وبناء اقتدارها البنيوي ينطلق من عملية أساسية تحدد مصير تكوين الأسرة واستقرارها واستمرارها، ألا وهي نمط التنشئة في الطفولة الأولى ومهارات الوالدية. ذلك أن توفير الحب والعلاقة الوثيقة والتفاعل الثري وقبول الطفل والاعتراف بكيانه ورعايته وتدريبه منذ الطفولة على مبدأ الواقع والنظام والعقلانية في التعامل مع أمور الحياة، وتوفير متطلبات الدراسة الناجحة، وقبل كل ذلك توفير النمذجة حول العلاقات العاطفية والشخصية وممارسة مقومات الزواج الناجح بين الوالدين سوف يؤسس لصحة الطفل النفسية وطمأنينته القاعدية وثقته بنفسه وبالآخرين واحترام الذات والآخرين.

توفير هذا النمط من التنشئة الإيجابية سوف يؤسس لنضج الشخصية وللنضج العاطفي الجنسي في سن الرشد. وسوف تكون فرص هؤلاء الأطفال كبيرة في بناء أسر تتمتع بالتماسك والاستقرار

والنماء والصحة النفسية على غرار أسرة المنشأ. ومن المعروف في الصحة النفسية أن الأسرة المعافاة سوف تنشئ أبناء يتمتعون بالعافية والعكس صحيح. وهنا تطرح مسألة الالتزام بالحياة الزوجية وتحمل مسؤولية تنشئة الأبناء بكامل زحمها باعتبارها ليست مجرد قضية شخصية تتعلق بهذه الأسرة أو تلك، وإنما هي فعلاً قضية وطنية من الطراز الأول؛ تتعلق بالحصانة المجتمعية وبالتالي الحصانة الوطنية. لم يعد من الجائر خليجياً ترك الأمور لمزاج الوالدين وأهوائهما سواء في الأسر محدثة النعمة ذات التصدع الخفي التي يتراخى فيها الالتزام نحو الرباط الزوجي، وتتخلى عن التزامها في تنشئة الأبناء فتوكل أمرهم إلى الخدم، كما لم يعد من الجائر ترك أسر التصدع الصريح الهشة وما تعيد إنتاجه من أجيال تُكوّن بدورها أسراً هشة ومتصدعة. إنها قضية وطنية ويجب أن يتم التعامل معها بما في ذلك.

إضافة الى متانة إعداد الأجيال وصحتها النفسية لابد من العمل في عدة محاور أبرزها ما يلي:

- تكثيف برامج الاعداد للزواج المنفذة حالياً وتطويرها وتعميمها حول الرباط الزوجي والحقوق الزوجية والواجبات والمسؤوليات الشرعية والمدنية، ومقومات حسن اختيار القرين بما يحول دون زواج النزوات العابرة، وكذلك تشريعات سن الزواج وحماية الحقوق الزوجية.

- تكثيف برامج تدريب الأسر على مهارات إدارة الحياة الأسرية: الميزانية، الصحة الإنجابية، مهارات التواصل والتفاعل وحل

المشكلات، مهارات مقاومة الضغوطات والتحصن ضدها، مهارات التفكير الإيجابي وخصوصاً الشغل على برامج تنمية الذكاء العاطفي في العلاقات الزوجية والوالدية.

- تكثيف برامج تنمية المهارات الوالدية في الطفولة والمراهقة والإقلاع عن أساليب التنشئة الخاطئة، وكذلك التدريب على أسس التنشئة من أجل المستقبل وولوج لجة العولمة والتعامل معها تحسناً ضد أخطارها، واستفادة من إيجابياتها.

ويضاف إلى ذلك بالطبع التمكين الثقافي لمختلف الشرائح الأسرية وصولاً إلى شراكتها الكاملة في التنمية المجتمعية المحلية والوطنية. وكذلك التمكين الاقتصادي للشرائح الهشة والإقلاع عن سياسة الرعاية الفوقية على شكل مساعدات مالية ومادية تولد الاتكالية واستمرار العجز.

ولابد من خطة وطنية للتغيير الثقافي بما يعالج مسألة الجري اللاهث وراء الاستهلاك والتباهي فيه، كما يعالج سيادة الأنانيات الفردية الزوجية والوالدية ويعمل على تنمية حس المسؤولية والالتزام.

نحن هنا بصدد برامج متكاملة من الإرشاد الأسري العلاجي لمشكلات الأسرة، والتدخل المبكر للحيلولة دون تفاقمها؛ يتعين أن ترصد لها الميزانيات الكافية وتعد لها الكفاءات المتمهنة أكاديمياً وفنياً، وكذلك تطوير مراكز الإرشاد الأسري وتعميم خدماتها بحيث تطل كل الشرائح الأسرية المحتاجة في كل المناطق. ولدينا لهذا الغرض أدوات جيدة تتمثل في كل من: دليل المرشد الأسري في دول

مجلس التعاون؛ ودليل مراكز الإرشاد الأسري في دول المجلس، ودليل قياس جودة مراكز الإرشاد وبرامجها وكفاءة المرشدين الأسريين (إعداد د. مصطفى حجازي 2014، قيد النشر من قبل المكتب التنفيذي). ويضاف إليها وضع خطة وطنية لتوظيف الإعلام المرئي والمكتوب في خدمة تمكين الأسرة بنبويًا. ويحتل تدخل خطباء المساجد دوراً هاماً على هذا الصعيد مما يتطلب تدريبهم على هذه المهام، وتكثيف دورهم وتوفير مستلزماته على هذا الصعيد.

3- التحصين في مجابهة الأخطار الخارجية:

وهي كما تم بيانه تتوزع ما بين اجتماعية عمرانية تشمل آثار التحضر السريع والاختلال السكاني، واقتصادية وتشمل فيض العمالة الوافدة، وأخطار اقتصاد العولمة وأسواق مالها ومضارباتها، وهوس الاستهلاك، والمخاطر الأمنية المتمثلة، أساساً بنقشي الأصوليات التكفيرية وأخطار الإرهاب؛ والمخاطر الثقافية المتمثلة بثقافة العولمة ومشروع التتميط الكوني للسلوكات والميول والعقول، وتزايد تأثير تقنيات الاتصال الاجتماعي وعالمها الافتراضي.

ولقد سبقت الإشارة الى أن هذه المخاطر وخصوصاً الاجتماعية والثقافية لا تكون فاعلة سلباً إلا بمقدار حصانة الأسرة. ولذلك فكل جهد لتمكين الأسرة بنبويًا ووظيفيًا سوف يزيد من مستوى تحصينها ضد الأخطار الخارجية المهددة ل تماسكها واستقرارها.

كل هذه المخاطر (اجتماعية، اقتصادية، أمنية، ثقافية) تتطلب خطط تنمية مجتمعية وطنية عامة لا يتسع المقام في الحيز المحدود لهذه الورقة

لبسط الكلام فيها. وهي على كل حال ليست خافية على السلطات والقيادات المجتمعية، وهناك وعي متزايد بصددتها، والعديد من خطط التنمية الوطنية الموضوعة للتعامل معها.

موجة التحضر السريع هدأت وتيرتها وتزايد التكيف مع متطلباتها والاستفادة من إيجابياتها، كما أن برامج خدمات الأسرة راهناً تتطور وتتعزيز باستمرار، ومنها أعمال هذه الندوة وما ستخرج به من توصيات وخطط مستقبلية. أما فيض العمالة فلقد بدأت دول المجلس تضع الخطط للحد من آثارها لصالح زيادة حصة العمالة الوطنية والحد من بطالتها. ولا بد لتعزيزها من الحرص على تفعيل قوانين العمالة وحقوقها ومنع الالتفاف حولها، كي تأخذ العمالة الوطنية نصيبها المستحق. وأما أسواق مال العولمة وأسهمها فلقد تعلمت دول المجلس الدروس، كما هو مرجو، من آثارها الكارثية على الاقتصادات الوطنية ومدخرات الأسر وما حملته خسائرها من تهديد لتمامسها واستقرارها.

أن أوان التعامل العقلاني من قبل القيادات المسؤولة على اختلاف مجالاتها للتحويل من فلتان أسواق المال إلى التنمية الوطنية المستدامة التي توفر وحدها حصانة الأسر والمجتمع، وبالتالي الحصانة الوطنية. وهو ما يتطلب بذل جهود كبرى للتأهيل العلمي والتقني والمهني للعمالة الوظيفية على اختلاف مستوياتها.

وأما هوس الاستهلاك فهو بدوره بحاجة إلى خطة تغيير ثقافي وطنية لتعيد الاعتبار إلى صدارة الإنتاج على الاستهلاك، والهوية المهنية الفاعلة بدلاً عن هوية التباهي الاستهلاكي. لا بد من توظيف الوفرة من أجل بناء القدرة لضمان الشراكة المستقبلية، مما يحصن المجتمع والأسرة

في آن معاً. لابد من إعلاء شأن ثقافة الإنجاز وانتقان العمل تنفيذاً لتعاليم الدين الحنيف من ناحية، وتمشياً مع متطلبات التنافس المتصاعد على الجودة في أسواق الإنتاج من الناحية الثانية.

على المجتمعات الخليجية أن تُذكر مواطنيها في مختلف وسائل الإعلام بأن المجتمعات الأكثر استهلاكاً عالمياً هي ذاتها المجتمعات الأكثر إنتاجاً، وليس العكس كما هو حاصل في بعض الأوساط خليجياً. تلك خطة توعية وطنية شاملة وطويلة النفس.

كذلك هو شأن المخاطر الأمنية فهذه ليست مجرد شأن سياسي أمني (مكافحة الإرهاب)، وإنما هي في المقام الأول خطة تحصين الأسر وأفرادها ضد ميول التطرف والأصوليات التكفيرية. وهي تتضمن العمل على محورين على الأقل: يتمثل أولهما في العمل على تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية من خلال علاج الخلل الكبير في التوازن في الفرص والحظوظ والحقوق، وجسر الهوة التي تفاقمها العولمة بين تزايد غنى من يملكون وتزايد فقر من لا يملكون؛ وبحيث يستعاد التوازن بين أحجام كتلة مفرطي الغنى التي يطلق عليها تسمية "مجتمع الخمس" في أدبيات التنمية في الأمم المتحدة، والمقصود بذلك امتلاك 20% من السكان على سطح الكوكب لـ 80% من حجم الثروات، وامتلاك 80% من السكان لـ 20% من الثروات. لابد من العمل على استعادة الطبقة الوسطى لحجمها الأكبر في التوزيع السكاني. بذلك تتحسر أسباب الاحتقانات المتزايدة الناجمة عن تراكم مشاعر الغبن التي تشكل التربة الخصبة لنمو الأصوليات وأخطارها. ذلك أن الطبقة الوسطى هي الطبقة السكانية الأكثر ليبرالية وانفتاحاً وتقبلاً للآخر والشاركة معه.

أما المحور الثاني الموازي فيتمثل في تصويب التربية الدينية باتجاه إعلاء شأن تعاليم التضامن والتسامح والتعاقد وروابط صلة الرحم ومصالح الجماعة وخدماتها، والانفتاح والتبصر بأمور الخلق وحكمة الخالق وخير الناس من خلال العمل الصالح. إننا بصدد ضرورة محاربة أفكار التزمت والتطرف والانغلاق الذهني وتأجيج العصبية الدينية والطائفية والعرقية التي تمد الأصوليات التكفيرية بوقودها. وإننا بصدد ضرورة العودة الى روح تعاليم الدين الحنيف بدلاً من التمسك بشكلياته ومظاهره.

ويتوأكب هذان المحوران مع تطوير خطة وطنية ثقافية تحسن التعامل مع انتشار ثقافة العولمة المتمثلة بالتطبيع الكوني من خلال قواعد المعلومات والاتصال الاجتماعي والإعلام وصولاً إلى الاستفادة من إيجابيات هذه التقنيات المتكاثرة والتكيف النشط معها؛ بدلاً من الشكوى والندب الذي لم يعد مجدياً، والانغلاق الذي لم يعد ممكناً. ذلك أننا بصدد مرحلة حضارية جديدة كلياً في تاريخ البشرية تضع أمامنا خيارين لا ثالث لهما: إما الشراكة النشطة التي تستكشف الإيجابيات وتعظمها مما يمثل تكيفاً دينامياً مع هذه المرحلة الحضارية المتسارعة، تنعكس على تجديد بنى الأسرة وحيوية تماسكها واغتناء عالمها من خلال الانفتاح الفاعل، وإما الانغلاق غير الممكن الذي سوف يجرفنا بدون أن نريد. أن أوان الخروج من التقليد الذي كان يلائم مجتمعات ما قبل الحداثة، وأن أوان إعداد الأجيال الطالعة للعب دور الشراكة في هذه التحولات الثقافية. بذلك تتحصن الأسرة من خلال بناء اقتدارها، ومعها يتحصن المجتمع بشكل حيوي فاعل. ولا مجال هناك للتقاعس في عصر التسارع غير المسبوق.

* * *

المراجع

- 1- البستاني، بطرس (1979) قاموس محيط المحيط. بيروت: مكتبة لبنان.
- 2- جناحي، عبد الله (2013). تقرير مملكة البحرين حول دور المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- 3- جرجس عياد، هاني (2014). التماسك الأسري وشبكة العلاقات. القاهرة: مجلة روز اليوسف.
- 4- حجازي، مصطفى (2014). الأسرة الخليجية: الخصائص، التحولات، القضايا ومتطلبات التمكين. موسوعة الصحة النفسية للأسرة الخليجية (كتيب 1). المنامة: المكتب التنفيذي.
- 5- حجازي، مصطفى (قيد الطبع). دليل المرشدين الأسريين في دول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.
- 6- حجازي، مصطفى (2008). الشباب الخليجي والمستقبل. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- 7- حجازي، مصطفى (2013). الصحة النفسية: منظور تكاملي للنمو في البيت والمدرسة ط 4. بيروت: المركز الثقافي العربي.
- 8- حجازي، مصطفى (قيد الطبع). مراكز الإرشاد الأسري في دول مجلس التعاون. رؤية مستقبلية. المنامة: المكتب التنفيذي.
- 9- حجازي، مصطفى (2014). موسوعة الصحة النفسية للأسرة الخليجية، 10 أجزاء. المنامة: المكتب التنفيذي.
- 10- حجازي، مصطفى (2012). نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة: من الرعاية الى التمكين. المنامة: المكتب التنفيذي.

- 11- حجازي، مصطفى (قيد الطبع). نموذج إطار عام لقياس جودة مراكز الإرشاد الأسري وبرامجه في دول مجلس التعاون. المنامة: المكتب التنفيذي.
- 12- ديراني، سهيل (2004). الأسرة: اشكالية الدور ومظاهر التحول. كتاب: رؤية الجامعة الى واقع الأسرة اللبنانية ومستقبلها. بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- 13- الصلاحي، فؤاد (2013). تقرير الجمهورية اليمنية حول دور المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.
- 14- عيشور، كنزة وعوارم، مهدي (2013). التماسك الأسري، تعريفه وعوامل تحقيقه. الملتقى الوطني الثاني حول الاتصال وجودة الحياة الأسرية. الجزائر.
- 15- القادري، نهوند (2004) أثر الإعلام في إعادة تكوين المفاهيم والممارسات الأسرية. المؤتمر الوطني حول الأسرة اللبنانية واشكالاتها المتنوعة. بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- 16- قاعي، عبدو (2004). مسارات الأسرة نحو بناء الصلات الاجتماعية في لبنان: كتاب رؤية الجامعة الى واقع الأسرة اللبنانية. بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- 17- قرقوتي، حنان (2004). ملخص لبعض الدراسات في موضوع الأسرة. كتاب: رؤية الجامعة الى واقع الأسرة اللبنانية. بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية.
- 18- قنديل، أماني (2013). المجتمع المدني العربي في مواجهة المخاطر الاجتماعية: قراءة نقدية. دور المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر

التي تتعرض لها الأسرة العربية. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

19- الكبيسي، فاطمة (2013). تقرير دولة قطر حول المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

20- كلاب، إلهام (2004). الأسرة والتقدم التكنولوجي. المؤتمر الوطني حول الأسرة اللبنانية واشكالاتها المتنوعة. بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية.

21- المذوق، ميرنا (2004). مع ومن أجل الأسرة: من الحاضر الى المستقبل. كتاب: رؤية الجامعة الى واقع الأسرة اللبنانية. بيروت: وزارة الشؤون الاجتماعية.

22- مهنا، كامل وحجازي، مصطفى (2013) تقرير الجمهورية اللبنانية حول دور المنظمات الأهلية في مواجهة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة العربية. القاهرة: الشبكة العربية للمنظمات الأهلية.

* * *

الدراسة الثانية

الدكتورة جهان عيسى العمران



- تشغل حالياً منصب أستاذ علم النفس التربوي بقسم علم النفس ومديرة مركز دراسات الطفولة بجامعة البحرين.
- حاصلة على شهادة دكتوراة في علم النفس التربوي من جامعة جنوب كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1986.
- تقلدت عدة مناصب أهمها عميدة شئون الطلبة ورئيسة قسم علم النفس بجامعة البحرين.
- من مؤسسي جمعية تنمية الطفولة البحرينية ورئيس تحرير مجلة الطفولة لمدة 7 سنوات، ومن مؤسسي وعضو اداري ورئيس لجنة الابداع الثقافي في جمعية الموهبة والابداع البحرينية، ومن مؤسسي جمعية الديسلكسيا البحرينية.
- عضو برابطة علم النفس الأمريكية APA والمجلس العالمي للأطفال الموهوبين والمتفوقين.
- حازت على جائزة سمو الأميرة سبيكة للمرأة البحرينية المتميزة في مجال الاداب والعلوم والثقافة عام 2008 ، وجائزة أفضل عضو تدريس في جامعة البحرين في خدمة المجتمع عام 1999، وجائزة النساء الرائدات في العمل التطوعي من رئيس جامعة البحرين عام 2010 م، وجائزة الريادة في علم النفس من قسم علم النفس عام 2010م.
- لها عدد من البحوث والدراسات باللغتين العربية والأجنبية في مجال الطفولة والأسرة وعلم النفس التربوي.
- عضو في اللجنة الوطنية للطفولة ورئيسة لجنة البحوث والمعلومات فيها.
- ساهمت في القيام بعدة مشاريع أهمها مشروع "تكيف و فرسان السلام" للمصالحة الوطنية برعاية وزارة التنمية الاجتماعية، ومشروع تدريب أكثر من 300 من معلمات رياض الأطفال بالتعاون مع صندوق العمل تمكين، ومشروع إنشاء مركز الجامعة للخدمات الإرشادية بجامعة البحرين.
- اشرفت على عدد كبير من طلبة الماجستير والدكتوراة في جامعة البحرين وبعض الجامعات العربية والأجنبية.

تمكين الأسرة الخليجية وزيادة منعتها الذاتية في إدارة الأزمات

الأستاذة الدكتورة جهان

عيسى العمران

أستاذ علم النفس التربوي -

جامعة البحرين

مديرة مركز دراسات الطفولة

تمكين الأسرة الخليجية وزيادة منعته الذاتية في إدارة الأزمات

أ.د. جهان عيسى العمران
أستاذ علم النفس التربوي بجامعة البحرين
مديرة مركز دراسات الطفولة

منذ بزوغ فجر الألفية الجديدة باتت الأسرة الخليجية تواجه الكثير من التحديات، و تكابد العديد من الأزمات على شتى الأصعدة: الاقتصادية والسياسية والتربوية والاجتماعية والأخلاقية. والتي بدأت تؤثر على تماسكها وهويتها وانتمائها. لذا استوجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة، والبدء بالتخطيط لوضع السياسات الهادفة من قبل جميع المعنيين بقضايا الأسرة ضمن شراكة حقيقية بين المؤسسات الحكومية والأهلية والأفراد وذوي الاختصاص من تربويين واجتماعيين وعلماء نفس وباحثين وغيرهم من الاختصاصين للمحافظة على كيانها، وحمايتها من التفكك والتشتت والانحيار، وبالتالي للمحافظة على كيان المجتمع وأمنه واستقراره، لأن سلامة المجتمع وازدهاره مرهون بسلامة الأسرة وصحتها وتماسكها.

والتحديات التي تواجهها الأسرة الخليجية بعضها خارجية والأخرى داخلية، فمن التحديات الخارجية دخول المجتمع العربي الخليجي غياهب العولمة التي تحاؤل ربط الفرد بالعالم لا بأسرته أو دولته ودمج العالم في وحدة إعلامية واحدة، والتحكم في الاقتصاد العالمي، وإخضاعه لمصالح الدول الكبرى، والهيمنة السياسية على دول العالم الثالث. ورافقت العولمة تغيرات مذهلة عصفت بكيان المجتمع العربي، حيث شهد العالم عصرًا معلوماتيًا سريع الإيقاع تحقق فيه التواصل العالمي بشكل جديد وفريد،

حيث اختزلت المسافات، وتهاوت الحدود حتى غدا العالم وكأنه أسرة واحدة من خلال الفضاء الإعلامي المفتوح، وتغلغل شبكة الانترنت العنكبوتية في حياة الفرد بشكل غير مسبوق.

وفي ظل العولمة انحسر دور الأسرة ، وتهافتت على تربية الأبناء وسائل تطبيع مجتمعية حديثة، تتنازع معها على أداء هذه المهمة، حيث بات الجيل الجديد تحت تأثير نوع جديد من التربية الالكترونية عبر وسائل التواصل الاجتماعي مثل الموبيل الذكي، والانترنت، وألعاب الفيديو التي تحاكي الواقع بل تضاهيه وتتفوق عليه. وأصبح هذا المنافس الجديد والخطير يهدد كيائها وتماسكها، ويعمل على ضياع الشعور بالهوية والانتماء للأسرة، ويزاحمها على دورها الأساسي في تنشئة الأجيال وتربيتهم وفق القيم الإسلامية والمعتقدات الثقافية التي توارثها الآباء عن الأجداد (العمران، 2009).

ويعتقد بعض المفكرين أن التغيرات الهائلة والمتسارعة التي نشهدها اليوم في زمن العولمة، والتي غيرت خارطة القوى على الساحة الدولية خلقت نوعاً من الشعور بالغموض واللايقين والخوف لدى الشعوب، وأدت إلى ظهور نوع من التمرکز حول الإثنية ethnocentrism، والشعور بالتعصب الطائفي والعنصرية والتطرف الديني لدى الثقافات الفرعية التي التفت حول بعضها بعضاً سعياً لحماية نفسها من الأخطار الداهية في عالم جديد مجهول، وأدى ذلك إلى تنامي الشعور بالكراهية تجاه الآخر المختلف ثقافياً ودينيّاً وطائفيّاً وإثنيّاً نجمت عنه أحداث دامية، وخلافات حادة، وإرهاباً متعدد الأشكال (Hamburge & Hamburge, 2004).

كما تواجه الأسرة الخليجية تحديات سياسية قلبت كل المفاهيم السائدة، ومن أهمها مايسمى بالربيع العربي، والذي بدأ عندما اضرم الشاب محمد البوعزيزي النار في جسده في ديسمبر 2010 فاشتعلت النيران في شوارع مدن تونس. وكان الاحتجاج تعبيراً عن الغضب إزاء نقشي الفقر والبطالة والقمع، وانتقلت العدوى إلى عدة دول عربية لمحاكاة الحدث التونسي، فشملت التظاهرات كلا من مصر فليبيا فاليمن فسوريا التي تحولت المظاهرات إلى حرب طاحنة أكلت الأخضر واليابس، وقد خضعت أحداث السنوات الثلاث الماضية لمحللين سياسيين وخبراء للبحث عن انعكاساتها على واقع المنطقة ومستقبلها. ويعتقد الكثير انها جاءت مخيبة للآمال. ناهيك عن ذلك أحداث العراق المؤسفة والإرهاب المستمر على أراضيها، والشعب الفلسطيني الذي مازال يئن تحت سيطرة الاحتلال الإسرائيلي. وهذه الأحداث ليست ببعيدة عن دول الخليج العربية التي تشترك مع شقيقاتها بوحدة التاريخ والدين واللغة والمصير.

أما بالنسبة للتحديات الداخلية التي تواجهها الأسرة الخليجية فهي لا تقل خطورة عن تلك التحديات الخارجية، وفي مقدمتها العنف الأسري والطلاق ومشكلات التفكك الأسري التي تهدد التماسك الأسري في المجتمع الخليجي، فالعنف الأسري يعتبر إحدى المشكلات الاجتماعية التي تثير القلق الذي يجب التعامل معه باعتباره جزءاً من ظاهرة أعم وأشمل من حدود الأسرة، حيث باتت تهدد الأمن والاستقرار والسلامة في الأسرة والمجتمع على حد سواء. والعنف الأسري يتضمن العنف ضد المرأة، وضد الأطفال، وضد المسنين، وضد المعاقين (الككلي، 2008؛ عياد، 2006؛ محافظة، 2009). وظاهرة العنف الأسري موجود في كل المجتمعات الغربية والشرقية، مع فارق كبير وهو أن المجتمعات الغربية

تعترف بوجود الظاهرة وتعالجها على أساس علمي، على خلاف مجتمعاتنا الشرقية التي تعتبرها من الخصوصيات العائلية ، بل من المحظور الحديث عنها مع أقرب الناس (في: محافظة، 2009).

وأما بالنسبة لمشكلات الطلاق والتفكك الأسري في المجتمع الخليجي فهي في تزايد مستمر، ففي دراسة أجرتها وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية إن نسبة الطلاق قد ارتفعت بنسبة 20 بالمائة عام 2003، وأوضحت دراسة أخرى أجراها محمد السيف بجامعة الملك سعود بالرياض أن المحاكم الشرعية تقضي فيما بين 25 إلى 35 حالة طلاق يومياً. وفي قطر أكدت دراسة تناولت ظاهرة الطلاق أن نسبة الطلاق كانت حوالي 31 بالمائة عام. 2000، وأوضحت دراسة أخرى عام 2003، وجود 319 حالة طلاق مقابل 978 حالة زواج وان اكبر نسبة من المطلقين 27%، تتركز في الفئة العمرية 25- 29 أي مرحلة الشباب، وكذلك في الإمارات بينت دراسة ميدانية للباحث المالكي ان نسبة الطلاق في تزايد وأن 76% من المطلقات لم تتجاوز أعمارهن 39 ، وكذلك في ابوظبي كشفت الإحصائيات أن من يناير 2001 إلى سبتمبر من نفس السنة تم تسجيل 626 عقد زواج مواطن وقابلها مايقارب 225 حالة طلاق. وفي دولة الكويت أظهر تقرير إحصائي عام 2003 م أن إجمالي المطلقين عام 2002، بلغ 36 ألف حالة طلاق (7 آلاف كويتي، 17 ألف كويتية) وأن نسبة الطلاق في الكويت عام 2003 قد بلغت 40% . أما في مملكة البحرين فقد ارتفعت نسبة المطلقات مع نهاية 2003 م لتصل 30 % مقابل 15% عام 1994، ولا بد أن عدد الأسرة المشتته والمهددة بالتفكك الأسري قد بلغ نسباً عالية المستوى. وعزت

الدراسة إلى أن أهم الأسباب، البعد عن الدين وغياب الدور التوجيهي للآباء والأمهات ووسائل الإعلام الذي ينقل صوراً خيالية غير واقعية عن الحياة الزوجية.

كما أن الأسرة الخليجية من الطبيعي أن تتعرض للعديد من الصدمات والأزمات مثل فقدان والخسارة المادية، والكوارث الطبيعية، ومشكلات تربية الأطفال والمراهقين، ومشكلات الإدمان والإعاقة والمسنين في الأسرة، وغيرها من المشكلات التي تمر بها الأسرة عادة في دورة حياتها الأسرية، والتي إن لم تتعلم كيف تتعامل معها قد تتحول إلى أزمة مزمنة تؤثر على أدائها وتماسكها واستقرارها وصحتها النفسية.

لذا كان الهدف من هذه الورقة تسليط الضوء على إيجاد الوسائل الكفيلة بتوفير حماية الأسرة عن طريق تمكينها وتحسينها ذاتياً، وزيادة منعها من أجل مواجهة التحديات وإدارة الأزمات حتى لا تهدد تماسك الأسرة وترابطها واستقرارها. وقبل الخوض في مقترحات لإيجاد سياسة لحماية الأسرة لا بد من تسليط الضوء على بعض المفاهيم التي تتعلق بمنظور الأسرة كنسق اجتماعي نمائي، ومفهوم الأزمات الأسرية.

مفهوم الأسرة كنسق اجتماعي نمائي:

إن المفهوم الجديد للأسرة بات ينظر إليها كنسق اجتماعي فريد تستند العضوية فيه إلى مجموعة من الروابط البيولوجية والقانونية والعاطفية والجغرافية والتاريخية ، والدخول فيه يتم عن طريق الولادة أو الزواج

ولا يمكن الخروج منه إلا بالوفاة (علاء الدين، 2010). وتكون المسؤولية الأولى لهذه الجماعة هي التنشئة الاجتماعية الأولى. والأسرة عبارة عن شخصين أو أكثر يتقاسمون المصادر المعيشية والمسئوليات واتخاذ القرار ويتشاركون في القيم والأهداف ولهم التزامات اسرية مشتركة بمرور الوقت (كفاي، 2009).

وتشتمل الأسر على أنساق فرعية داخلها (الأبناء والأحفاد والأجداد)، وغيرهم ممن يلعبون دوراً في حياة الأسرة. وهذا النسق يتكون من مجموعة من العناصر التي تتفاعل مع بعضها بعضاً، ويوجد بينها علاقات متشابكة، وكل عنصر في هذا النسق يؤثر ويتأثر بالعناصر الأخرى. ولكي نفهم هذا النسق يجب أن ندركه بإطاره الكلي الشامل وكيف تتفاعل أجزأؤه مع بعضها بعضاً، بحيث يكون الكل أهم من مجموع أجزأئه.

وهذا النسق يسعى دوماً لتحقيق التوازن، وتحكمه قواعد معينة تؤثر في سلوك أفرادها وتتحكم به. وتجعلهم يتحركون ضمن هذه القواعد التي قد تكون واضحة أو معروفة ضمناً. وهي التي تتحكم في التفاعلات الأسرية التي تتم داخل الأسرة وتؤثر في علاقتها ضمن البيئة الداخلية أو مع علاقتها بالبيئة الخارجية.

لذا فإن أي اضطراب ينشأ في حياة أفراد الأسرة ما هو إلا نتاج لاضطراب نسق الأسرة ككل، ويؤدي إلى خلخلة التوازن الأسري. وان التماسك الأسري هو محصلة تفاعلات أسرية سليمة متوافقة، وأي أزمة تهدد كيان الأسرة تؤثر على النسق الأسري ككل، ويؤثر على التفاعلات

بين أفرادهم. فالفرد المصاب بالإدمان لابد أن يكون هناك تفاعلات أسرية مريضة أدت إلى هذا الأدمان، ووقوع الأسرة تحت براثن الطلاق لابد أن يؤثر على العلاقات الأسرية ويتأثر بها. لذا يتوجب عند دراسة أي مشكلات خارجية تهدد الأسرة أن يتم تناول النسق الأسري ككل كوحدة واحدة.

كما أن الأسرة بات ينظر لها من منظور نمائي ديناميكي؛ فتاريخ الأسرة يمثل سلسلة من التغيرات لأن الأفراد ينمون ويكبرون، وتتطور العلاقات عبر الزمان فقد تتحسن أو تتراجع، والأسرة تمر عبر مراحل في دورة حياتها الأسرية، سميت بدورة الحياة الأسرية منذ الاستعداد للزواج وحتى الوفاة (Walsh,2003) وقد تم تقسيمها على النحو التالي:

1. خبرات الأسرة الأصلية ومغادرة المنزل (العلاقة مع الوالدين والأخوة، إكمال الدراسة، المهنة).
2. مرحلة الاستعداد للزواج (اختيار شريك الحياة).
3. مرحلة الحياة الزوجية الجديدة (تطوير أسلوب الحياة وإعادة تنظيم العلاقات).
4. مرحلة نمو الأطفال (تبني أدوار الوالدية، وتوفير الحاجات الأساسية).
5. مرحلة نمو المراهقين (الضغوط في العلاقات بين الآباء والأبناء، إعطاء استقلالية للمراهقين).
6. مرحلة مغادرة الأبناء (مغادرة الأبناء البيت للدراسة أو الزواج).

7. مرحلة أواخر الحياة (التعامل مع فقدان الشريك والأقران، التعامل مع التراجع الجسدي).

ومن المهم التعامل مع مشكلات الأسرة وقضاياها من خلال المرحلة النمائية التي تمر بها، لأن خصائص كل مرحلة واحتياجاتها تختلف عن المراحل الأخرى كما أن أساليب حل مشكلاتها وطرق مواجهة أزماتها يجب أن تتناغم مع موقعها على خارطة الحياة الأسرة.

علاوة على ذلك فإن بناء الأسرة الخليجية قد تغير ويجب أن ينظر إليه ليس فقط كاسرة نووية تتكون من أب وأم وأبناء، إذ لابد من الأخذ بعين الاعتبار الأسرة الأصلية أو الأسرة الممتدة التي تشمل الجيل السابق، وكذلك يجب ألا يكتفى بالأسرة المعيارية التي تنجح في تحقيق أهدافها النمائية عبر الحياة الأسرية، إذ لابد من الاهتمام بالأسر التي تعاني من الأزمات الخارجية والداخلية لأنها هي الأشد تعرضاً للخطر، وتعاني من تفكك وحدتها وتماسكها، وهي الأحوج للرعاية، مثل الأسرة ذات العائل الواحد، وخاصة إن كانت العائل هي الأم العاملة، وأسر الأيتام، أو الأسر التي تعاني من مشكلات الطلاق أو التفكك الأسري، والأسرة التي تحتضن معاقين، أو فئات خاصة، والأسر التي تحتضن مسنين، أو الأسر الفقيرة المهمشة التي تعيش تحت خط الفقر، أو تعيش في مناطق نائية في الريف أو القرى، والتعريف التقليدي للأسرة لم يعد صالحاً بسبب الطلاق والانفصال والزواج الثاني، فبات مفهوم الأسرة يتحدد ضمن مجموعة من الأشخاص يتفاعلون ضمن المجال النفسي للفرد، وليس بالضرورة ممن يعيشون معا تحت سقف واحد في نفس المنزل (علاء الدين، 2010؛ Walsh، 2003)

مفهوم الأزمة الأسرية Family Crisis:

إن الضغوط والتحديات التي تواجه الأسرة قد تؤدي إلى اختلال في اتزان النظام الأسري، وتتحول الضغوط إلى أزمات عندما يبلغ اختلال التوازن حداً يجعل أفراد الأسرة يشعرون إزاءه بعدم القدرة على التحمل، وتبدأ تظهر عليهم الأعراض المرضية، مثل الاكتئاب، والوهم المرضي، والقلق، والسلوك القهري والذهان، وغيرها من الأعراض المرضية. وهناك فرق بين الضغوط الأسرية family stress وبين الأزمة الأسرية family crises في المدة والشدة، فبينما يكون الضغط الأسري مستمراً على الأسرة من الناحية الزمنية وسيئاً من حيث الشدة مما يؤدي إلى سوء أداء وظيفي، ويسبب خللاً في التوازن الأسري، ولكن الأسرة تحاول أن تتكيف معه، أما الأزمة فتكون مؤقتة من الناحية الزمنية، ولكنها بالغة الشدة والقوة لدرجة تجعل الأسرة غير قادرة على مواجهتها.

وقد يكون مصدر الأزمات و الأحداث الضاغطة داخلياً أو خارجياً. ويكون المصدر داخلياً عندما يقع الحدث داخل الأسرة، كمعاناة أحد أفراد الأسرة من الإدمان، أو الطلاق، أو حتى الترشيح للانتخابات في المجلس النيابي، بينما يكون المصدر خارجياً عندما يقع الحدث خارج الأسرة، مثل الكوارث الطبيعية، أو الحروب، أو الأزمات الاقتصادية.

وتختلف الأسر في درجة تحملها لهذه الضغوط والأزمات، بناءً على مدى ما تمتلكه من عناصر المرونة والتماسك الأسري، والتواصل في النظام الأسري. وكذلك اعتماداً على إدراك الأسرة وطريقة تفسيرها لها.

فنرى بعض الأسر غير قادرة على تحمل الضغوط والأزمات، فتشل قدرتها على الأداء الوظيفي السوي، ويحل بها الجمود، وتتلاشى الحدود الأسرية، ويشوب الأدوار الأسرية الغموض، وبالتحديد ينهار الكيان الأسري، بحيث يغدو النظام الأسري غير قادر على أداء مهامه نحو تحقيق أهدافه. وتظهر بعض المؤشرات كالتالي:

1. عدم قدرة أفراد الأسرة على القيام بأدوارهم العادية.
2. عدم القدرة على حل المشكلات واتخاذ القرارات.
3. عدم القدرة على الرعاية الأسرية، كالشعور بالعجز عن متابعة العمل، أو رعاية الأبناء.
4. يتحول التركيز إلى مساعدة الفرد على البقاء.

ونرى في الجانب الآخر أن بعض الأسر التي تتمتع بالأداء الوظيفي السوي والمنعة الذاتية تظهر قدرة على تحمل الأزمات، وتمتلك القدرة على إدارتها بكفاية عالية. والعبرة هنا ليس بمواجهة الأزمات، لأن كل أسرة لا بد وأن تواجه أزمة ما عبر دورة حياتها الأسرية، ولكن العبرة في القدرة على تمكين الأسرة وبناء منعتها الذاتية من أجل إدارة الأزمات حتى لو لم تستطع التخلص منها، لأن بعض الأزمات يمكن أن تكون مؤقتة، ولكن بعضها قد يكون مزمنًا كولادة طفل معاق، أو الإصابة بمرض عضال، أو المرور بخبرة طلاق، أو رعاية المسنين، أو المعاناة من التشرد والفقر.

ومن هذا المنطلق سوف تحاول الباحثة في الجزء التالي من الورقة تبين مفهوم المنعة الأسرية، وتقديم بعض المقترحات لتمكين الأسرة وزيادة منعتها في إدارة الأزمات (Boss, 2002).

مفهوم التمكين الأسري و المنعة الأسرية &Empowerment :Family Resilience

إن الاتجاه الحديث لمساعدة الأسرة في إدارة الأزمات يدعو إلى الانتقال من المقاربة المبني على مبدأ النقص Deficit-base approach إلى المقاربة المبنية على مبدأ القوة Strength –base approach أي انه بدلاً من التركيز على كيف فشلت الأسرة في حل مشكلاتها نركز على كيف يمكن للأسرة أن تحقق النجاح في حل مشكلاتها، أي بدلاً من الاستسلام للفشل واليأس من أدائها، التحول الى مساعدتها على النمو بالتركيز على نقاط القوة فيها. لذا انتقل الاهتمام لدى المهتمين بشئون الأسرة وقضاياها من المقاربة التي تحتوي على مضامين تركز على تقوية الأسرة الضعيفة إلى مفهوم زيادة المنعة الأسرية الذي يركز على نقاط القوة في الأسرة القادرة على إدارة أزماتها بكفاية عالية لتنمو وتتضج وتنتقل إلى مرحلة أعلى من الأداء الوظيفي (Walsh, 1998; Walsh, 2003).

ويمكن تعريف **تمكين الأسرة** بأنه تزويد الأسرة بالمعلومات والمهارات والموارد، وإعطائها الثقة والحرية والمسئولية، والقدرة على التعبير عن احتياجاتها، ووضع الأهداف الخاصة بها والمشاركة في اتخاذ القرارات وحل المشكلات للسيطرة على حياتها وتحسين نوعيتها (في: العمري وحسن، 2009؛ Taub et al. 2001). وقد شاع استخدامه مع الأسر الأقل حظاً في السلم الاجتماعي، والأسر التي تعاني من الصعوبات، كالفقر والتمهيش والعزلة والإعاقة.

اما المنعة الذاتية للأسرة family resilience فقد شاعت مع بروز علم النفس الإيجابي، وتعرف بأنها عملية تكيف الأسرة مع الأزمات ليس عن طريق العودة إلى سابق عهدها فقط قبل الأزمة، بل لتصبح أكثر قوة وتماسكاً وثباتاً وقدرة، لترتقي إلى مستوى أعلى من النمو والنضج والازدهار thrive. ومن الصعب الحصول على ترجمة دقيقة لهذا المعنى باللغة العربية، إذ يمكن ترجمتها بالمقاومة، أو المواجهة، ولكن رأت الباحثة أن تتبنى مصطلح المنعة الأسرية لأنه الأقرب برأيها على التعبير عن هذا المفهوم. ومعناها اللغوي حسب ماورد في المنجد: **المنعة** (بفتح الميم وسكون النون، أو كسر الميم وسكون النون): القوة التي تمنع من يريد أحداً بسوء. والمنعة (بفتح الميم والنون جمع منعات): **العز والقوة** يقال لهم منعات أي معاقل حصينة.

وقامت الرابطة الأمريكية لعلم النفس (APA) بتعريف المنعة الذاتية resilience بأنها "عملية التوافق الجيد والمواجهة الإيجابية للشدائد، الصدمات، النكبات، أو الضغوط النفسية العادية التي يواجهها البشر، مثل: المشكلات الأسرية، مشكلات العلاقات مع الآخرين، المشكلات الصحية الخطيرة، وضغوط العمل والمشكلات المالية (APA, 2002).

والمنعة الذاتية للأسرة لا تعني القدرة على البقاء بعد زوال الأزمة لان أفراد الأسرة الذين يخرجون من أزمة طاحنة، كالتعرض لكارثة طبيعية أو فقدان أو معاناة من خسارة مادية ويستطيعون البقاء قد يلعبون دور الضحية أو يعانون من الآثار النفسية المدمرة، كالكراهية والحقد والشعور بالذنب، ولكن المقصود بها هو التحرر من الآثار السلبية للأزمة والتعامل

معها بإيجابية عن طريق امتلاك القدرة على السيطرة والتحكم بالمصير، والاستعداد الكلي للاستمتاع بالحياة المستقبلية، والقدرة على الاستمرار والنمو. والأمر اللافت هو أن المنعة الذاتية لا تنشأ إلا من خلال المرور بالأزمة لأنها تكون بمثابة " نداء للصحوه " wake up call " لجعل الفرد يدرك أن الأمور الهامة في الحياة، ونهاية طريق ما قد يكون بداية لطريق آخر جديد (Selberberg, 2001; Walsh, 1998; Walsh, 2003).

وكثيراً ما يستخدم هذان المصطلحان كمترادفين، ولكن يشيع استخدام المنعة الأسرية في مجال علم النفس الإيجابي، والتمكين في المجال الاجتماعي وضمن مشاريع وأعمال منظمات الأمم المتحدة لمساعدة الأسر الأقل حظاً اقتصادياً واجتماعياً.

المراحل التي تمر بها الأسرة عند مواجهتها للأزمة:

قامت بوس (Boss 2002) بالمقارنة بين المراحل التي تمر بها الأسرة المتماسكة (ذات الأداء الوظيفي السوي functional) وغير المتماسكة (ذات الأداء الوظيفي غير السوي dysfunctional) عند مواجهتها الأزمة على النحو التالي كما هو واضح في الشكل (1):

1. مرحلة ما قبل حدوث الأزمة أو الحدث الضاغط:

في المرحلة الأولى يكون مستوى الأداء الوظيفي لكلا النوعين من الأسر عادياً وطبيعياً وذلك قبل حدوث الحدث الضاغط.

2. مرحلة التعرض للأزمة أو الحدث الضاغط:

في المرحلة الثانية تتعرض الأسرة للحدث الضاغط، كأن تتعرض لحادث وفاة في الأسرة، أو خسارة مادية، أو كارثة طبيعية، وهي تحدث لكل الأسر دون استثناء.

3. مرحلة الانهيار والجمود:

في المرحلة الثالثة تدخل الأسرة مرحلة الانهيار والجمود، وتشل حركتها، ويعجز أفرادها على التواصل الصحيح. ويحدث تشابك في العلاقات بشكل مبالغ فيه، وتدب الفوضى في الكيان الأسري، وتتلاشى الحدود الأسرية، وتغدو الأدوار الأسرية غامضة. وهذه المرحلة تمر بها كل الأسر على حد سواء. لكن هذه المرحلة تكون قصيرة ومؤقتة بالنسبة للأسرة ذات الأداء الوظيفي السوي أو الأسرة المتماسكة، أما الأسر التي تعاني من التفكك و سوء الأداء الوظيفي فتستمر في هذه المرحلة لمدة أطول أو بصورة مستمرة، وأوقد قد تنهار كلية دون ان تستطيع العودة إلى سابق عهدها قبل حدوث الأزمة. وفي هذه المرحلة تحتاج الأسرة إلى أشخاص من خارجها للدعم والمساعدة.

4. مرحلة نقطة التحول:

في المرحلة الرابعة تحدث نقطة تحول في حياة الأسرة، إذ تبدأ تتعافى وتدخل مرحلة الشفاء من الأزمة، وتعاود نشاطاتها العادية، ولكن بشكل محدود، ويعود التواصل بين أفراد الأسرة، وتقل حدة التشابك، وتبقى الحدود واهية وغامضة نسبياً، وتعود ببطء لممارسة روتينها اليومي.

5. مرحلة إعادة التنظيم

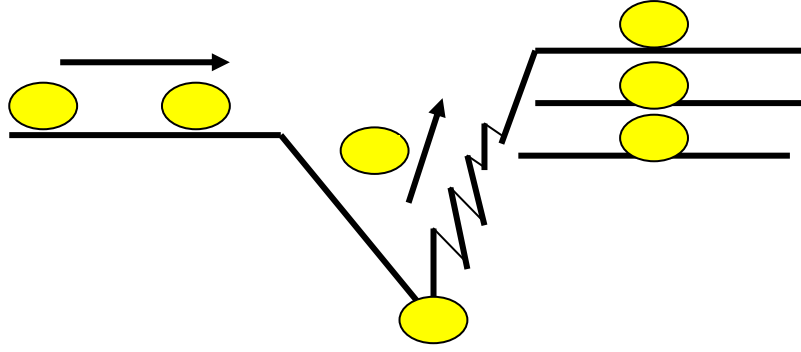
في المرحلة الخامسة تدخل جميع الأسر عادة التي تمر بالأزمة إلى مرحلة إعادة التنظيم، إذ تبدأ تمارس حياتها العادية ، ولكن بمستوى أقل، وتبدأ تتخلص من العلاقات المتشابكة وتعود إلى الترابط والتقارب، ويزداد التواصل فعالية، وتتضح الحدود ثانياً.

6. مرحلة إعادة التكيف:

في المرحلة السادسة تدخل الأسرة مرحلة إعادة التكيف، فتصل إلى مستوى أداء وظيفي شبيه بالمستوى السابق للأزمة بالنسبة للأدوار الأسرية ووضوح الحدود، والتماسك الأسري السليم.

7. مرحلة النمو

في المرحلة السابعة تدخل الأسرة المتماسكة فقط والتي تتمتع بأداء وظيفي سوي، أي التي تتمتع بالمنعة الذاتية مرحلة النمو، وتقوم بإعادة التكيف بمستوى أفضل من المستوى السابق، فتشعر بمزيد من الثقة والكفاية العالية، والاستقلالية، والقدرة على حل المشكلات، وتكتسب درجة عالية من المرونة والتحمل في التعامل مع الأزمات. لذا فإن مواجهة الضغوط والأزمات لهذا النوع من الأسر المتماسكة التي تتمتع بأداء وظيفي سوي يكون نقطة تحول ونمو وازدهار (Thriving & Flourishing).



(الشكل 1)

Boss, P. (2002). Family stress management. CA: Sage Publications

المقاربة البيئية لإدارة الأزمات الأسرية:

إن الأسرة لا تعيش في فراغ، ولا يمكن إدراك الأزمات أو الضغوط الأسرية من غير فهم جميع العوامل المحيطة بالأسرة والتي تلعب دوراً كبيراً في نجاح الأسرة أو فشلها في التعامل مع هذه الضغوط، وهناك نوعان من البيئة التي تؤثر في الأسرة كما يبين الشكل (1)، وهما:

أولاً- البيئة الخارجية: وهي العوامل الخارجية التي تقع خارج سيطرة الأسرة، وتلعب دوراً كبيراً في تفسير الأسرة للضغوط وإدارتها، وتتألف من المكونات التالية:

1. العوامل الثقافية:

تختلف الأسر من مختلف الثقافات في أسلوب تعاملها مع الأحداث الضاغطة والأزمات التي تمر بها. ففي الثقافات

التقليدية تؤمن الأسر بالقيم الغيبية، وعند تعرضها للآزمات فإنها تستسلم لقدرها، وقد تلجأ لأساليب مرتبطة بثقافتها للتعامل مع هذه الضغوط، كالتلاحم الأسري، أو التكافل الاجتماعي. أما في المجتمعات الصناعية فإنها تلجأ إلى أسلوب حل المشكلات. على سبيل المثال إذا تعرضت الأسرة لنكبة من نكبات الطبيعة كالجفاف أو الفيضانات فإن الأسر في الثقافات التقليدية تلجأ إلى الابتغال والدعاء والإكثار من ممارسة الطقوس الدينية، أما الأسر في المجتمعات الصناعية فقد تلجأ إلى التفكير بوسائل عملية للسيطرة على الكوارث الطبيعية.

2 . العوامل التاريخية:

من المهم دراسة الحقبة التاريخية التي تعرضت فيها الأسرة للضغوط. فعلى سبيل المثال إن تعرض الأب لخسارة مادية في مرحلة من تاريخ الأسرة حيث كانت الحياة بسيطة، والإمكانيات محدودة، ولا يوجد منافسة بين أفراد المجتمع اعتماداً على مهاراتهم وكفاياتهم ومؤهلاتهم العلمية، يكون أثر الصدمة أقل. أما في العصر الحالي، عصر العولمة، حيث المنافسة على أشدها، والحصول على وظيفة ليس بالأمر السهل في ظل المنافسة الشديدة، وحيث البقاء للأصلح، فإن فقدان الوظيفة يكون له أثر بالغ على حياة الأسرة، لأن ذلك يعني أن هناك فرصة محدودة للأب للحصول على عمل جديد ، والأمل شبه معدوم، مما يزيد من وطأة الأزمة على حياة الأسرة.

3 . العوامل الاقتصادية:

لابد من دراسة العوامل الاقتصادية المحيطة بالأسرة عند تعرضها لأحداث ضاغطة، فعلى سبيل المثال إن تعرض رب الأسرة إلى خسارة مادية جسيمة في وقت كان فيه المجتمع يعاني من ركود اقتصادي، حاله حال المئات من أفراد المجتمع الذي يعيش فيه فإن أثر هذه الأزمة أقل أثراً فيما لو حدثت هذه الأزمة في وقت آخر كان المجتمع في حالة رخاء اقتصادي، ولكنه تعرض للخسارة وحده دون غيره لأسباب ترتبط بسوء أداء شركته مثلاً، وليس لعوامل اقتصادية تتعلق بظروف سياسية أو حالة حرب. والأسر الفقيرة والمهمشة اجتماعياً أكثر عرضة للانهيـار عند تعرضها للأزمات النفسية (Maholmes, 2014).

4. العوامل النمائية:

يختلف تأثير الأحداث الضاغطة على الأسرة تبعاً للمرحلة النمائية التي تمر بها الأسرة في دورة الحياة الأسرية. فالحدث نفسه يعتبر حدثاً ضاغطاً إن وقع في مرحلة نمائية معينة من حياة الأسرة، وعادياً إن وقع في مرحلة نمائية أخرى. على سبيل المثال حدوث الحمل للزوجة في المرحلة الأولى من دورة الحياة الأسرية، مرحلة تكوين الأسرة يكون حدثاً مفرحاً، ولكنه يعتبر حدثاً ضاغطاً إن وقع في مرحلة متقدمة من دورة الحياة الأسرية كأن يقع في مرحلة وصول الأبناء لمرحلة المراهقة، مما يسبب ضغوطاً شديدة للأم التي تكون قد تقدمت في العمر فبلغت سن الخامسة والأربعين، مما يربك حياة الأسرة، وخاصة أنها قد تكون قد دخلت مرحلة جديدة تتطلب

التعامل مع سلوك المراهقين، ومساعدتهم على حل أزماتهم، وتلبية احتياجاتهم، وتفهم نزوعهم لاجاد هويتهم وميلهم للاستقلالية. ومثال آخر على ذلك هو إذا أحيل رب الأسرة إلى التقاعد وهو لا يزال قادراً على العطاء في مرحلة مبكرة من دورة الحياة الأسرة عندما تكون الأسرة لاتزال تربي أطفالها الصغار.

5. العوامل الوراثية:

يبدو أن هناك استعداداً وراثياً لدى بعض الأسر للتعامل مع الضغوط وإدارتها بأسلوب ناجح أكثر من أسر أخرى. ويتسم أفراد هذا النوع من الأسر بصلابة الشخصية، وقوة الإرادة، والميل للتحدي. وقد يكون هذا الاستعداد مرتبطاً بالحالة المزاجية لأفراد هذه الأسر، فنراهم يميلون إلى التفاؤل والتأمل، والبعد عن التهور والاندفاعية والعصبية في اتخاذ القرارات.

ثانياً - البيئة الداخلية:

على خلاف البيئة الخارجية تتدخل في البيئة الداخلية للأسرة عوامل قابلة للسيطرة من قبل الأسرة، وهذا الشعور بالقدرة على التحكم والسيطرة يعطي الأسرة الإحساس بالحرية في اتخاذ القرار المناسب بشأن تغيير العوامل المرتبطة بهذه الضغوط أو تعديلها أو ربما الاحتفاظ بها. وتتألف البيئة الداخلية من العوامل التالية:

1. العوامل البنائية:

والمقصود بها الوظائف والأشكال المتعلقة بالحدود الأسرية، والأدوار، والقوانين التي تحدد دور كل من أفراد الأسرة، وعندما تكون الحدود غامضة فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الضغوط الأسرية.

2. العوامل النفسية:

والمقصود بها تلك الإدراكات والتفسيرات وأسلوب فهم الأسرة للأحداث الضاغطة، فبعض الأسر تلجأ إلى الحيل الدفاعية، وإنكار حدوث بعض الأزمات التي تمر بها، كأن تنكر الأسرة معاناة أحد أفرادها من مرض صحي أو نفسي معين، مما يعوق عملية العلاج والشفاء من هذا المرض.

3. العوامل الفلسفية:

ويقصد بها القيم والمعتقدات التي تؤمن بها الأسرة، والتي قد تختلف عن تلك الشائعة في المجتمع الذي تعيش فيه. مثل أساليب التنشئة الأسرية التي قد تتبعها أسرة معينة والتي قد تختلف عن الطابع العام السائد في المجتمع. فقد تعطي أطفالها حرية أكثر في التعبير عن آرائهم، ومشاركتهم في اتخاذ القرارات الأسرية، مما يجعل الأسرة أكثر على قدرة على إدارة الضغوط الأسرية، أو أن بعض الأسر قد يكون لديها معتقدات وقيم معينة ترتبط بحل مشكلاتها عن طريق اللجوء إلى الطب الشعبي بدلاً من اللجوء إلى الأساليب العلمية والعلاج الطبي.

أنواع الأحداث الضاغطة:

تنقسم أنواع الأحداث إلى ثلاثة كالتالي:
النوع الأول- الأحداث العادية مقابل الكوارث:

قد تتجم الضغوط الأسرة عن أحداث عادية نمائية متوقع حدوثها خلال المراحل النمائية للأسرة خلال دورة حياتها الأسرية، مثل حدوث حمل، أوولادة طفل جديد، أو مغادرة الأبناء الأسرة عند الدراسة أو الزواج، أو التقاعد، أو الوفاة. أو قد تتجم هذه الضغوط عن أحداث غير عادية ، كوقوع مصائب أو كوارث أو ملمات بشكل غير متوقع في حياة الأسرة، مثل وفاة أحد الأبناء في حادث سيارة.

النوع الثاني- الأحداث الغامضة مقابل الواضحة

تكون الأحداث الضاغطة غامضة في الحياة الأسرية عندما تكون المعلومات والحقائق غير متوافرة حول مكانة أحد أفراد الأسرة، كأن يكون أحد أفراد الأسرة حاضراً جسدياً، وغائباً نفسياً، مثال على ذلك إصابة المسنين في الأسرة بمرض الخرف أو إصابة أحد الأبناء المراهقين بالإدمان، أو الأم بالاكئاب، نرى أن هؤلاء الأفراد يفقدون أدوارهم في الحياة الأسرية، وفي الوقت نفسه متواجدون جسمياً فقط مع أفراد أسرهم. مما يسبب ضغوطاً نفسية بالغة الأثر على أفراد الأسرة. وعلى النقيض من ذلك قد يكون أحد أفراد الأسرة غائباً جسدياً، ولكنه حاضر نفسياً، ك وفاة الأب مثلاً، فتعيش الأسرة في حالة إنكار لهذه الصدمة، وتتجنب الحديث

عن هذا فقدان، ويتعامل الأفراد مع بعضهم بعضاً وكأنه لازال حياً يرزق. وفي كلا الحالتين تكون الحدود الأسرية غامضة، وكلما كان الغموض مدته أطول كانت وطأة الضغط النفسي أشد على الأسرة. أما عندما تكون الأحداث الضاغطة واضحة، والأسرة على دراية تامة بما يجري حولها، تغدو أكثر قدرة على إدارة الضغوط، والتعامل معها.

النوع الثالث - الأحداث الإرادية مقابل اللاإرادية

قد تقع بعض الأحداث الضاغطة في الحياة الأسرية بناء على رغبة من أفرادها، ووفقاً لإرادتهم، كالرغبة في الحمل، أو اختيار مهنة صعبة. وبعض الأحداث الأخرى قد تقع رغماً عن الأسرة، وخارج إرادة أفرادها، كحدوث الطلاق، أو خسارة وظيفة.

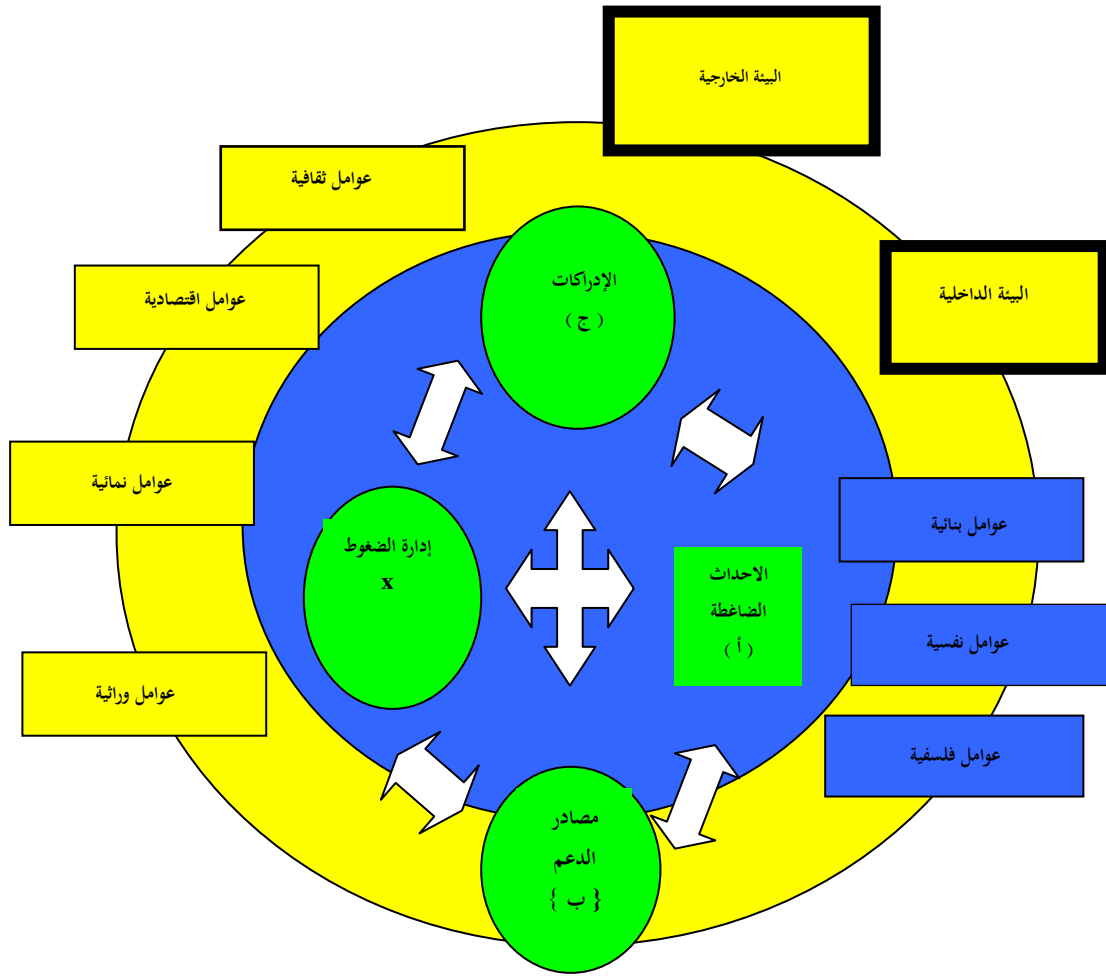
مدة الأحداث الضاغطة - المزمدة والحادة

قد تكون مدة الأحداث الضاغطة مزمدة طويلة الأمد، كمعاناة أحد أفراد الأسرة من مرض السكر، أو القلب، أو الإدمان، أو تعرضه لسوء معاملة. وقد تكون مدتها قصيرة الأمد، ولكنها حادة، كالتعرض لحادث سيارة.

حدة الأحداث الضاغطة: التراكمية والعارضة

قد تكون الأحداث الضاغطة تراكمية ، كأن تعيش الأسرة في سلسلة من الأحداث الضاغطة، وكل مرة تحاول أن تتعامل مع أحد الأحداث

الضاغطة تراها تتعرض لحادث ضاغط جديد، مما يعرضها للانهاك والاحتراق الداخلي، وشل قدرتها على تحمل الضغوط المتعددة التراكمية. وقد تقع هذه الأحداث بشكل عرضي كأن تحدث مرة واحدة فقط، دون أن تتكرر مرة أخرى، ومن غير أن يصاحبها أو يتبعها أحداث ضاغطة أخرى، مما يكون أثر هذه الأحداث أخف وطأة. ماعدا في حال وقوع مصاب فادح للأسرة بشكل يجعل حدوثه مرة واحدة كافياً لشل حركة الأسرة وانهارها. والشكل التالي يبين المقاربة البيئية للآزمات الأسرية.



الشكل (2)

Boss, P. (2002). Family stress management. CA: Sage Publication

نموذج أ ب ج للأزمات والضغوط الأسرية:

من المهم فهم دينامية الأسرة خلال تعرضها للأحداث الضاغطة من خلال نموذج أ ب ج ويقصد به كالتالي:

كما تشير بوس (2002) Boss أن الأسرة نحو الخروج من أزماتها متأثرة بثلاثة عوامل وهي:

1. إزالة الحدث الضاغط : Removal of the Stressor عن

طريق التدخل كأن تتم مساعدة الأسرة بتقديم الدعم المادي لها عند حدوث ضائقة مادية.

2. زيادة مصادر الدعم: Increase of the Support

Resources مثل زيادة عدد الأشخاص المساندين لها في محنتها، كوجود الأصدقاء والأقارب أو بعض مؤسسات المجتمع المدني.

3. تغيير في إدراك الأسرة للحدث الضاغط: Reframing أي

اتباع أسلوب إيجابي من قبل الأسرة في تفسير الحدث، وإعادة صوغه بشكل إيجابي.

ولكن عندما يكون العامل الأول وهو الحدث الضاغط غير قابل للتغيير كأن يصاب رب الأسرة بمرض عضال، أو عند فقدان أحد أفراد الأسرة، أو عندما تتعرض لنكبة لا يمكن إزالتها أو تغييرها، فيتم اللجوء إلى العامل الثاني والثالث، ولكن إذا كانت مصادر دعم الأسرة محدودة، فيجب أن يتم التدخل على صعيد تغيير إدراكات الأسرة للحدث الضاغط.

لذا فإن الاتجاه الحديث في علم النفس الأسري والتعامل مع الأزمات الأسرية هو التركيز على الكفاية الأسرية، والسواء الأسري، وأساليب التكيف الأسري، وبناء مقاومة الأسرة للأزمات النفسية resilience ، والتركيز على توفير المعلومات اللازمة التي تساعد على تمكين الأسرة المعرضة للضغوط بأساليب وقائية، عن طريق بناء الحصانة الذاتية للأسرة وتمكينها عن طريق تقوية منعتها النفسية للتعامل مع الأزمات.

ويمكن تعريف إدارة الأسرة للأزمات، بأنها عملية معرفية انفعالية سلوكية تعمل فيها الأسرة على إدارة الأزمات، وليس التخلص منها. وجدير بالذكر أن الأسر التي تتمتع بالمنعة الذاتية، والكفاية العالية ليست أسراً تتمتع بالكمال أو معصومة عن الأخطاء والمشكلات. فهذه الأسر لها نقاط قوة ونقاط ضعف. فإلى جانب الإحساس بالكفاية الأسرية هناك شعور بالقلق من المجهول، والرغبة في السيطرة والتأثير، وبذل الجهد للتغلب على التهديدات الداخلية والخارجية التي تهدد الكيان الأسري.

ومن خلال هذا النموذج نرى أن الأحداث الضاغطة في حياة الأسرة لا تؤدي بالضرورة إلى حدوث ضغوط أسرية بشكل حتمي، بل يعتمد ذلك على إدراك الأسرة للحدث وتفسيرها له، فقد تلجأ الأسرة التي يخسر عائلها وظيفته إلى إنكار هذا الحدث، والاستمرار في الإنفاق، وكأن شيئاً لم يحدث، فتضع بذلك أمامها عوائق للتغيير، وبالتالي تقع تحت وطأة

الضغوط النفسية (بوس 2002، Boss؛ والش، 1998، Walsh، 2003).

أساليب تنمية المنعة الذاتية لدى الأسرة الخليجية:

يمكن تلخيص أساليب تنمية المنعة الذاتية لدى الأسرة الخليجية على النحو التالي:

1. جعل الحدود الأسرية واضحة Family Boundaries:

والمقصود بها القوانين التي تعمل على تحديد الأدوار لحماية التمايز الأسري "Family Differentiation". فالأسرة قد تضم جيلين أو ثلاثة (الوالدان، الأبناء، الجدان)، وللمحافظة على الأداء الوظيفي الأسري السوي يجب أن تكون الحدود الجيلية واضحة للمحافظة على المنطقة السيكلوجية للوالدين كونهما مصدر السلطة، لتحميها من تدخل الأبناء أو الأسرة الممتدة. والعلاقة مع الجيل السابق (الأسرة الممتدة) والجيل الجديد (الأبناء) تكون سليمة وصحيحة طالما أن مسئولية الوالدين محددة وواضحة، لأن تعدد السلطات ضمن النظام الأسري يؤدي إلى سوء الأداء الوظيفي للأسرة. وهذا لا يعني غياب الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرارات في النظام الأسري، ولكن لا بد من وجود حدود واضحة وراسخة لسلطة الوالدين لضمان الاستقرار الأسري إلا أن السلطة الوالدية واضحة، ولا يتنازل عنها الوالدان للأبناء، ليكونوا راشدين قبل الأوان، أو يكونوا راشدين وهميين مع تمتع النظام الأسري بالمرونة، لمساعدته على التكيف مع التحولات النمائية للأسرة في الفترات الانتقالية في دورة الحياة الأسرية للانتقال بين

الاستقلالية والاعتماد التبادلي الداخلي بين أفرادها، كأن يقوم جيل الآباء والأبناء بالالتفاف حول بعضهم بعضاً بالرعاية والعطف أثناء تعرض الأسرة للضغوط الأسرية ويكونون أكثر استقلالية في مواقف الحياة العادية، بما يحفظ للأسرة استمراريتها واستقرارها (في: علاء الدين، 2010)

2. تقوية الترابط الأسري Family proximity :

من أهم مؤشرات التماسك الأسري " coherence " التقارب بين أفراد الأسرة، ويقع التقارب والتباعد الأسري على خط متصل متدرج تقع معظم الأسر في المدى المتوسط الواسع منه، أما الأسر التي تعاني من الاضطراب الوظيفي الأسري سواء كانت تنصف علاقاتها بالتقارب الشديد أو التباعد الشديد فتقع على طرفي هذا الخط. ولا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار الاختلافات الثقافية والمجتمعية بين الأسر السوية واللاسوية في التقارب والتباعد الأسري. فأنماط العلاقات في الأسر العربية تتسم بالتقارب الشديد، لأسباب دينية اجتماعية ثقافية، والعلاقات في الأسر الغربية تتسم بالتباعد نظراً للقيم الغربية التي تعزز الاستقلالية لدى الأبناء. لذلك لا بد من تحديد مفهوم السواء واللا سواء في التقارب والتباعد للأسرة بمقارنتها مع الأنماط الأسرية السائدة في مجتمعتها.

وكذلك فإن أنماط التفاعل الأسري تختلف باختلاف الاحتياجات المتجددة للأسرة في مراحل دورة الحياة الأسرية، ففي مرحلة الطفولة تكون العلاقات بين الآباء والأبناء متقاربة ومتراصة جداً إلى حد

الالتصاق في مرحلة سنين المهد، ولكن هذه العلاقة تتغير عندما يصل الأبناء إلى مرحلة المراهقة، نحو مزيد من التباعد لمساعدة المراهقين على الاستقلالية.

والأسرة التي تعاني من التفكك الأسري وعدم التماسك يكون أداؤها الوظيفي غير سوي، تتسم بوجودها على طرفي نقيض الخط المتصل للتقارب والتباعد بشكل غير صحي أو سليم مما يعرقل نمو أفرادها. والأسلوب اللاسوي للتقارب الشديد يسمى بالتشابك، بحيث يعمل على خنق أفراد الأسرة بالعاطفة الزائدة، وتقييد حركتهم، بحيث تعمل هذه العلاقة على محو هوية الأبناء، ودمجها في هوية الآباء، بحيث يكون الأبناء نسخة طبق الأصل من آبائهم. وتتلاشى الحدود بين جيل الآباء والأبناء، ويفقد كل طرف تمايزه وهويته، كما تتجاوز هذه العلاقة خصوصية الأفراد والاستقلالية الفردية، والقدرة على السيطرة، والإحساس بالكفاية الذاتية. لذا فإن الأسرة تفقد قدرتها على التكيف مع الضغوط الأسرية في مرحلة التحولات النمائية التي تتعرض لها، وتصبح غير قادرة على التكيف مع الانفصال أو الفراق أو استقلالية الأبناء.

أما النقيض الآخر فيسمى بالانفصال "disengagement"، حيث تكون الحدود مقفلة بين الأفراد، فتتسم العلاقات فيه بالجمود والبرود العاطفي، وفقدان التواصل، والإحساس بالدعم الأسري، وفقدان الأسرة لوظيفتها في الحماية المتبادلة لأفرادها، وكأن كل فرد يعيش بمفرده، وإن كان يعيش من الناحية الجسمية تحت سقف واحد مع بقية أفراد الأسرة ألا أن المسافة النفسية بينها بعيدة.

والنظام الأسري هنا سرعان ما يتخم بالأعباء، ويفتقد مصادر الدعم لمساعدته على التكيف مع الضغوط، وتوفير الحماية والأمن النفسي. (في: علاء الدين، 2010؛ الكفافي، 1999).

3. تعزيز الهرمية الجيلية Generational Hierarchy:

ويعتقد علماء نفس الأسرة أن تعزيز هرمية جيلية في الأسرة أساس هام للتماسك الأسري والأداء الوظيفي الأسري السوي، وخاصة في العصر الحالي حيث أصبحت عملية تنشئة الأبناء أكثر صعوبة، بسبب شيوع الأسلوب المتساهل في تربية الأبناء، وانحسار دور الأسرة، وظهور المشكلات السلوكية لدى الأبناء مثل التمرد والعصيان، مما جعل الأسرة تفقد قدرتها على القيادة الفعالة لأبنائها، ويجب عدم سوء فهم الأسلوب الديمقراطي في تربية الأبناء، فالنظام الأسري الديمقراطي هو مجتمع قيادي يتولى فيه الأبوان السلطة، وهو ليس مجتمع مكون من أقران: الآباء والأبناء في موقف الند للند. ويجب أن تكون العلاقة بين السلطة والأبناء قوامها المحبة والحوار والاحترام المتبادل، والمشاركة في اتخاذ القرارات. ولكن السلطة هي بيد الآباء لا الأبناء. وتتغير هرمية السلطة خلال دورة الحياة الأسرية فعندما يكبر الأبناء تزداد سلطتهم في الأسرة إلى أن تصبح قريبة من سلطة الوالدين عندما يصبحون راشدين، فتصبح العلاقة مع الوالدين تكاملية، أي يقوم الأبناء الراشدون بمهام تكمل دور الوالدين. كأن يشارك الأب عندما يعمل بمصروف البيت، أو يقوم بمهام كان والده يقوم بها في السابق، كتوصيل أخوته الصغار إلى المدرسة، وبذلك تتجنب الأسرة الصراع

من أجل التنافس على السلطة، وبذلك يكون الإحساس بالآلفة قوياً بين الآباء والأبناء، في جو خال من التكلف والخوف.

وتحتاج الأسرة إلى تمكينها وزيادة منعها الذاتية عن طريق توفير خدمات الإرشاد الأسري من أجل تعزيز هرمية الأسرة عندما تفقد الأسرة احترامها وكيانها وهيبتها، والأسرة المتواقفة المتماسكة يكون الزوجان فيها شريكين، وليس العلاقة قائمة على دور طرف يقوم على السيطرة ، ودور الآخر يقوم على الخضوع. ولقد أثبتت الدراسات أن وجود أحد الوالدين مسيطراً والآخر خاضعاً له ارتباط وثيق بمشكلات سوء التوافق النفسي للأبناء. والأسرة السوية المتماسكة تكون الشراكة فيها متوازنة ومتكاملة بين الطرفين: الزوج والزوجة. (في الكفافي، 1999).

4. تعزيز الإحساس بالهوية والانتماء والدعم الاجتماعي:

مما لا شك فيه أن سيادة العالم الرقمي ووسائل الاتصال الإلكتروني بما تحمله من مواقع خطيرة التي تحتوي على مضامين عنف أو جنس تخالف القيم والأخلاق الإسلامية باتت تهدد كيان الأسرة الخليجية، وتعزلها عن محيطها، وتشعرها بالغرابة النفسية، وتهدد هويتها العربية والإسلامية.

لذا فإن تعزيز منعة الأسرة تعني تعزيز انتمائها إلى مجتمعها عن طريق تعزيز تماسكها والمحافظة على عاداتها وتقاليدها.

ولقد حاول العديد من التربويين وضع العديد من البرامج والخطط لمساعدة الأسرة على اكتساب مهارات التعامل الذكي مع أخطار الانترنت (net smart). وتم إعداد العديد من البرامج التربوية من بينها أهم الحلول المطروحة تقنين ووضع حدود لاستخدام تكنولوجيا الانترنت، مثل وضع جهاز الكمبيوتر المزود بشبكة الانترنت في مكان مرئي في البيت. كما يمكن للأسرة أن تستخدم برامج تمنع الطفل من الدخول إلى بعض المواقع الخطرة التي تحتوي على مضامين عنف أو جنس، وبنفس الوقت على الأسرة تعزيز نشاطاتها التي يكون فيها أفراد الأسرة معاً، كالمشاركة في الرحلات، والوجبات الغذائية، والنشاطات الأسرية لتكون نشاطات الأسرة أكثر جاذبية لأفراد الأسرة من الجلوس ساعات على الانترنت. كما ان فتح باب المناقشة والحوار والانفتاح بين الآباء والأبناء، وتعزيز أواصر المحبة والتماسك بينهما، واتباع أساليب الوالدية الفعالة التي تبنى على أساس الديمقراطية والمشاركة في اتخاذ القرارات الأسرية (العمران، 2009).

ومن الأهمية بمكان تعزيز المواطنة للمجتمع العربي الخليجي، وتشجيع المشاركة في العمل التطوعي لخدمة المجتمع، ليكون بمثابة حصانة ذاتية تكتسبها الأسرة لمحاربة المغريات الجذابة في العالم التخليقي الفضائي. (العمران، 2009). وكذلك فإن دور وسائل الإعلام في غاية الأهمية لتعزيز الشعور بالانتماء إلى المجتمع العربي والإسلامي عن طريق بث برامج تلفزيونية دينية هادفة تهتم بشئون الأسرة وقضاياها، وتبين قيم الإيمان، والتسامح والتماسك والتآزر من خلال القصص القرآني والسنة النبوية الشريفة لتعزيز منعة الأسرة إزاء الأزمات كما في قوله تعالى: {وتعاونوا على البر والتقوى} ، وكما ورد الحديث الشريف

قول سيدنا محمد صلعم: " المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص، يشد بعضه بعضاً ".

كما أن الأسرة التي تتمتع بالكفاية والمنعة الذاتية تدرك أن الناس لا يعيشون بمنأى عن العلاقات، والحاجات الإنسانية لا يتم إشباعها إلا عن طريق الدعم الاجتماعي، وتكوين علاقات مع الآخرين. ومن أهم الجوانب التي تساهم في زيادة انتماء الأفراد لمجتمعهم في حالات الأزمات تتمثل في الشعور بالفخر والاعتزاز نتيجة الانتماء إلى المجتمع والشعور بالسعادة لمشاركتهم في خدمة المجتمع وزيادة أواصر الارتباط والتعاون بين أفراد الأسرة والمجتمع. وإنّ هناك بعض السلوكيات التي تدعم شبكة العلاقات الاجتماعية مثل تبادل الزيارات، والعلاقات الطيبة بين أفراد المجتمع، وزيادة المساندة الاجتماعية بين أفراد المجتمع في حالات الأزمات والكوارث (صوفي وعرفان، 2009).

5. إدراك أن هناك حدوداً للقدرات البشرية، والاعتراف بعدم الكمال:

تدرك الأسر ذات المنعة الذاتية والمتماسكة التي تتمتع بكفاية عالية أن القدرات البشرية لها حدود، وأن تقدير الذات ينبع من القدرة على الإنجاز بفضل امتلاك مستوى نسبي من الكفاية، وليس بسبب السيطرة المطلقة على الأمور. كما أن الأسر التي تمتلك المستوى الأمثل من الكفاية تدرك أنه على الرغم من وجود متغيرات خارجة عن سيطرة البشر إلا أنهم إذا حددوا أهدافاً واضحة يكونون قادرين على إحداث تغيرات إيجابية في حياتهم وحياة الآخرين. ومن المهم التفأوض والحوار مع الآخرين من أجل الوصول إلى الحلول للمشكلات، ومن

المهم أن يؤخذ بعين الاعتبار الاختيارات الفردية. كما أنهم يدركون أن البشر غير قادرين على تحقيق الكمال، ومعرضين لارتكاب الأخطاء، يشعرون بالخوف أحياناً، ويشعرون بالحاجة إلى تأكيد المحبة والطمأنينة أحياناً أخرى. وهذا الإدراك يشجع إشاعة روح المرح في الأسرة وإدراك التناقض في المشاعر الانسانية وقبوله. وهذه الأسر تدرك وتقبل بالمشاعر المتناقضة حيال بعض الأشخاص والأشياء في حياتها. فأفراد الأسرة يريدون الرغبة في النمو والنضج ، ولكن يخامرهم الشعور بالخوف من تحمل المسؤولية. والوالدان يريدان لأبنائهما الاستقلالية، ولكنهما يقلقان من الشعور بالوحدة، ولكن يكون حل هذه الإشكالية عن طريق اتخاذ قرار شخصي وعملي باستعادة التوازن الداخلي.

6. استخدام أسلوب تواصل يتسم بالوضوح Contextual Clarity:

الأسرة التي تتمتع بالمنعة الذاتية والتماسك والكفاية تتسم بالدينامية على المستوى الداخلي والخارجي، فأفرادها قادرون على التواصل والتفاعل الإيجابي والفعال داخل حدودها، وبنفس الوقت منفتحون على العالم الخارجي الذي يتفاعلون معه مما ينجم عن ذلك الشعور بالرضا الذاتي، واكتساب خبرات غنية ينقلونها بحماس إلى الأسرة بحيث يعترف بمشاعر كل فرد من أفراد الأسرة، ويسهل تمييز مشاعر كل منهم، والسماع لرأي كل منهم بمن فيهم الأطفال الصغار. ويكون التفاوض بين أفراد الأسرة على أساس قبول الاختلافات بينهم ، وبنفس الوقت الوصول إلى نفس الأهداف الأسرية.

وتكون المعاني واضحة خلال التفاعل في الأسر التي تتمتع بالكفاية العالية، وذلك بالنسبة لتحديد ماهية العلاقة بين الطرفين خلال العملية التفاعلية، أو تحديد مضمون الرسالة الموجهة من طرف لآخر، أو الجهة المقصودة من هذه الرسالة. ويكون عادة في المواقف التفاعلية موضوع مشترك، ويقوم أفراد الأسرة بالنقاش حوله مدة زمنية معينة، يخرجون بنتائج فعالة، مع تحديد الأدوار الاجتماعية لكل فرد ووضوحها. فالمرأة قد تكون زوجة أو أم في الأسرة، وبالنسبة للطفل تقوم بدور الأم، وخلال التفاعل مع الطفل تدرك الأم في الأسرة التي تتمتع بكفاية عالية ذلك، وتعامل طفلها من خلال هذا الدور ، دون أن يتم تشويشه بخلطه مع دور الزوجة، كأن تسقط الأم التي تعاني من إهمال زوجها مشاعرها الداخلية على طفلها فتعامله بقسوة لأنه يذكرها بزوجها، أو تبالغ في تدليله كتعويض لها من حرمانها، كما يحدث عادة في الأسر التي تعاني من الاختلال الوظيفي. (Galvin, 2012; Bylund, & Brommel, 2012).

7. الاستفادة من الأزمة ليكون لها معنى إيجابي:

إن الأسرة التي لديها مناعة ذاتية تجعل الأزمات التي تمر بها ذات معنى، أي أنها تكون دافعاً لتحويل الطاقة السلبية إلى إيجابية ، والتعامل مع الأزمة بشكل إيجابي له معنى هادف دون أن تستسلم أو تشعر باليأس والإحباط، أو أن تشعر بأنها ضحية لا إرادة لها سوى النذب على حظها العاثر. بل تستعيد قوتها وتماسكها، وتستفيد من الأزمة بشكل إيجابي. (Walsh, 1998; 2002) كما حدث للأم التي فقدت طفلتها في حادث لشخص مخمور في الولايات المتحدة، فقامت

بتأسيس جمعية ماد MAD لمحاربة تعاطي الكحول أثناء السياقة، وكذلك نرى أن بعض أسر المصابين بالسرطان تساهم في تأسيس ونشاطات جمعيات تساند ذوي الإصابة بهذا المرض.

8. تنمية الإحساس بالمسئولية والقدرة على التعبير عن الإدراك والمشاعر :Autonomy:

في الأسرة التي تتمتع بالتماسك والكفاية العالية يشعر الأفراد بالمسئولية عن إدراكاتهم، ومشاعرهم، وسلوكياتهم، كما أنهم قادرون على التواصل مع الآخرين، ويحترمون وجهات النظر الأخرى. وهم قادرون على التعبير عن مشاعرهم وآرائهم بوضوح، ولا يقومون بصب رسائل هجومية أو لائمة على بقية أفراد الأسرة. ولا يوجد كبش فداء في الأسرة التي تتمتع بكفاية عالية لأنها تقبل بالاختلافات في الآراء، والتناقضات في المشاعر، واللايقين في الأشياء، والبعد عن السعي للكمال. وهذا النوع من الأسر يعرفون أن الخطأ هو جزء من الخبرة الإنسانية، ولا يعاملون الطفل كعاجز أو غير مناسب إن فشل أو أخطأ. لذا فإن الصراحة والنزاهة والصدق هو قوام العلاقة في هذه الأسر لأن الكذب غير ضروري لتبرير الخطأ.

9. بث الإحساس بالتفاؤل و الابتهاج في العلاقات الأسرية :Optimism & Joy:

يلاحظ على هذا النوع من الأسر الدفء والإيجابية في العلاقات. والإحساس بالتعاطف بين أفراد الأسرة، والاستماع لمشاعر الآخرين والاهتمام بآراء الطرف الآخر والاعتقاد بأنه موضع اهتمام الطرف الآخر. والعلاقات الأسرية تجلب الإشباع والرضا على أفرادها، مما يعزز الرغبة في الاستثمار في العلاقات الأسرية. ويسود اتجاه الانتماء الأسري لدى الأفراد، وهو عملية معقدة تشمل توليفة من السلوك، و نبرة الصوت، والمضامين اللفظية، وأنماط التفاعل الأسري.

ويسود اعتقاد لدى أفراد هذه الأسر بالتفاؤل وعدم الاستسلام والقدرة على السيطرة والتغيير. ويعتقد ان التفاؤل يمكن اكتسابه بالتعلم عن طريق الخبرات الناجحة والرعاية المجتمعية، والتأكيد على نقاط القوة في الأسرة (Maholmes, 2014).

10. تدريب الأسرة على استخدام أساليب حل الخلاف المناسبة مثل أسلوب حل المشكلات Problem Solving:

تتفوق الأسر التي تتمتع بالمنعة الذاتية والتماسك والكفاية العالية في قدرتها على استخدام أساليب حل الخلاف المناسبة بدلاً من توجيه اللوم للآخرين، مثل أسلوب حل المشكلات، والتعامل مع الغضب، والتعبير عن المشاعر، واستخدام الحل الوسطي الذي يخرج فيها جميع أفراد الأسرة وهم يشعرون بالفوز win/win وليس هناك رابح أو خاسر win/lose ، و قبول توجيهات بقية أفراد الأسرة، والتنظيم الذاتي، وتقبل الرأي الآخر، ومناقشة الاختلافات، وتجاوزها للوصول إلى الأهداف بفعالية وكفاية عالية. وهناك متغيرات هامة

تأخذ دورها في الجو الأسرى تتعلق تشجيع البحث عن بدائل ، والقدرة على الاختيار ومهارات التفاوض للوصول لاهداف مشتركة ترضي الجميع.

11. تقوية الإيمان بالقيم الغيبية والدينية والروحية الهامة :Significant Transcendent Values

إن الأسر التي تتمتع بكفاية عالية تقبل التغيير في حياتها. في دورة الحياة الأسرية يولد الأطفال ويكبرون، ثم يغادرون الأسرة ثم يواجه الوالدان الموت، وتستمر عجلة الحياة في الدوران. ولقبول التغيرات في الحياة الأسرية المتوقعة والمحتومة، وللتعامل مع الفقدان، والخسارة، يجب على الأسرة أن تتبنى القيم والمعتقدات التي تعتبر خارجة عن القدرات البشرية، والتي تقبل من خلالها حقيقة وجودها، والذي يجعلها أكثر قدرة على تحمل الفقدان والألم والخسارة على التعامل بإيجابية مع التغيرات. والمعتقدات الأسرية مرتبطة بالقيم الدينية والمجتمعية في النظام الاجتماعي الأوسع الذي تعيش فيه. والأسرة الخليجية كونها أسرة مسلمة تؤمن بالقيم الإسلامية السمحاء، وتؤمن بقضاء الله وقدره، يجعلها أكثر قدرة على إدارة الأزمات، مستلهمة القوة من الإيمان بالله تعالى وتسليم أمرها للقدر خيره أو شره من عند رب العالمين، وتعلم الانسان الصبر على مصيبتة مما يزيده منعة وثباتا. كما في قوله تعالى ﴿وَإِنَّمَا يُوَفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ صدق الله العظيم (الكفافي، 1999؛ الخالدي، 2009؛ عبد النبي، 2007؛ العزة، 2000؛ العيسوي، 1993).

عرض بعض النماذج المحلية والعالمية لتنمية المنعة الأسرية في مواجهة الأزمات.

أولاً- برنامج فوكوس للأسر تحت الأزمات: Family (FOCUS) Overcoming under Stress

هو برنامج تابع لمركز ناثن للمنعة الأسرية في جامعة كاليفورنيا لوس انجلوس، بالولايات المتحدة الأمريكية و يسعى لتقديم خدمات ومعلومات للأسرة التي تقع تحت الأزمات، كما يسعى لربط هذه الأسرة بمصادر الدعم في المجتمع من أجل تقوية الأسرة وتمكينها عن طريق تطوير مصادر الدعم، والبحث والمشاركة مع منظمات مشابهة لمساعدة هذه الأسر باعتبار الأسرة هي حيز الزاوية في المجتمع. ويهدف البرنامج الى مساعدة الأسر التي لديها أطفال بأعمار 3 سنوات فما فوق، وكذلك للأزواج الذين يعانون من الأزمات والصدمات عبر عدة مواقف. وهو برنامج تدخل قصير الأمد، يقدم للأسر خلال 6-8 جلسات. بعض الجلسات للوالدين، وبعضها للأبناء، والبعض الآخر للأسرة بكاملها. وهذا البرنامج يساعد الأسر على التحدث عن قصتهم حول أزماتهم وخبراتهم الحياتية. وهذا الأسلوب يساعد الأسر على مايلي:

1. التعرف على مشاعرهم والتعبير عنها ومناقشتها ومن ثم إدارتها بفعالية.
2. توضيح سوء الفهم والإدراك بين أفراد الأسرة مع احترام وجهات النظر الأخرى.
3. البناء على نقاط القوة في الأسرة.

4. مساعدة الأسرة على التقارب.
5. مساندة الأسرة ودعمها.
6. استخدام أسلوب حل المشكلات ووضع الاهداف لتمكين الأسرة ككل.

وقد تم وضع البرنامج بأسلوب يجعل كل فرد من أفراد الأسرة يتعلم المهارات الأساسية للبرنامج، كما يمكن للبرنامج ان يعمل على تلبية احتياجات كل فرد أفراد الأسرة بحيث تستطيع الأسرة بنفس الوقت تحقيق أهدافها وتلبية احتياجاتها الخاصة. UCLA Nathanson Family Resilience center

ثانياً- برنامج المنعة الأسرية Family Resilience Program Corstone

تم العمل به عام 1975 في الولايات المتحدة الأمريكية ، ويهدف على بناء المنعة الذاتية ومهارات الوالدية لبعض الأسر المعرضة للخطر، والمهمشة والفقيرة والتي لديها أطفال صغار من الولادة وحتى سن الخامسة. ويخدم البرنامج آباء وأمهات وأسر من ثقافات متنوعة ومستويات اجتماعية واقتصادية مختلفة. ويتصف بالفعالية، والتكلفة المنخفضة، ومراعاة الفروق الثقافية، وطبق على حوالي 50 دولة بالشراكة بين مؤسسات المجتمع المدني والجامعات والأفراد. ويهدف البرنامج إلى تحقيق مايلي:

1. التعرف على المعوقات التي تحول دون الوالدية الفعالة والتواصل الأسري الصحي.
2. تزويد الآباء بالمعلومات الصحية اللازمة.
3. تحسين مهاراتهم الاجتماعية.
4. بناء قدراتهم على التكيف.
5. المساهمة في تخفيض مستوى الضغوط من جراء الأزمات.
6. تخفيض احتمال حدوث سوء المعاملة، والعنف الأسري، والاكتئاب لدى الوالدين، والقلق، والعزلة.

وبينت نتائج الإحصائيات حول فاعلية هذا البرنامج بأن نتائجه كانت إيجابية. وبينت أن الثقة بالنفس لدى الآباء قد زادت 70% حيث تحسنت صورتهم عن ذواتهم بشكل ملحوظ. وتحسنت معلوماتهم الصحية حوالي 48%. كما بينت النتائج أن مستوى العزلة لدى هذه الأسر قد سجل انخفاضاً ملحوظاً بنسبة 72%. وكذلك بينت النتائج تحسن العلاقات والترابط بين الزوجين بنسبة 71-94%. وزادت الثقة بقدرتهم على القيام بأدوارهم التي تتعلق بالمسئولية الوالدية.

ويعمل البرنامج ساعتين أسبوعياً لمدة ثلاثة شهور تقريباً. ويجمع بين التدريب في الجلسات ومساندة النظراء، حيث يتعلم الآباء الوالدية الفعالة في جو مساند ومشجع. ويتضمن البرنامج موضوعات مثل نمو الطفل في الطفولة المبكرة (الأساس البيولوجي للسلوك، التعلق، رعاية الطفل، النمو العاطفي والعصبي)، التعامل مع الغضب والتنظيم الانفعالي، فنيات حل المشكلات، اتخاذ القرارات الصحية، ووضع أهداف إيجابية Corstone, (2014).

ثالثاً - المشروع الدولي للمنعة الأسرية International Resilience (IRP) Project

تم إنشاء هذا المشروع بناء على الاهتمام العالمي المتزايد بموضوع المنعة الأسرية وتم تمويل المشروع من قبل مركز سيفيتيان للبحوث الدولية في جامعة ألاباما Alabama، وتم تشكيل لجنة استشارية من قبل بعض الأعضاء من الدول والمنظمات، مثل اليونسكو ومنظمة الصحة الدولية وغيرها. ويهدف المشروع البحثي إلى زيادة المنعة الأسرية للأسر وأطفالهم. وشارك في المشروع عدد كبير من الأسر التي تنتمي إلى 30 دولة. واعتمد المشروع على مقابلات مع الأسر، حيث طلب منهم أن يتحدثوا عن أزمة مرت بها الأسرة. بينت نتائج البحث أن الآباء قادرون على تنمية مناعتهم إزاء الازمات أكثر من أطفالهم وأن الأطفال الأكبر عمراً أكثر قدرة من الأطفال الصغار، وأن المنعة الذاتية للأطفال لا تنشأ من فراغ، بل بمساعدة الآباء وتشجيعهم. كما بينت أن الآباء كانوا أقل قدرة من الأطفال على التحدث عن الأزمة. وبينت النتائج أن أهم العوامل المساعدة على تنمية المنعة الذاتية للأسرة هي: **العوامل الخارجية**، مثل مصادر الدعم، والعلاقات التي تنسم بالثقة، وجود القوانين والنظام في البيت، وتشجيع الآباء أطفالهم على الاستقلالية، ومن **العوامل الداخلية**: الشعور بأن الطفل محبوب، والثقة بالنفس والإيمان والأمل، والشعور بالسيطرة، ومن **العوامل الاجتماعية**: التواصل، وحل المشكلات، والقدرة على السيطرة على السلوك الاندفاعي. وتم تطوير الدليل الإرشادي لتنفيذ ورش تدريبية لتنمية المنعة بالتركيز على ثلاثة أمور وهي:

انا لدي I Have:

- لدي أشخاص أثق بهم ويحبونني مهما حدث.
- لدي أشخاص يساعدوني عند الحاجة.
- لدي أشخاص يضعون حدوداً لي حتى أقف لأتجنب الخطر.

انا I am:

- شخص يحبه الآخرون.
- أحترم نفسي والآخرين.
- مستعد لتحمل مسئولية اعمالي.

أنا استطيع I can:

- التحدث عن أشياء تخيفني.
- أن أحل مشكلاتي بنفسي.
- أسيطر على نفسي عندما أرغب في عمل شيء يتسم بالخطر.

وتم قياس فاعلية برنامج التدخل التي طلعت بنتائج إيجابية في تنمية
المنعة الذاتية لدى الأطفال وأسرهم. Grotberg,1998; Grotberg,
(1999a; Grotberg, 1999b)

رابعاً- برنامج "تكيف" Cope للتعامل مع الأزمات في مملكة البحرين
(2012م):

نبذة عن البرنامج:

برنامج إرشاد نفسي وتربوي تم تنفيذه عام 2102 م أعدته اللجنة الوطنية للطفولة برعاية وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون في التنفيذ مع مؤسسة مياسم لاستراتيجية التواصل ضمن الحملة الوطنية بعنوان: "وحدة وحدة" لتعزيز اللحمة الوطنية بمملكة البحرين بمشاركة وزارة التربية والتعليم ووزارة الصحة وجامعة البحرين وبعض مؤسسات المجتمع المدني. ويتألف البرنامج من مرحلتين: في المرحلة الأولى تم تدريب القائمين على الطفولة البحرينية من مرشدين نفسيين وأسريين وتربويين واجتماعيين لمساعدة الأطفال وأسرها على التعامل مع الآثار النفسية للآزمات، وإكسابهم معارف وقيم ومهارات لتنمية الشخصية الإيجابية، التي تتسم بالتسامح ونشر السلام، ونبذ العنف والتعصب، وتدريبهم على مهارات التواصل الفعال، وحل الصراع. وفي المرحلة الثانية قام المرشدون والمرشدات بتطبيق ما تعلموه في البرنامج على عدد كبير من الأطفال في معسكر صيفي لتخريج فرسان سلام يقومون بنشر ثقافة اللاعنف والمحبة والسلام في البيت والمدرسة والشارع سعياً لبناء جيل جديد يكون أداة للتغيير المنشود نحو مستقبل أفضل بمملكة البحرين.

أهداف البرنامج:

سعى البرنامج إلى تحقيق الأهداف التالية:

تدريب فريق من الأخصائيين والمرشدين النفسيين والتربويين والأسريين والاجتماعيين والدينيين على إكساب الأطفال واليافعين المعارف والاتجاهات والمهارات التالية:

1. مساعدة الأطفال وأسرهم على التعامل مع الصدمات النفسية وآثار الأزمة الراهنة التي مرت بها مملكة البحرين منذ عام 2011 م، والتي أحدثت شرخاً في البنيان المجتمعي.
2. تشجيع أساليب التعبير المختلفة للتخلص من المشاعر السلبية عن طريق اللعب والسيكودراما وفن الطفل.
3. تعزيز الشعور بالتسامح ونبذ العنف وقبول الآخر المختلف، والتوافق الاجتماعي في الوطن الواحد.
4. بناء مهارات الشخصية الإيجابية، مثل فن التواصل والحوار، وحل الصراع، وأساليب تأكيد الذات، وتنمية الذكاء العاطفي، والتعامل مع الغضب، والتفكير الإيجابي بدلاً من العنف.

مراحل البرنامج:

تألف البرنامج من مرحلتين على النحو التالي:

المرحلة الأولى: البرنامج الإرشادي بعنوان "التكيف مع الأزمات" Cope

وشملت المرحلة الأولى من البرنامج تدريب 34 متدرباً ومتدربة من إدارة الرعاية الاجتماعية وإدارة التأهيل الاجتماعي، وإدارة تنمية الأسرة والطفولة بوزارة حقوق الإنسان، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف، وقسم الصحة المدرسية، ومستشفى الطب النفسي بوزارة الصحة، ومركز البحرين لحماية الطفل، والنيابة العامة، ومركز رعاية الأحداث. وتم اختيار المتدربين من الطائفتين الكريمتين ليكونوا بمثابة عناصر فاعلة للتغيير الإيجابي في المجتمع.

وبلغ عدد الورش التدريبية 13 ورشة تدريبية امتدت لفترة شهرين كل يوم اثنين وثلاثاء من الساعة التاسعة صباحاً وحتى الساعة الواحدة ظهراً. تتوزع على 56 ساعة تدريبية، قام بها خبراء من جامعة البحرين ومستشفى الطب النفسي وكلية البحرين للمعلمين، وخبراء من البحرين والكويت ومصر. وتم إعطاء المتدربين في نهاية الورشة مهاماً ومشاريع تطبيقية لتنفيذها في المعسكر. وتناولت الورش موضوعات مثل التعامل مع الصدمات النفسية للطفل، تعزيز مفاهيم التسامح، إرشاد جمعي للتخلص من المشاعر السلبية، تنمية مهارات التواصل والذكاء العاطفي لدى الطفل خلال الأزمات، التعامل مع فقدان، التعامل مع مشاعر الغضب للانتقال من سجن الكراهية إلى فضاء المحبة، اكتساب مهارة المنعة النفسية للتعامل مع الأزمات للطفل واسرته، استخدام العلاج بالرمل للتعامل مع الأزمات، العلاج باللعب.

المرحلة الثانية من البرنامج: معسكر فرسان السلام Peacemakers

قامت اللجنة الوطنية للطفولة برعاية وزارة التنمية الاجتماعية بإعداد المرحلة الثانية من البرنامج تحت عنوان " فرسان السلام "، حيث قام خريجو المرحلة الأولى من البرنامج من المرشدين النفسيين والتربويين والأخصائيين الاجتماعيين بتطبيق ماتعلموه في البرنامج على الأطفال في معسكر للأطفال شارك فيه أكثر من 100 طفل، وتدريب الأطفال على مهارات التسامح والتعامل مع الغضب والعنف، والتعبير عن المشاعر السلبية ونشر ثقافة التسامح والاعتذار والتعاطف والصفح، ثم تعميم هذه السلوكيات في البيت والمدرسة والمجتمع. ليكونوا فرسان سلام ينشرون ثقافة التسامح ونبذ العنف في البيت والمدرسة والمجتمع.

وتضمن البرنامج جلسات إرشادية، تدرب فيها الأطفال على مهارات التكيف ومبادئ السلام والتعامل مع الغضب، ونبذ العنف، وقيم التسامح وقبول الآخر المختلف وأساليب حل الصراع في جو من الألفة والمرح والمحبة. كما يتضمن المعسكر نشاطات ومسابقات رياضية ونشاطات ترفيهية وفنية. وفي نهاية المعسكر يمنح الأطفال ميداليات " فرسان السلام " كرمز لنشر ثقافة السلام والمواطنة في البيت والمدرسة والشارع.

واستغرق المعسكر مدة خمسة أيام من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الرابعة عصراً، حيث قام المرشدون في المعسكر بتنظيم جلسات إرشادية في محطات، تضم كل واحدة منها حوالي 15-20 طفلاً وطفلة، والمحطات هي التالية:

1. محطة المشاركة: تضمن العلاج بالرسم، والعلاج باللعب، وألعاب وتمارين للوعي بالانفعالات وتمييزها والتعبير عنها، و بعض المهارات الاجتماعية، مثل التعاون والمشاركة.

2. محطة التسامح: تعرض الأطفال لخبرة إرشاد جمعي، حيث شاركوا في ألعاب ونشاطات عززت مفهوم التسامح، وقبول الآخر المختلف.

3. محطة الحرية: تم العلاج باللعب والرمل، والعلاج بالرسم ، وسيكودراما للتعبير عن المشاعر السلبية والمخاوف الدفينة بإشراف خبراء ومختصين نفسيين.

4. محطة السلام: تم تطبيق برنامج إرشادي يعتمد على العلاج المعرفي السلوكي CB للتعامل مشاعر الغضب والعنف، وتضمن جلسات استرخاء عضلي وذهني.

5. محطة المحبة: قام الأطفال بالمشاركة في ألعاب نفسية وتربوية تعزز الشعور بالمواطنة، والتعاون، والتعاطف، والمحبة. وشملت فعاليات المعسكر يوم فني عبّر فيه الأطفال بالرسم عن معاني السلام والتعاضد، وورشة إرشادية للأسرة حول كيفية مساعدة الأطفال على التعامل مع الأزمات، ونشاط موسيقي عن فرسان السلام، وأنشطة رياضية وترفيهية وفنية تعبر عن معنى المحبة والسلام.

وتم تقويم المرحلتين الأولى والثانية من البرنامج لتقييم المدربين وجوانب القوة والضعف في البرنامج التدريبي، وجوانب تنظيمية إدارية في البرنامج.، وكانت النتائج مشجعة وإيجابية.

مقترحات لتمكين الأسرة الخليجية وزيادة منعتها في إدارة الأزمات:

بناء على ماسبق يمكن وضع المقترحات التالية من أجل زيادة المنعة الذاتية لدى الأسرة الخليجية

1. الاهتمام بتقديم خدمات وبرامج الإرشاد النفسي للأسر المعرضة للأزمات.

يجب أن تشمل هذه البرامج على ثلاث مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى- مرحلة الإرشاد النمائي: ويتم في هذه المرحلة توفير الخدمات الأسرية لزيادة منعتها عن طريق توفير الأداء الوظيفي السوي للأسرة عن طريق تدريب الآباء على التواصل السليم، وأساليب حل الخلاف، وإدارة الانفعالات، والتقارب السليم. وتوفير أفضل الأجواء النفسية والاجتماعية والاقتصادية للأسرة وتحسين نوعية الحياة الأسرية لمساعدتها على التكيف في مراحل دورة حياتها الأسرية المختلفة.

المرحلة الثانية- مرحلة الإرشاد الوقائي: ويتم في هذه المرحلة العمل المنظم والمتكامل للتعرف على أسباب حدوث الأزمات والإسهام في التنبؤ والاكتشاف المبكر لمختلف الأسباب وإزالتها، قبل حدوثها، وفي التقليل من اثرها حين حدوثها، وتوفير مصادر دعم ومساندة للأسرة، وربط

الأسرة بمجتمعها وتعزيز انتمائها له.

المرحلة الثالثة - مرحلة التدخل الإرشادي: وهي المرحلة التي يتم خلالها تقديم الخدمات والمساعدات الإرشادية بمختلف أنواعها للمساعدة الأسرة على إدارة أزماتها، كالطلاق أو فقدان أو الكوارث الطبيعية أو الحروب أو المرض، واستخدام فنيات لتأطير المشكلة بشكل إيجابي، وغرس التفاؤل في نفس الأسرة، وتقوية إيمانها بالقيم الغيبية والروحية للتعاش مع المشكلة.

2. الدعم الاجتماعي للأسرة عند الأزمات:

لابد من إبراز دور الجهود الحكومية والأهلية في رسم السياسة التخطيطية لمواجهة الأزمات من خلال الجمعيات الأهلية في المجتمع، وإعداد الخطط القادرة على مواجهة المواقف الطارئة والحرية وتوفير الخدمات الصحية والنفسية والمادية في ضوء مصادر الخدمات والموارد والإمكانيات المتاحة، وضرورة تحقيق التواصل والتنسيق بين المنفذين للخطة والمستفيدين منها، وضرورة مشاركة الأسر مع فريق العمل في مرحلة إعداد وتنسيق الخطة لأن شعور الأسرة بأنها أصبحت جزءاً من الخطة كفيل بإنجاحها (Dymes, 2002). ومن المهم التركيز على المساعدات النفسية، إلى جانب الاجتماعية، و الاقتصادية، والتعليمية، والصحية.

3. إنشاء مراكز الإرشاد الأسري وتزويدها بمرشدين أسريين ونفسيين واختصاصيين اجتماعيين مؤهلين عن طريق إعداد برامج دراسات عليا في هذه التخصصات في الجامعات الخليجية، حيث أن هناك قلة في أعداد المتخصصين والمدرّبين في مجال الإرشاد النفسي والإرشاد الأسري، كما يستوجب التركيز على جودة التعليم والتدريب وفق المعايير العالمية، مع الاهتمام بالجانب العملي من التدريب.

4. تقديم برامج لتمكين الأسر ذات الاحتياجات الخاصة (المعوقون، المسنون...):

إن الأسر الفقيرة والمهمشة اجتماعياً، والتي تحتضن مسنين يعانون من أمراض الخرف أو أمراض مزمنة أو عضال، والأسر التي تحتضن فئات خاصة مثل المعوقين، تكون أكثر عرضة للانحياز بسبب تعرضها لأزمة بشكل مزمن ومستمر مما يرهقها. لذا فهي أحوج إلى التمكين وزيادة المنعة الذاتية عن طريق بناء قدراتها الذاتية، وتوفير المساندة الاجتماعية، وتزويدها بالمعلومات والمهارات التي تساعد في تحقيق أهدافها النمائية، وإعطائها جرعات من الأمل والتفاؤل والإيمان بالقيم الروحية والدينية التي تساعد على الصبر والثبات عن طريق برامج التوعية والتدريب على المهارات مثل مهارات الاستماع، ومهارة حل المشكلات، وخاصة بالنسبة للأسر التي لديها أطفال من ذوي الفئات الخاصة، كالمعاقين ذهنياً، وأن الدعم الاجتماعي من قبل الأسرة لهؤلاء الأطفال الذي يعانون من المشكلات الاجتماعية والصحية هام، وأهمية التدخل من قبل مؤسسات المجتمع المدني لمساعدة الأسرة خلال الأزمات.

5. تمكين الأسرة الفقيرة والمنعزلة:

لابد من تعزيز الجهود لتمكين الأسر الفقيرة، لأنها تكون أكثر عرضة للأزمات الأسرية وتدريبها للقيام بمشاريع صغيرة تعود عليها بالفائدة، وليس إعطاء المساعدات المالية فقط، بل تمكين الأسرة على مساعدة نفسها بنفسها عن طريق بناء قدراتها وتعزيزها بالتدريب والتأهيل وإعطاء القروض الميسرة، مثل برنامج ريادات، وبنك الأسرة لوزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين، وبرنامج مايكروستارت لجمعية رعاية الطفل والأمومة بالبحرين كما يجب العمل على دمج الأسرة المنعزلة في الأرياف والقرى في مجتمعها لتتبع بانتمائها للمجتمع، وذلك عن طريق استخدام وسائل إبداعية في الوصول إليها عن طريق المكتبة المتنقلة، أو المسرح المتنقل في القرى والأرياف، وتطبيق برامج زيارات ميدانية من قبل مشرفين اجتماعيين ونفسيين لتلك الأسر لتقديم خدمات إرشادية وتربوية ونفسية، للمساهمة في حل مشكلاتها، واكسابها المنعة الذاتية لإدارة الأزمات.

5. تعزيز منعة الأسرة الخليجية في ظل العولمة وسيادة التربية الإلكترونية والتوعية بأهمية تماسك الأسرة، وانتمائها لمجتمعها، والمحافظة على هويتها العربية والإسلامية، عن طريق تسخير وسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية والإلكترونية لبث رسائل إعلامية قصيرة وعمل الدراما التلفزيونية الهادفة، وكذلك عن طريق نشر ثقافة التعامل الذكي للأسرة الخليجية في استخدام التكنولوجيا الإلكترونية

والرقمية لحماية أبنائها من تشتت الهوية وضياعها، وكذلك المساهمة في معالجة المشكلات الأسرية بأساليب تربية سليمة.

7. تضمين موضوعات الثقافة الأسرية في المناهج الدراسية، والنشاطات اللامدرسية عن طريق تدريب الطلبة منذ نعومة أظفارهم على أساليب التواصل السليم، وحل الخلاف وإدارة الميزانية، والإعداد للحياة الأسرية والزوجية، والتعامل مع الأزمات، وغيرها من الموضوعات.

8. الاهتمام بتقديم برامج التدخل الأسري المبنية على البحث العلمي للتأكد من الأداء الوظيفي السوي للأسرة، وتزويدها بالمعلومات والمهارات اللازمة لزيادة منعتها على حل الأزمات، وتقويم هذه البرامج، ومتابعة تحسن أداء الأسرة منعا من الانتكاس.

9. الاهتمام بالإرشاد قبل الزواج لضمان استقرار الأسرة وتماسكها عن طريق الزام المقبلين على الزواج بالخضوع لدورات تدريبية في مجال التربية الوالدية، والتواصل الفعال، وأساليب حل الخلاف، وإدارة الانفعالات، وتوزيع المسؤوليات والأدوار، وإدارة ميزانية الأسرة، والتعامل مع الأزمات.

10. الشراكة المجتمعية بين المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام والجامعات للمساهمة في تعزيز التماسك الأسري، وتمكين الأسرة الخليجية وزيادة منعتها في إدارة الأزمات .

وختاماً:

من الأهمية بمكان أن تعمل جميع المؤسسات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص ومؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الدينية والتربوية في مساعدة الأسرة الخليجية على إدارة أزماتها عن طريق بناء المنعة الذاتية وتمكينها من أداء أدوارها لتحقيق أهدافها الأسرية عبر دورة الحياة الأسرية وحجر الأساس في بناء المنعة الأسرية هي تحقيق التماسك الأسري الذي يجعل الأسرة كوحدة واحدة تشعر بالتمكين والثقة بقدراتها، وتعزيز انتمائها لمجتمعها وبيئتها وثقافتها العربية الإسلامية بحيث تغدو المحبة والتسامح والتآلف قاسمهم المشترك، و يكونون كجسد واحد كما في قول رسول الله: "ومثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد الواحد إذا إشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى" صدق رسول الله.

المراجع العربية:

1. حنفي، عبد النبي (2007). الإرشاد الأسري وتطبيقاته في مجال التربية الخاصة. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.
2. الخالدي، عطا الله فؤاد (2009). الإرشاد الأسري والزواجي. عمان: دار الصفاء للنشر والتوزيع
3. السعيد، نادية (2010). ظاهرة انتشار الطلاق في المجتمعات الإسلامية، مجلة التربية. جمهورية مصر العربية، ص284 -

4. صوفي، عبد الرحمن وعرفان، محمود (2009). الخدمة الاجتماعية وزيادة التماسك الاجتماعي في الكوارث العامة، بحث منشور في المؤتمر العلمي الثاني والعشرين، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

5. علاء الدين، جهاد محمود (2010). نظريات وفنيات الإرشاد الأسري. عمان: الأهلية للنشر والتوزيع.

6. العمران، جهان (2009). التربية المنشودة لشخصية الطفل في عالم رقمي. ورقة رئيسة قدمت في المؤتمر التربوي الثالث والعشرين لوزارة التربية والتعليم، مملكة البحرين.

7. العمران، جهان (2012). دليل برنامج تكيف مع الأزمات وفرسان السلام. اللجنة الوطنية للطفولة. ضمن الحملة الوطنية " وحدة للمصالحة الوطنية برعاية وزارة التنمية الاجتماعية بمملكة البحرين.

8. العزة، سعيد.(2000). الإرشاد الأسري نظرياته وأساليبه العلاجية . مكتبة الثقافة :عمان.

9. عياد، فاطمة سلامة (2006). "العنف الأسري: أسبابه، صورته، والنظريات المفسرة له. مؤتمر العنف الأسري: الأسباب والحلول، البحرين.

10. العيسوي، عبد الرحمن (1993). علم النفس الأسري وفقاً للتصور الإسلامي والعلمي. دار النهضة العربية ، بيروت.

11. كفاي، علاء الدين (1999). الإرشاد والعلاج النفسي الأسري: المنظور النسقي الاتصالي. القاهرة: دار الفكر العربي.

12. كفاي، علاء الدين (2009). النسق الأسري المضطرب مع الإشارة إلى الأسرة الخليجية. ورقة قدمت الى ندوة علم النفس وقضايا الأسرة الخليجية التي انعقدت في جامعة البحرين في الفترة من 12 الى 12 مايو/ 2009.

13. الككلي، بدرية العربي محمد (2008). مفهوم العنف الأسري وأسبابه. مركز بحوث ودراسات المرأة الليبية، طرابلس، ليبيا.

14. محافظة، سامح (2009). العنف الأسري وأثره على الأسرة والمجتمع. ورقة قدمت الى ندوة علم النفس.

15. وقضايا الأسرة الخليجية التي انعقدت في جامعة البحرين في الفترة من 12-13 مايو 2009.

المراجع الأجنبية:

1. American Psychological Association, APA (2002). The road to resilience. Washington DC.
2. Boss, P. (2002). Family stress management. London: Sage Publication
3. Cavin, K. M., Bylund, C.L. B.J. & Brommer, (2012). Family communication: cohesion and change.USA: Allyn and Bacon.
4. CorStone,(2014). CornStone community programs. Retrieved from <http://www.corstone.org/html/about/index.cf>
5. Dymes, R. (2002). Disaster planning for local government. Washington Defense Preparedness Agency. 41-43
6. Gohn, M. (2001). Organisational characteristics and interaction during disaster. (Ph.D. Dissertation). Washington University.
7. Grotberg. E. (1998). I AM. I HAVE, I CAN: What families worldwide taught us about resilience. Reaching Today's Youth: The Community Circle of Caring 1(3), 36-39.

8. Grotherg, E. (1999a). The International Resilience Research Project. In R. Roswith (Ed.), Psychologists /acing the challenge of a global culture with human rights and mental health (pp. 239-256).
9. Grotberg, E. (1999b) Tapping your inner strength. Oakland, CA: New Harbinger Publications.
10. Hamburge, B. A. & Hamburge, D.A. (2004). Learning to live together: Preventing hatred and violence in child and adolescent development. Oxford University Press.
11. Maholmes, V. (2014). Fostering resilience and well-being in children and familires in poverty : UK. Oxford University Press
12. Marten, P.E. (2007). Coping strategies for crisis casued by unemployment in families with adolescent children in the city of Bogota. Acta Columbiana de psychology, Jul Dec, 2007.

13. Selberberg, S. (Autumn, 2001). Searching for family resilience. Family matters. Retrieved May 16, 2002, from <http://www.findanarticle.com>
14. Taub, J., Tighe, T.A. & Richard, J. (2001). The effect of parent empowerment on adjustment on children receiving comprehensive mental health services. Children Services: Social Policy, Research and Practice, 4(3), 103-122.
15. UCLA Nathanson Family Resilience center (2014). Family FOCUS Resilience Training. Retrieved from: <http://nfrc.ucla.edu/FOCUS>
16. Walsh, F. (1998). Strengthening family resilience. New York: Guilford Press.
17. Walsh, F. (2003). Family resilience: a framework for clinical practice. Family process, 41(1), 1-18.

* * *

الدراسة الثالثة



د. أحمد زايد

الحماية الأسرية في

التجارب الآسيوية:

اليابان والصين وإندونيسيا

وماليزيا

إعداد

الدكتور أحمد زايد

أستاذ علم الاجتماع - كلية

الآداب

جامعة القاهرة

- أستاذ علم الاجتماع- نظرية اجتماعية وسياسية.
- عميد كلية الآداب جامعة القاهرة سابقا.
- مقرر مجلس العلوم الاجتماعية والسكان- أكاديمية البحث العلمي.
- دكتوراه في علم الاجتماع- جامعة القاهرة 1981.
- (2012) البلطجة وآليات ضبطها في المجتمع المصري، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء.
- (2011) المجتمع المدني وتحقيق الأمن الإنساني، ورقة مقدمة إلى "الملتقى العلمي منظمات المجتمع المدني ودورها في تحقيق الأمن العربي الشامل" جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
- (2011) طفولة بعيدا عن الخطر (أشكال العنف والإساءة الموجهة للأطفال)، اليونيسيف، أكتوبر 2011.
- (2011) أسئلة مسكوت عنها في بناء الدولة المصرية، مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، عدد أكتوبر 2011.
- (2011) العنف والصراع على الفضاء الاجتماعي في مجتمع ما بعد الثورة، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، عدد أكتوبر 2011.
- (2011) الأسرة العربية في عالم متغير، القاهرة: مركز البحوث والدراسات الاجتماعية- كلية الآداب- جامعة القاهرة.
- (2011) دولة العدل الاجتماعي: مركزية القيمة ولا مركزية الإدارة، ورقة منشورة في سلسلة قضايا الحوار، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء المصري، مايو 2011.
- (2011) مصادر الأخلاق الفردية والجماعية، ورقة مقدمة إلى ندوة القيم الأخلاقية في سلطنة عمان.

الحماية الأسرية في التجارب الآسيوية: اليابان والصين وإندونيسيا وماليزيا

الدكتور أحمد زايد

أستاذ علم الاجتماع بكلية الآداب - جامعة القاهرة

مقدمة:

نحاول في هذه الورقة أن نعرض بعض تجارب مجموعة مختارة من دول شرق آسيا في صياغة وتنفيذ سياسات الحماية الاجتماعية الخاصة بالأسرة. وقد راعينا في اختيار هذه الدول أن تكون ممثلة لأنماط مختلفة من الدول، من حيث حجم السكان ومستوى التقدم الاقتصادي وطبيعة المشكلات والتحديات. وفي ضوء ذلك تم اختيار أربع دول هي اليابان والصين وإندونيسيا وماليزيا. ولتحقيق الهدف الرئيسي لهذه الورقة وهو التعرف على كيفية تحقق الحماية الأسرية ومؤشراتها بالتطبيق على هذه الدول الآسيوية، تمهيداً لاستخلاص دروس تفيد في توجيه سياسات حماية الأسرة بدول مجلس التعاون الخليجي العربية. ولتحقيق هذا الهدف حاولنا التعرض لطبيعة الحماية الاجتماعية وعلاقتها بالحماية الأسرية من واقع التجارب الأربع، ثم انتقلنا في القسم الثاني - والأساسي - من الورقة إلى التجارب الأربع في ضوء السياقات العامة المشتركة بين الدول والسياق الخاص بكل دولة على حدة، وفي النهاية حاولنا أن نستخلص عددًا من الدروس المستفادة من هذه التجارب والتي من شأنها أن توجه سياسات الحماية السرية في مجتمعاتنا العربية.

أولاً - من الحماية الاجتماعية إلى الحماية الأسرية:

يتزايد الاهتمام بقضية الحماية الاجتماعية في عالمنا المعاصر، وذلك على أصداء التحديات الاجتماعية التي تفرضها العولمة. فتلك الأخيرة تجعل معطيات السوق وما يفرضه من ضغوط استهلاكية هدفاً رئيساً، مما يدفع إلى تبني نماذج للتنمية تضع عملية النمو الاقتصادي والاستقرار الاقتصادي في دائرة الأولويات وتترك السياسات الاجتماعية في المؤخرة. ويدرك العالم - إزاء هذه الظروف - يدرك يوماً بعد يوم أن هذا الظرف يخلق ضروباً متعددة من الحرمان ويترك خلفه مشاكل جمة فيما يتصل بحماية الحقوق والعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية الناجزة. وليس أدل على ذلك من تزايد معدلات الفقر على مستوى العالم (يعيش حوالي 1.2 مليار شخص في فقر مدقع - أو نحو 21 في المائة من السكان في العالم النامي)⁽¹⁾، وتزايد مشكلات الفئات التي تحتاج إلى رعاية نوعية مثل الأطفال وكبار السن وذوى الاحتياجات الخاصة. ومن هنا أدركت معظم المجتمعات الناهضة أن قضية الحماية الاجتماعية الشاملة، المرتبطة بنموذج التنمية المستدامة، ليست ترفاً بقدر ما هي ضرورة لمواجهة قوى السوق العاتية وظروفها القهرية، ولتحقيق تنمية إنسانية تضع الإنسان وحقوقه في بؤرة الاهتمام، وتحقق مرامي المواثيق والمبادئ الدولية التي أرست حقوق الإنسان، والتي بلورت في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948، والاتفاقية الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966، والقمة الدولية للتنمية عام 1995، والمؤتمرات الدولية حول الطفولة والبيئة، وحقوق الإنسان والسكان، والمرأة، وفي مؤتمرات دولية عديدة.

وفي هذا السياق ينظر إلى الحماية الاجتماعية بوصفها مجموعة من السياسات العامة يقدمها المجتمع لأفراده ليحميهم من الضغوط الاجتماعية

والاقتصادية الناتجة عن غياب دخل ثابت ومستمر أو تلك الناتجة عن ظروف حياة خاصة كالمرض والإعاقة وإصابة العمل والبطالة والشيخوخة والتمرل. أو هو محاولة لتكوين مظلة اجتماعية لتحقيق الأمن الاجتماعي من ناحية، وضمان حقوق المحرومين والمعوزين من ناحية أخرى.⁽²⁾

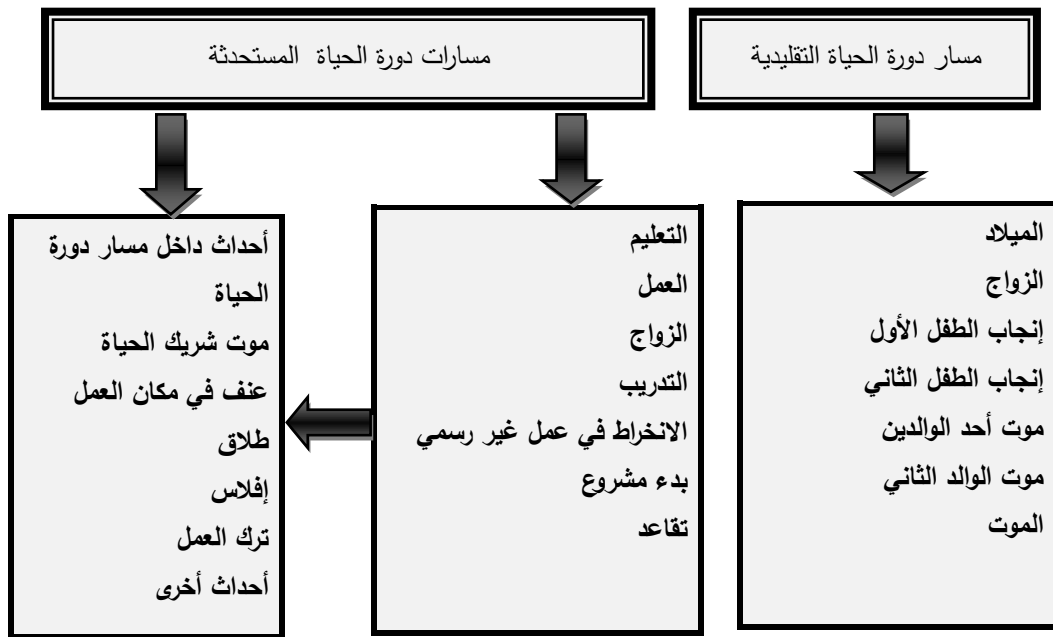
ورغم أن مفهوم الحماية الاجتماعية يأخذ طابعاً عاماً، إلا أنه مفهوم قد تطور عبر مراحل مختلفة؛ فقد ارتبط في بداياته المبكرة بعملية سد الحاجات الأساسية للسكان، خاصة الفقراء منهم، إلى مفهوم شبكة الأمان Safety net لكل السكان لتجنب سقوط أي منهم في دائرة الفقر. ومع نمو قطاع العمل والأسواق ظهر دور الدولة في تقديم برامج الحماية، حيث اتجهت برامج الحماية إلى العمل على مستويين: الأول، الاحتفاظ بشبكة الأمان لكل السكان، وتقديم سياسات يمكن أن تغطي صوراً مختلفة من الخطر الذي يمكن أن يتعرض له السكان؛ مثل البطالة وحوادث العمل. ومع تزايد المخاطر اتسعت هذه السياسات لتغطي حالات العجز والشيخوخة، بل لتقدم الدعم والمساندة الاقتصادية والاجتماعية لكل الفئات الهشة التي تتعرض للخطر أكثر من غيرها. بل أن برامج الحماية لم تعد تقدم لاحقاً أي بعد أن يكون الخطر قد ألم بالناس، بل أصبحت تخضع لما يسمى باستراتيجيات المبادأة proactive strategies ، والتي تعتمد علي توقع الخطر والعمل علي درئه قبل أن يقع. واتسعت استراتيجيات المبادأة هذه مع ظرف العولمة، وأصبحت الحماية الاجتماعية هي أداة الحكومات نحو مواجهة العولمة وتحدياتها، خاصة مع ازدياد معدلات الفقر والبطالة، وازدياد معدلات الحراك والتغير علي ما يصاحب ذلك من زيادة في التوقعات والطموحات. ومن أهم مظاهر التطور في برامج الحماية انتقالها إلى مجالات نوعية، لرسم سياسات تتعلق بحقل معين من حقول الحياة الاجتماعية. وقد كان حقل الأسرة من أهم

هذه الحقول التي باتت تحتل مكانة كبيرة في قضية الحماية الاجتماعية؛ وثمة أسباب وراء هذا الاهتمام⁽³⁾.

- 1- ما يعترى الأسرة من تفكك روابطها وعلاقاتها على إثر التحولات المادية في عصر العولمة، وعلى إثر النمو الهائل في أدوات التواصل الاجتماعي الافتراضية.
- 2- الأسرة هي الوحدة المصغرة للمجتمع، ومن ثم فإن حمايتها تعني حماية فئات كثيرة تنضوي تحت لوائها كالأطفال والمرأة وكبار السن.
- 3- إن مزيداً من حماية الأسرة يعني مزيداً من حماية المجتمع ضد المخاطر والتحديات التي تواجهه في عصر العولمة، مثل إمكانية الانحدار إلى دائرة الفقر، أو انتشار تعاطي المخدرات بين الأبناء، أو تفشي البطالة بين أعضاء الأسرة، أو انتشار معدلات الجريمة والانحراف، أو زيادة عدد الأطفال المشردين، أو التعرض لمخاطر الاستبعاد أو التهميش.

وتقوم الحماية الاجتماعية للأسرة على مسلمة نظرية مفادها أن أسرة اليوم في عالم العولمة تختلف عن الأسرة التقليدية، وذلك من ناحيتين: الأولى، تغير دورة حياة الأسرة، التي لم تعد تسير في مسلك رتيب من الميلاد إلى الموت، فقد ظهرت ظروف تكسر رتابة هذا المسلك وثباته، من ذلك مثلاً التعليم والعمل، فكلاهما لا يجب أن يتم بالضرورة في مرحلة معينة من العمر. فالشخص يمكن أن يترك تعليمه ويعود إليه مرة أخرى في سن متأخرة. وينسحب نفس القول على العمل. أما الجانب الثاني لهذا التحول فيرتبط بطبيعة المخاطر التي تتعرض لها الأسرة والأحداث الكبرى التي تحدث فيها كالمرض أو ترك العمل أو التقاعد. وفي ضوء هذين البعدين يمكن أن تتحدد

دورة حياة الأسرة وفقاً لمسارات متعددة، وليس مساراً واحداً، وذلك وفقاً للأحداث والضغوط التي تظهر فيها (كما يصورها الشكل التالي).



وبشكل كل مسار جديد تحدياً جديداً، وربما يطرح فرصاً جديدة أو حتى مخاطر جديدة، ليس فقط لرب الأسرة أو أربابها، ولكن لكل أعضائها. فنجاح الأب والأم في التكيف مع ظروف الحياة المستجدة في كل دورة حياة جديدة يكون له تأثير كبير على الأسرة ورفاهيتها في الحاضر والمستقبل⁽⁴⁾.

وعلى مدى هذه التغيرات لاقت الأسرة في بلاد الشرق أهمية خاصة. فالأسرة في هذه المجتمعات ما تزال تلعب دوراً محورياً في الحياة، وينظر إلى عمليات دعم الأسرة وحمايتها هنا على أنها "ثقافة شرقية"، حيث تتألف المجتمعات من عائلات متماسكة يقوم بينهم دعم متبادل وقوي؛ كما أنها

مجتمعات متناغمة تقوم على التعاون والتكامل بين الجماعات العرقية المختلفة. وفي هذا السياق تشكل الأسرة في مجتمعات الشرق الآسيوية مؤسسة صلبة، تستمد صلابتها من تعاليم الديانة الكونفوشية التي تنتشر في كثير من هذه البلدان، والتي تدعو إلى الترابط الأسري وتؤسس لدولة رفاه تقوم على المبادئ الكونفوشية⁽⁵⁾. حقيقة أن هناك ديانات أخرى في بلدان الشرق كالإسلام في إندونيسيا وماليزيا، والهندوسية والبوذية في الهند، ولكن هذه الديانات تتوافق في تعاليمها تجاه الأسرة مع ما هو سائد في الديانة الكونفوشية، وجميعها يتوافق على أن الأسرة تشكل حجر الزاوية في بناء المجتمع، وأن استقرارها من استقرار المجتمع.

ولا ينبع الاهتمام بالأسرة في مجتمعات الشرق من هذا الاهتمام التقليدي بالأسرة فقط، بل ينبع أيضاً من إدراك المخاطر التي بدأت تتعرض لها الأسرة. ففي ماليزيا أدى النمو الاقتصادي وما رافقه من تحضر وتضييع وتحديث إلى التأثير على العلاقات الأسرية والاستقرار الأسري⁽⁶⁾. وفي اليابان بدأ نموذج الزواج الذي يكون فيه الرجل معيلاً وحيداً للأسرة والزوجة ربة المنزل بالانهيار. فمع دخول الألفية الجديدة تجاوز عدد الأسر التي تؤسس على دخل مزدوج أعداد الأسر التي لها معيل واحد. وعلاوة على ذلك فقد شاركت الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة في زيادة عدد النسوة اللاتي يعملن خارج المنزل بصورة أكبر، كما ازداد أعداد الأطفال على قوائم الانتظار لدخول المدارس ودور الحضانة ومراكز الرعاية النهارية⁽⁷⁾.

وأما في الصين فقد كانت السياسات الاقتصادية تقوم على عقيدة راسخة بالتفوق الاقتصادي الأمر الذي أدى إلى تحقيق نمو اقتصادي كبير على حساب اتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء في توزيع الثروة والدخل مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل وتراجع أعداد المستفيدين من الخدمات المدعومة من قبل الدولة كالصحة والتعليم والمساكن. ولقد كان لهذا تأثير كبير على

الأسرة وعلى الأفراد المعرضين للخطر، بل أن الأسرة أصبحت تتعرض لتحدي كبير من تحمل مسؤولية الحماية الاجتماعية لأعضائها الأمر الذي وضع أعباء اقتصادية كبيرة على الأسرة⁽⁸⁾.

ولم تسلم الأسرة في إندونيسيا من تغيرات وتأثيرات بسبب الآثار السيئة للأزمة الاقتصادية وكذلك تأثير الكوارث الطبيعية خاصة (التسونامي) وعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وجميعها ظروف أثرت تأثيراً كبيراً على المجتمع بشكل عام والأسرة بشكل خاص⁽⁹⁾. ولقد دفعت هذه الظروف جميعاً إلى أن تعمل دول شرق آسيا على معالجة هذه الآثار وعلى إعادة التفكير في الأسرة على نحو جديد، حدث ذلك على وجه الخصوص بعد الأزمة الاقتصادية التي ضربت اقتصاديات دول شرق آسيا عام 1997م، حيث أكدت هذه الأزمة على أن برامج الحماية الاجتماعية بشكل عام وبرامج حماية الأسرة على وجه الخصوص تعتبر ضرورة لتجنب آثار هذه الأزمة.

وتقوم سياسات الحماية الأسرية في معظم دول شرق آسيا على دعامتين أساسيتين إحداهما تقليدية والأخرى حديثة: فهذه الدول تحافظ على القيم الأسرية والترابط والتماسك الأسري، وهي قيم متأصلة في الثقافات التقليدية لهذه الدول بما في ذلك التعاليم الأخلاقية الكنفوشوسية تجاه الأسرة خاصة، أو ما يطلق عليه النزعة الأسروية الكنفوشوسية familism Confucian التي تنظر إلى الأسرة بوصفها مكاناً ملائماً لتقديم خدمات الرفاهية الاجتماعية. وتقوم هذه الرؤية على النظر إلى الأسرة بوصفها وحدة متماسكة تتكون من ثلاثة أجيال، وتلعب فيها المرأة - الزوجة دوراً أساسياً في الرعاية الاجتماعية. ولقد ازداد الاهتمام بهذه الصورة التقليدية حول الأسرة مع ازدياد التغيرات في بناء الأسرة، وتحولها إلى أسرة نووية تغيب فيها الأجيال الثلاثة⁽¹⁰⁾. لقد حدث ذلك على وجه الخصوص في اليابان والصين حيث

يظهر الوعي بأهمية استعادة كيان الأسرة التقليدية وترابطها، واستعادة النمط المثالي للأسرة الشرقية الذي ينزوي يوماً بعد يوم أمام رياح التغيير الاجتماعي. كما تتدعم هذه القيم - من ناحية أخرى - بالثقافة الإسلامية التي تنتشر في ماليزيا وإندونيسيا، والتي تقدر الأسرة وتعتبرها الركيزة الأساسية في حياة الفرد والمجتمع.

ومن الناحية الأخرى فإن عملية استعادة كيان الأسرة، وتوفير أسس الحماية لها قد ارتبط في دول شرق آسيا بسيادة الدولة التنموية development state، التي أدخلت نظاماً للرفاهية الاجتماعية تقوم على فرضية استخدام السياسات الاجتماعية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية. فسياسات دولة الرفاهية هي التي تحمي الجماعات المتميزة التي تعمل في القطاعات الصناعية والتنموية التي تشكل ركيزة استراتيجية للتنمية الاقتصادية⁽¹¹⁾. لقد كان على دولة الرفاهية التنموية أن تغير من هذه الاستراتيجية التي تحمي الطبقات المستقرة وتترك الجماعات الهشة في حالة من الفقر والعوز. ولقد تفاقمت هذه الحالة بعد الظروف السيئة التي خلقتها الأزمة الاقتصادية، والتي أدت إلى تفاقم حدة الفقر والبطالة كما أشرنا آنفاً. ولقد اشتملت عمليات تطوير السياسات الاجتماعية للرفاهية على نظم حماية أدخلت تطويرات على نظم التأمين الاجتماعي، والضمان الاجتماعي، وسياسات العمل، وبرامج حماية الطفولة، وبرامج حماية كبار السن.

ثانياً - حماية الأسرة في التجارب الآسيوية:

ورغم وجود هذا السياق العام لتشكل نظم الحماية الأسرية في دول شرق آسيا إلا أن هناك خصوصيات داخل كل دولة، أدت إلى تنوع كبير في طبيعة البرامج التي تقدم. وسوف نهتم هنا بإبراز أهمية الخصوصيات التي تتعلق بكل دولة على حدة، وهي في التحليل الأخير تعلمنا درساً هاماً في

صناعة برامج الحماية، وهو أن هذه البرامج لابد أن تنطلق من درس عميق للسياق، أي للظروف الخاصة التي تتجه هذه البرامج للتعامل معها. دعنا نلقي نظرة على طبيعة سياسات الحماية الأسرية في هذه الدول.

(1) اليابان - الأسرة بين البداية والنهاية:

تواجه اليابان تنامياً سريعاً في قطاع كبار السن من السكان، نتج عن الانخفاض الكبير في معدلات الخصوبة من ناحية وزيادة الأعمار ونقص معدلات الوفاة من ناحية أخرى. فقد بلغ معدل الخصوبة في العام 2005 حوالي 1,26 في الألف، كما وصلت نسبة كبار السن من السكان إلى حوالي 14%⁽¹²⁾. وربما يكون القلق المتزايد من أن يتحول المجتمع إلى مجتمع شيخوخة هو الذي دفع الحكومة اليابانية إلى مراجعة نظم الحماية الاجتماعية للأسرة وتقديم خدمات من شأنها تشجيع النساء على تكريس مزيد من الوقت لتربية الأطفال، وتشجيع الأسرة على الإنجاب. كما اشتملت نظم الحماية هنا على تقديم نظم حماية متميزة لكبار السن. ولذلك فإننا نجد أن حماية الطفولة، وحماية كبار السن يشكلان ركنين أساسيين في نظم الحماية الاجتماعية التي تقدم في التجربة اليابانية؛ وكأن الحماية هنا تأخذ الأسرة من البداية إلى النهاية (من الطفولة كنقطة بداية والشيخوخة كنقطة نهاية) وهذا أمر منطقي في ضوء طبيعة المجتمع الياباني. أنه مجتمع يتأكل من أسفل من خلال توجهات الهروب من الإنجاب وعدم القدرة علي تحمل مسئولية الأطفال، ويتضخم من أعلى في ضوء التزايد المستمر لكبار السن في التركيب الديموغرافي للسكان. فكأن الحماية الاجتماعية هنا تحيط الأسرة من جوانبها التي تتأكل وجوانبها التي تتضخم.

وتقدم نظم الحماية الأسرية في التجربة اليابانية في إطار سياسة تنموية عامة تعتبر أن الأمن الاجتماعي والإنساني للفرد والجماعة والمجتمع من أولويات

الاستقرار الاجتماعي. ولهذا فإن - الإنفاق على برامج الأمن الاجتماعي والحماية الاجتماعية قد وصل في العام 2011 إلى حوالي 28% من الميزانية العامة للدولة، وهي نسبة ترتفع إلى ما يقرب من 50% إذا وضعنا في اعتبارنا مصادر الإنفاق المحلي على برامج الرعاية الاجتماعية⁽¹³⁾. ونعرض فيما يلي لنماذج من سياسات حماية الطفولة وكبار السن في اليابان، على أنهما دعامتان أساسيتان لحماية الأسرة وتماسكها:

أ. حماية الطفولة:

تهدف سياسات الحماية الأسرية هنا إلى تشجيع الأسرة على الإنجاب، وإلى إعادة العلاقات الأسرية لتكون علاقات متماسكة على غرار النمط المثالي للكنفوشوسية، أي الأسرة التي تقوم على التعاون والتماسك والانسجام، وتلعب فيها الزوجة دوراً محورياً في رعاية الأسرة وحمايتها. وفي هذا الإطار يتم توجيه سياسات خاصة لحماية الأطفال على افتراض أن حماية الأطفال هو المدخل إلى تحقيق التوازن والتماسك في الأسرة، وهو المدخل إلى تشجيع الرجال والنساء على الإنجاب، وعلى تحقيق قدر من التوازن بين مسؤوليات العمل ومسؤوليات الأسرة. ومن البرامج التي تقدم إلى الأطفال:⁽¹⁴⁾

أ-1. منحة الطفل:

تقوم الحكومة اليابانية بتقديم منح للأسر التي لديها أطفال. وتقدم المنحة في شكل مساعدة مادية للأسرة، لكل طفل ينجب داخل الأسرة. ويتم الاستمرار في المنحة حتى سن الخامسة عشرة وهي سن إنهاء مرحلة التعليم الثانوي. وتقدر المنحة التي تقدم لكل طفل بحوالي 13,000 ين ياباني (أي حوالي 130 دولار تقريباً). وتزداد هذه المنحة في حالتين: الأولى: عندما يكون عائل الأسرة عائلاً واحداً، الأب أو الأم فقط، وذلك في حالة الطلاق أو

الانفصال أو الترمل. بل يتم في هذه الحالات الخاصة ليس فقط رفع قيمة المنحة لتصل إلى أكثر من 40 ألف ين، ولكن يتم أيضاً رفع السن حتى 18 سنة. والثانية: عند وجود أطفال من ذوي الظروف الخاصة. في هذه الظروف ترتفع المنحة إلى حوالي 50 ألف ين، وتمتد حتى سن العشرين.

أ-2 مراكز رعاية الأطفال:

وهي مراكز للرعاية النهارية، تؤسس من قبل الحكومة وتشرف عليها السلطات المحلية. وتستقبل هذه المراكز الأطفال في رعاية نهارية تستغرق حوالي ثمان ساعات. ووفقاً لنظام هذه المراكز يمكن لأي أسرة لا تستطيع- لظروف معينة- رعاية أطفالها أثناء النهار أن ترسل هؤلاء الأطفال إلى مراكز الرعاية النهارية. ومن هذه الظروف العمل أو المرض أو وجود أشخاص آخرين في الأسرة أولى بالرعاية مثل كبار السن. ولقد وصل عدد الأطفال الذين يحصلون على رعاية نهارية في هذه المراكز حوالي 2,5 مليون (عام 2009) وهي نسبة تشكل حوالي 31% من الأطفال تحت 5 سنوات في اليابان. وتعمل هذه المراكز جنباً إلى جنب مع الحضانات، أو مدارس التعليم قبل النظامي، والتي تلعب هي الأخرى دوراً كبيراً في رعاية الأطفال، وتحمل جانباً كبيراً مما يمكن أن تتحمله الأسرة في هذا الصدد.

أ-3. مراكز الأطفال ذوي الظروف الخاصة:

وهذا النوع من المراكز يخصص للأطفال الذين يتعرضون لظروف أسرية خاصة مثل ظروف التفكك الأسري أو إمكانية التعرض للعنف داخل الأسرة. وتعمل هذه المراكز على استقبال الأطفال الذين يمرون بمثل هذه الظروف، وتقديم العون المادي والمعنوي لهم. وتسمى هذه المراكز مراكز

توجيه الطفل، وهى تهدف إلى تحقيق أعلى درجات الحماية والأمن للأطفال الذين يمرون بظروف خاصة داخل أسرهم. ويتزايد أعداد هذه المراكز في اليابان يوماً بعد يوم، ويستقبل كل منها في العام الواحد ما يقرب من 42,5 ألف حالة (وفقاً لإحصاءات عام 2008). وتعتمد استراتيجيات هذه المراكز على التدخل المبكر لتقديم الحماية للأطفال، والعمل على أبعاد مظاهر الخطر التي يتعرضون لها داخل الأسر التي يعيشون فيها.

ب - رعاية كبار السن:

يتحول المجتمع الياباني يوماً بعد يوم إلى مجتمع شيخوخة، منذ ارتفعت نسبة الشيخوخة بين السكان من 7% عام 1970م إلى 14% عام 1994، أى أنها تضاعفت خلال 24 سنة ويسير هذا المعدل في ازدياد مطرد، حيث تشير التقديرات إلى أنه وصل إلى 20,7% عام 2006⁽¹⁵⁾. ولقد خلق هذا الوضع تحدياً كبيراً أمام سياسات حماية الأسرة في اليابان. فقد كان على الحكومة اليابانية أن تغير من سياسة الحماية الاجتماعية استجابة لهذا التحدي. ولقد بدأت هذه الإصلاحات في العام 2000، عن طريق تقديم نظام للحماية الشاملة لكبار السن يطلق عليه "نظام الرعاية طويلة الأجل" لكبار السن، وهو نظام يقوم على تكامل أساليب لحماية (الرفاه الاقتصادي، الرعاية الصحية، الرعاية الاجتماعية) مع تعدد الشركاء الفاعلين في هذا النظام (الحكومة-المجتمع المدني- الشركات الخاصة-التعاونيات، البلديات)، مع تقليل النفقات التي كان يتحملها المسن في النظام السابق، حيث أكد النظام الجديد على عدم زيادة مساهمة المستفيدين من النظام عن 10% من مجموع النفقات⁽¹⁶⁾. وتقدم برامج الحماية للمسنين عبر رؤية تستهدف خلق بيئة ملائمة يستطيع أن يعيش فيها المسن في صحة جيدة وسلام عقلي، في إطار من الاحترام والتبجيل لأولئك الذين أعطوا المجتمع من جهدهم وعرقهم ما

يستحق أن يقابل بالوفاء. وفيما يلي نقدم نماذج لبرامج رعاية المسنين في التجربة اليابانية⁽¹⁷⁾:

ب-1. مقاهي السعادة:

تقوم حماية المسنين في اليابان على تقديم برامج للوقاية بحيث يقضي المسن أطول فترة من عمره في سعادة وصحة جيدة دون حاجة إلى أن يدخل في نظام الرعاية طويلة المدى. وفي إطار هذه الرؤية تنشأ المراكز التي يطلق عليها مقاهي السعادة Happy Café. وتنشأ هذه المقاهي في مكان قريب من سكنى كبار السن، وتهدف إلى مساعدة المسنين على الاندماج في الحياة، وعدم الانسحاب من المجتمع، وتبادل الخبرات بين الأجيال المختلفة في المجتمع المحلي. وتقدم هذه المراكز نصائح وبرامج في مجال اللياقة البدنية، والغذاء، وتحسين الأداء الكلامي، وتنشيط الذاكرة، والاندماج في الحياة، وتقليل النزعات الانسحابية. وإذا ما عجز المسن عن الحضور إلى المركز فإنه يتلقى زيارات منزلية. ولقد بدأت هذه المراكز منذ العام 2001، ومنذ ذلك الحين انتشرت على نحو كبير في الأحياء المختلفة من المدن اليابانية.

ب-2. التشبيك المحلي لدعم المسنين:

شهد نظام المحليات في اليابان المادة هيكلية منذ بداية العام 2000، حيث يتم دمج بعض المحليات (البلديات) بحيث تقلص عددها من 2200 بلدية عام 2000، إلى حوالي 1800 بلدية عام 2005. وتقوم البلديات بإنشاء نوع من التشبيك المحلي عبر مراكز محلية تصرف باسم المراكز الإقليمية للدعم الشامل Regional Comprehensive support center

ويتم دعم هذه المراكز مالياً من خلال نظام التأمين طويل المدى. ورغم أنها تمول مركزياً من خلال النظام التأميني الشامل، إلا أنها تدار محلياً، وتعمل على توفير المعلومات عن المسنين وإنشاء قواعد بيانات لهم، والعمل على تقديم صور من الدعم والمساندة بحيث يعيش المسنون في بيئة آمنة تتسم بالهدوء والسلام. ويتبنى هذه المراكز برامج للمساندة والدعم مثل مساعدة المسنين الذين يعيشون بمفردهم على التغلب على مشكلات الحياة اليومية (كإزالة الثلج من إمام منازلهم على سبيل المثال)، وتوفير متطوعين للعيش معهم أثناء الشتاء خاصة.

(2) إندونيسيا - حماية الأسرة في مواجهة آليات السوق:

حقق الاقتصاد الإندونيسي طفرة نوعية منذ أن شرعت الدولة في تنفيذ خطط خمسية منذ العام 1969، وذلك لتحقيق التنمية على أساس من الشمول والتوازن. لقد استطاع الاقتصاد الإندونيسي أن يحقق نمواً سريعاً، وأصبح اقتصاداً قادراً على التنافسية على المستوى الإقليمي والعالمي، ولكن الأزمة الاقتصادية التي ضربت الاقتصاديات الآسيوية في نهاية التسعينيات قد خلقت ظروفاً جديدة وتحديات جديدة. لقد انقلبت معدلات التنمية التي تحققت خلال عقدين من الزمان رأساً على عقب، وبدأت كثير من الأسر الإندونيسية تعاني من شدة الفقر وانتشار البطالة بين أبنائها من الشباب. لقد أصبحت الأسرة الإندونيسية في خطر أمام التحديات التي يفرضها نظام السوق، والنزعة الاستهلاكية للعولمة.

ولقد أدى هذا الظرف إلى أن تتجه الدولة، عبر برامجها التنموية، إلى مراجعة سياسات الحماية بشكل عام، وسياسات حماية الأسرة على وجه الخصوص. وقد انعكس ذلك في سن قانون لحماية الطفولة عام 2002،

وتتضمن الخطط الإنمائية برامج للحد من عمالة الأطفال، وتحسين خدمات التعليم والصحة وتعزيز نظم الشفافية والحوكمة الرشيدة والمساءلة. وقد توجت هذه الجهود بإصدار قانون الأمن الاجتماعي عام 2004، الذي يمثل علامة فارقة في تاريخ الحماية الاجتماعية في إندونيسيا، ويسعى هذا القانون إلى دفع الحكومة إلى تبني برنامج حماية يعمل على تحقيق الأمن الاجتماعي لكل المواطنين في القطاع الرسمي وغير الرسمي والمتعطلين عن العمل والفقراء.

وفي هذا الإطار تقوم نظم الحماية الأسرية في إندونيسيا على ركيزتين: الأولى هي حماية الأسرة من الوقوع في دائرة الفقر المدقع، ومساعدتها على مواجهة آليات السوق المستقبلية. والثانية إعانة الفئات الهشة داخل الأسرة كالأطفال والمرأة وكبار السن. وجدير بالذكر أن برامج الحماية الأسرية التي تقدم عبر هاتين الركيزتين تتم في إطار برامج حماية ذات طابع عام، خاصة حماية حقوق التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي للحماية ضد المخاطر الاجتماعية والاقتصادية (والذي يستفيد منه حوالي 23,7 مليون عامل في القطاع العام)⁽¹⁸⁾. ونقدم فيما يلي نماذج من برامج الرعاية الأسرية فيما يرتبط باستهداف الأسر الفقيرة أو استهداف فئات خاصة داخل الأسرة.

أ- حماية الأسر الفقيرة:

تتزايد معدلات الفقر في إندونيسيا التي يبلغ عدد سكانها حوالي 238 مليون نسمة عام 2010. يعيش منهم حوالي 11% في حالة فقر مدقع. وتزداد هذه النسبة إلى حوالي 41% لتشمل من يعيشون في مستوى قريب من الفقر أو على حافة الفقر. وإزاء هذا حاولت الحكومة تطوير حزمة سياسات تتضمن برامج لحماية الأسرة الفقيرة. ونفذت هذه البرامج في إطار مشروع

كبير أطلق عليه مشروع "الاستهداف الاجتماعي" ويعمل المشروع على الوصول إلى أكثر الأسر احتياجاً، والعمل على مساعدتها من أجل الاستمرار في الحياة⁽¹⁹⁾. والمتأمل لهذه البرامج يكتشف أنها في مجملها برامج تستهدف الجوانب الاقتصادية في حياة الأسرة، وهذا ما يعزز فرضيتنا في هذا التحليل، والتي تنطلق من أن برامج الحماية الاجتماعية في بعض البلدان تتحول إلى آلية للتغلب على آثار السوق. ومن هذه البرامج⁽²⁰⁾:

أ-1. التحويل النقدي غير المشروط: إعانات مادية، وهي تمنح للأسر المصنفة على أنها فقيرة بما في ذلك الفقيرة فقراً مدقعا، والأسر التي تقترب من الفقر. ويغطي البرنامج 15,5 مليون في المرحلة الأولى وزاد هذا العدد إلى 19,1 مليون أسرة فقيرة عام 2008.

أ-2. التحويل النقدي المشروط: وهي إعانات مادية أيضاً، تمنح لتلك الأسر التي تعاني من فقر مدقع ولديها أطفال بعمر أقل من خمس سنوات أو في مرحلة التعليم الأساسي أو المتوسط، أو الأمهات الحوامل الفقيرات. وبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 816,000 أسرة فقيرة عام 2010، ووصل عام 2011 إلى 1.116,000 أسرة.

أ-3. مساعدات عينية: وهو عبارة عن توفير 15 كجم من الأرز لكل أسرة فقيرة بسعر يقل عن سعر السوق بـ 68% وبدأ تنفيذ هذا البرنامج منذ عام 2002 بناءً على بيانات الفقر التي تقدمها الإحصاءات الإندونيسية، والمستهدفين من هذا البرنامج هم من يقعون تحت خط الفقر أو المعرضين للفقر. ويبلغ عدد المستفيدين من هذا البرنامج 17,5 مليون أسرة فقيرة.

ب- حماية المرأة (تماسك الأسرة):

تعتبر المرأة من الفئات الأكثر هشاشة داخل الأسرة، والتي يمكن أن تكون أكثر عرضة من غيرها للخطر. ومن ثم فإن سياسات الحماية الخاصة الموجهة إلى المرأة تهدف إلى مساعدة الأسرة على تحقيق قدر من التماسك الاجتماعي، ومساعدة أعضائها على المشاركة الإيجابية في حياتها. والمتأمل لوضع المرأة في إندونيسيا يجد أنه وضع متدنٍ إلى حد كبير. لقد كان ترتيب إندونيسيا في عام 2007، على مؤشر التنمية المراعي للتمايز بين الجنسين 0,721، وكانت مرتبتها 94 بين 157 بلداً. وتعتبر مشاركة المرأة في قوة العمل مرتفعة، غير أن النساء يتقاضين أجوراً أقل مما يتقاضاه الرجال، سواء كن يعملن في القطاع الرسمي أو غير الرسمي. والنساء الفقيرات يرهقن بدنياً في أعمالهن، فعليهن جلب المياه بالإضافة إلى عملهن في الحقول ورعايتهن للأطفال واضطلاعهن بمهام إدارة المواشي الصغيرة. وتواجه الأسر الفقيرة التي ترأسها النساء خطورة التأثير بالصدمات بنسبة أعلى كثيراً من الأسرة الأخرى. وعلى الرغم من أهمية المرأة في الإنتاج الزراعي، إلا أن معظم المرشدين الزراعيين الموظفين في الحكومة من الرجال. وغالباً ما تستثنى المرأة من عملية اتخاذ القرارات في الأسرة وفي المجتمع المحلي. وتشغل النساء 11 في المائة من المناصب الوزارية و11 في المائة من المقاعد البرلمانية⁽²¹⁾.

وتكشف كل هذه المعطيات عن تدني وضع المرأة في المجتمع الإندونيسي، وإزاء هذا الوضع شرعت الحكومة في تقديم خدمة سياسات من شأنها رفع وضع المرأة، ومساعدتها على التكيف مع الظروف الصعبة، والمشاركة الفعالة في حياة الأسرة، وعدم التعرض لمخاطر الصحة. ومن هذه البرامج:

ب-1. تأمين الولادة: وهو برنامج يوفر الضمان المالي لكل النسوة اللاتي لا يملكن تغطية تأمينية، والنسوة اللاتي يحتجن إلى تسهيلات الخدمة الصحية الأساسية. ويشمل البرنامج على خدمات سابقة للوضع وتقديم مساعدات عند الولادة، وخدمات لاحقة للوضع بما في ذلك رعاية الأسرة وإسداء النصح في مجال الرضاعة⁽²²⁾.

ب-2. برنامج الصحة الإنجابية: ويهدف إلى تقديم الخدمات المحسنة في مجال الصحة الإنجابية، التي تستهدف الإناث المراهقات خاصة، كجزء لا يتجزأ من برنامج تنظيم الأسرة. ويعمل هذا البرنامج على زيادة معرفة المراهقات ما يتصل بصحتهن الإنجابية، وما يتعلق بذلك من مواقف وسلوك. هذا فضلاً عن تقديم المعارف فيما يتصل بمخاطر فيروس نقص المناعة المكتسبة، والمخدرات، والمؤثرات العقلية وغيرها من مواد الإدمان. هذا بجانب العمل على إكساب المراهقات المهارات الحياتية. وكل ذلك يمكنهن من التهيؤ للحياة الأسرية⁽²³⁾.

ب-3. برنامج تمكين المرأة: تم إنشاء وزارة خاصة بتمكين المرأة في إندونيسيا، كما يتم إصدار توجيهات رئاسية مستمرة للوزارات المختلفة لتضع المرأة على قائمة برامجها الإنمائية. وتتجه كل هذه الجهود لتقوية وضع المرأة داخل الأسرة، وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً بحيث تصبح فاعلة ومشاركة لا تميز بينها وبين الرجل. وتعمل برامج التمكين أيضاً على المساعدة على القضاء على الفقر داخل الأسرة، حيث تتحول المرأة عبر كثير من هذه البرامج إلى امرأة منتجة. وتعتمد عملية تمكين المرأة في التجربة الإندونيسية على مكونين: الأول هو التمكين الاقتصادي الذي يتم عبر تدريب المرأة علي إدارة

المشروعات، ومنحها القروض اللازمة للبدء في واحد من المشروعات الصغيرة. والثاني: هو التمكين الاجتماعي والسياسي، عبر التدريب على مهارات الاتصال والقيادة الأمر الذي يجعل المرأة قادرة ليس فقط على إدارة مشروعها الخاص، بل أيضاً المشاركة الفعالة في حياة المجتمع المحلي. ومن الجدير بالذكر أن برامج تمكين المرأة في ظروف الفقر والتزايد السكاني التي تعيشه البلاد، تؤدي وظيفة ثانوية هامة، وهي أنها تعمل على تأخير سن الزواج للفتيات، الأمر الذي يقلل من فترة الخصوبة التي يمكن أن تتجب فيها المرأة بعد الزواج. ولا شك أن ذلك ينعكس على انخفاض معدلات المواليد على المدى البعيد⁽²⁴⁾.

(3) ماليزيا - الاستثمار في البشر واستئصال شأفة الجوع والفقر:

لدولة ماليزيا طابع خاص فهي اتحاد يتألف من ثلاث عشرة ولاية وثلاثة أقاليم اتحادية. ويبلغ مجموع عدد سكان ماليزيا ٢٧,٧٣ مليون نسمة⁽²⁵⁾. وتعد ماليزيا دولة متعددة الأعراق ومتنوعة ثقافياً ودينيّاً ولذلك فإن الحفاظ على الوحدة الوطنية يكتسب أهمية قصوى بالنسبة لماليزيا في ظل هذا التنوع. وتتعترف ماليزيا، بوصفها بلداً متعدد الأعراق، بأهمية التطوير المستدام للسياسات المتعلقة بالحماية الاجتماعية بشكل عام والحماية الأسرية بشكل خاص⁽²⁶⁾. وتمثل 'رؤية عام 2020' الإطار الزمني الذي وضعتة الحكومة الماليزية لقياس نهوضها كاققتصاد قائم على التصنيع بالكامل، ومجتمع عادل يعنى ويهتم بأفراده. ويذكر أن الطفل والأسرة هما في صميم "رؤية 2020".

وتهدف السياسة الوطنية للسكان في ماليزيا إلى التركيز على التنمية الأسرية بشكل قوى وذلك من خلال زيادة الوعي والمعرفة والممارسة الصحية، و الحياة الأسرية المستقرة والمنسجمة. وكل ذلك من خلال تعزيز مؤسسة

الأسرة. ولتحقيق هذا الهدف، وضعت ماليزيا ستة مبادئ توجيهية لخطة العمل الوطنية مع الأسرة: (تحقيق جودة الحياة للسكان - دور المرأة في التنمية- تعزيز دور الأسرة في رعاية المسنين- تثقيف المجتمع الماليزي بأهمية تنمية الأسرة - وضع برامج لتنمية الطفل وحمايته والمحافظة على نمائه - دعم الأسرة الفقيرة والمهمشة والمحرومة)⁽²⁷⁾.

وتعتمد فلسفة الرعاية الاجتماعية للأسرة في ماليزيا على رؤية عامة وضعتها الدولة تعترف بأن الاستثمار في البشر هو محور سياسيات التنمية لجميع أفراد المجتمع. ومن ثم فقد عملت ماليزيا منذ العام 1991م، على ما يلي⁽²⁸⁾:

- مراجعة الإطار القانوني الوطني لضمان توافقه مع مبادئ وأحكام اتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة . وفي هذا الصدد، أنشئت لجنة لدراسة القضايا المتعلقة بحل رباط الزوجية، ورعاية الأطفال المولودين من زواج مدني وحضانتهم وإرثهم وتحديد ديانتهم وذلك في سياق المنازعات الناتجة عن تغيير أحد الزوجين دينه واعتناق الدين الإسلامي. وأنشئت في الوقت نفسه لجنة لمراجعة القوانين المتعلقة بحقوق المرأة في الأحكام المتعلقة بالأسرة في الشريعة الإسلامية.

- منحت الحكومة الماليزية في العام 1990م الأسرة الاعتراف الكامل بوصفها الوحدة الأساسية للمجتمع بإعلان يوم 11 من نوفمبر في كل عام باليوم الوطني للأسرة (وقد تغير هذا الموعد لاحقاً إلي يوم 15 مايو تماشياً مع اليوم الدولي للأسرة).

- إنشاء المجلس الوطنى لتنمية الأسرة والسكان تحت إشراف وزارة الوحدة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية. ويهدف هذا المجلس إلى المساهمة فى تعزيز وتحسين رفاه الأسرة وتنمية المجتمع؛ وذلك من خلال صياغة سياسات وبرامج عامة لتنمية الأسرة.

- تأسيس لجنة وزارية رفيعة المستوى لمعالجة القضايا التي تهم الأسرة.

- وضع حزمة من البرامج والأنشطة التي تهدف إلى الحفاظ على تماسك الأسرة، والأخلاق والقيم الأسرية. وذلك من خلال القيام بمجموعة من الأنشطة للم شمل الأسرة منها "كرنفال الأسرة"، أو "يوم الأسرة"، وتوفير برامج إعلامية موجهة لجميع أفراد الأسرة.

ولتحقيق هذه الرؤية العامة لحماية الأسرة ركزت ماليزيا على استئصال شأفة الفقر داخل الأسرة بشكل عام ولدى الفئات الضعيفة والمهمشة داخل الأسرة بشكل خاص (الكبار والأطفال والمرأة المعيلة) وفيما يلى بعض السياسات التي اعتمدها دولة ماليزيا للقضاء علي الفقر الأسرى وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

أ. برامج عامة للحد من الفقر داخل الأسرة:

إن ما حققته ماليزيا من إنجازات منذ استقلالها عام 1957، جدير بالإعجاب الشديد، ويستطيع العالم أن يتعلم منها الكثير عن كيفية بناء مجتمع نشط متعدد الأعراق والأجناس والثقافات. فحين استقلت ماليزيا، كانت واحدة من بين أفقر دول العالم. فقد كان الناتج المحلى الإجمالى منخفضاً إلى حد كبير، أما اليوم فقد تضاعف دخلها. كما تحتل ماليزيا الآن مرتبة عليا

بين مجموعة الدول التي حققت نمواً هائلاً على مستوى العالم. لقد وضعت ماليزيا خطة للقضاء على الفقر المدقع بحلول العام 2010، بعد أن هبط إجمالي معدل الفقر إلى 2.8%. ونجحت في تقليص الفوارق في الدخل، بعد أن كانت تلك الفوارق سبباً في الفصل بين العديد من المجموعات العرقية فيما مضى. ولم تحقق ماليزيا هذه الغاية بإنزال الأعلى إلى الأدنى، بل برفع الأدنى إلى الأعلى. ويرجع نجاحها في تقليص الفقر إلى قدرتها على توفير عدد هائل من الوظائف الجديدة. فبينما تعاني أغلب بلدان العالم من البطالة، كانت ماليزيا تستقدم العمالة من الخارج. وخلال خمسين عاماً، نجحت ماليزيا في خلق 7,24 مليون فرصة عمل، بزيادة تبلغ 261%⁽²⁹⁾. كما ساهمت جهود تقليل الفقر بجدارة في تقليل التوترات العرقية وترسيخ الاستقرار السياسي والاجتماعي والأسري الذي صار عنواناً لنهضة ماليزيا وازدهارها الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، تضمنت السياسة الضريبية في ماليزيا بعداً اجتماعياً يستفيد منه الفقراء؛ وذلك بتأكيد مبدأ التصاعدية في ضريبة الدخل، إذ يبلغ الحد الأدنى من الدخل الخاضع للضريبة نحو 658 دولاراً في الشهر، وتتخذ الضريبة بعد خصم أقساط التأمين الصحي، ونسبة عدد الأطفال، ونفقات تعليم المعوقين من الأطفال ومن يعول من الوالدين، ومساهمة صندوق التأمين الإجباري. كما أن الدولة شجعت المواطنين المسلمين "أفراداً وشركات" على دفع الزكاة لصالح صندوق جمع الزكاة القومي الذي يدار بواسطة إدارة الشؤون الإسلامية في مقابل تخفيض نسبة ما يؤخذ في ضريبة الدخل. ولقد انعكست هذه السياسات العامة للحد من الفقر على استقرار ورفاهية الأسرة حيث نفذت الحكومة في إطار فلسفتها وسياساتها الموجهة للحد من الفقر برامج محددة أبرزها:

أ.1. برنامج التنمية للأسر الأشد فقراً: يقدم هذا البرنامج فرصاً جديدة للعمل المولد للدخل بالنسبة للفقراء، وزيادة الخدمات الموجهة للمناطق الفقيرة

ذات الأولوية بهدف تحسين نوعية الحياة. لقد قام البرنامج بإنشاء العديد من المساكن بتكلفة قليلة وترميم وتأهيل المساكن القائمة وتحسين بنائها وظروف السكن فيها بتوفير خدمات المياه والكهرباء والصرف الصحي وتقديم مساعدات مباشرة للفقراء. واتخاذ جملة من الاستراتيجيات العملية لتحقيق أهداف محددة، أبرزها: تأسيس شبكة عمل مع مؤسسة مكافحة الفقر في الولايات وإنشاء روابط مع الوكالات الحكومية المعنية بالتنمية والتطوير الريفي؛ وهو ما أتاح الفرصة أمام أهالي القرى للتعلم من تجارب الآخرين وتطوير قدراتهم ومهاراتهم إلى جانب تقوية شعورهم بأهمية العمل الجماعي في مواجهة مشكلة الفقر⁽³⁰⁾.

أ.2. إنشاء برنامج القروض التمويلية: وذلك لتقليص اختلالات التوازن بين القطاعات ومحاربة كل أشكال التمييز والفوارق الاجتماعية، مع فترات سماح تصل إلى أربع سنوات ويمكن للفقراء أن يستثمروا جزءاً من هذه الأموال في شراء الأسهم. ويساهم المجتمع المدني في هذا البرنامج عن طريق زيادة دخل الأسر الأشد فقراً بتقديم قروض بدون فوائد للفقراء كما تقدم الحكومة قروضاً بدون فوائد للبرنامج من أجل تمويل مشروعاته للفقراء في مجال الزراعة ومشروعات الأعمال الصغيرة⁽³¹⁾.

أ.3. منح الإعانات المالية للفقراء: قامت الحكومة بمنح إعانات مالية للأفراد والأسر كتقديم إعانة شهرية تتراوح بين 130 و 260 دولاراً شهرياً لكل من يعول أسرة وهو غير قادر عن العمل بسبب الإعاقة أو الشيخوخة، وتنمية النشاطات المنتجة خاصة في الجانب الزراعي والصناعات الصغيرة والمتوسطة⁽³²⁾.

أ.4. **تذليل عقبات التعليم أمام الأطفال:** وتتصدى ماليزيا لمسألة صعوبة الحصول على التعليم عن طريق توفير مجموعة شاملة من تدابير دعم التعليم التي تشمل تقديم خدمات التعليم الأساسي مجاناً (إحدى عشرة سنة)، ومعاينة القانون الماليزي الآباء الذين لا يرسلون أبناءهم إلى المدارس، برنامج إقراض الكتب الدراسية، وخطة غذاء تكميلية، وصندوقاً استئمانياً لمساعدة الطلاب الفقراء، وتوفير المنح الدراسية، وتقديم المساعدة الغذائية، والمساعدة في توفير خدمات المواصلات، وتوزيع الأغذية، وتوفير بدل شهري للطلاب ذوي الإعاقة، وبرنامج المساعدة في تغطية الرسوم المدرسية، وتوفير مرافق لإيواء الطلاب المحرومين⁽³³⁾.

أ.5. **تقديم مساعدات للمرأة المعيلة:** من خلال برنامج "حياة بدون خادمت": ضمن مساعي دولة ماليزيا لمواجهة النقص الكبير في عدد الخادمت، أطلقت وزارة الموارد البشرية بماليزيا عدداً من البرامج التدريبية للسيدات، تهدف لتعويد الأسر والعائلات الماليزية على الاستغناء عن الخادمت. كما وضعت إستراتيجيات وأساليب بديلة لتقليل الاعتماد على العمالة المنزلية الأجنبية، تعتمد على تدريب النساء العاملات على تنظيم الوقت واستثماره، وتقليل ساعات الوجود خارج البيت لغير العمل. كما يسعى البرنامج لتقوية البنى التحتية لمراكز رعاية الأطفال وزيادة عددها، بما يوفر للمرأة العاملة بديلاً مناسباً لرعاية أطفالها أثناء ساعات غيابها عن المنزل⁽³⁴⁾.

أ.6. **ضمان نوعية حياة جيدة للفقراء:** وذلك عبر حزمة من البرامج التي تستهدف مساكن الفقراء، والمرافق التي يستخدمونها، وكذلك تعليم الأبناء وصحتهم. ومن هذه البرامج⁽³⁵⁾:

- تقديم قروض بدون فوائد لشراء المساكن قليلة التكلفة للفقراء في المناطق الحضرية.
- توفير مرافق البنية الأساسية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق النائية الفقيرة بما في ذلك مرافق النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس والخدمات الصحية والكهربائية.
- تدعيم الأدوية التي يستهلكها الفقراء والأدوية المنقذة للحياة، وتقديم خدمات أفضل ومجانية في جانب الرعاية الصحية للحوامل والأطفال.
- إقامة المدارس الدينية التي تسهم في دعم قاعدة خدمات التعليم وتشجيع التلاميذ الفقراء على البقاء في الدراسة.
- توفر الحكومة خدمات صحية شاملة للأسر من خلال العديد من البرامج الرامية إلى الحدّ من الأمراض والوفيات بين مختلف الفئات العمرية، مع التركيز خاصّة على النساء والأطفال. وتشمل هذه البرامج رعاية الأمومة و الرعاية في فترة الحمل، والوقاية من انتقال مرض الإيدز من الأم إلى الطفل، وتحديد النسل، وفحص الكشف عن سرطان الرحم، والكشف عن أورام الثدي.
- كما تُوفّر الخدمات الصحية للأطفال في دور الحضانة والمدارس الابتدائية والثانوية عن طريق إنشاء أفرقة طبية مدرسية.
- رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وبرامج الوقاية والمتابعة للمكفوفين والصمّ، وخدمات إعادة التأهيل لذوي الإعاقة من البالغين.

ب- برامج الحماية النوعية (حماية كبار السن نموذجًا):

تتزايد أعداد المسنين في ماليزيا نظراً للتطور الكبير في مستويات الصحة؛ فالمسنون من السكان تصل نسبتهم إلى حوالى 10% من حجم السكان (فى العام 2010م)، ومن المتوقع أن تصل هذه النسبة فى العام 2035م إلى 15%(36). لذا تعتبر ماليزيا إحدى أوائل بلدان منطقة آسيا والمحيط الهادئ التى وضعت سياسة خاصة بالمسنين. وتضمن السياسة الوطنية الخاصة بالمسنين التى وضعت فى عام ١٩٩٥، المركز الاجتماعى والكرامة والرفاهة للأشخاص المسنين بوصفهم من أفراد الأسرة والوطن الفاعلين. وتنص السياسة على استغلال القدرات الذاتية للمسنين إلى أقصى ما يمكن، وإتاحة إمكانية الاستفادة من جميع الفرص، وتوفير الرعاية والحماية. ومن هذا المنطلق تم الشروع فى تنفيذ السياسة الوطنية لكبار السن، والتى بناء عليها تم إنشاء المجلس الوطنى الاستشارى والإرشادى لكبار السن، وتم وضع خطة عمل تتم تحت إشراف هذا المجلس وبرعاية وزارة المرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية. وفى نفس الوقت تم إعادة هيكلة قسم الرعاية الاجتماعية الذى أنشئ منذ العام 1946، وأصبحت أهدافه تتواءم مع الأهداف الجديدة بما فيها رعاية المسنين والعجزة. وتشتمل أوجه الرعاية التى تقدم للمسنين على حزمة من البرامج لرعاية كبار السن مادياً وصحياً، وإرشادهم اجتماعياً، واستغلال طاقاتهم للحفاظ على نشاطهم وإنتاجيتهم ومشاركتهم فى عملية التنمية، وتحسين جودة حياتهم ونشير هنا إلى اثنين من البرامج التى تستهدف المسنين:

ب-1- الرعاية المادية لتوفير المستوى الأدنى من الحماية: تقرر ماليزيا بأن الأمن المالى ما زال يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة إلى الأشخاص المسنين، فقررت، بناء عليه، تقديم مساعدات مادية (عن طريق هيئة الرعاية الاجتماعية) بما يضمن الحد الأدنى من المعيشة الكريمة للشخص المسن؛ وذلك عن طريق زيادة البدلات من ٢٠٠ رينغت ماليزى إلى ٣٠٠ رينغت ماليزى لمن بلغوا ٦٠ عاماً من العمر وما فوق ممن يفتقرون إلى شبكة دعم أسرية على لتلبية احتياجاتهم. ومن ثم فقد ارتفع عدد المسنين الذين يحصلون على هذه المساعدة من حوالى 23.556 مسناً عام 2005م إلى 27.635 مسناً فى العام 2007م. ويمكن لبعض المسنين أن يحصلوا على مساعدات عينية مثل الأجهزة التعويضية والأطراف الصناعية⁽³⁷⁾.

ب-2- إنشاء دور الإيواء: وهى منازل لرعاية المسنين، تشرف عليها الدولة، وهى تستقبل أى مسن (فوق سن الستين) شريطة أن يكون خالياً من الأمراض المعدية، والا يكون لديه أقارب قادرين على رعايته. ويبلغ عدد هذه الدور فى العام 2009م حوالى تسع دور تأوي حوالى 1947 مسناً⁽³⁸⁾.

ويبين النموذج الماليزى أن السياسات الاجتماعية عندما تمنح الأولوية المناسبة في سياق التنمية العامة، يمكن أن تزيد من رفاه المجتمع ورفاه فئات معينة مستهدفة داخله. ومن العوامل التي ساهمت في نجاح السياسات الاجتماعية في ماليزيا أن تلك السياسات تشكل جزءاً من خطط التنمية الوطنية العامة، وكذلك اعتماد مفهوم النمو العادل الذي يتماشى مع النمو الاقتصادي. ومن ثم فقد حاولت ماليزيا أن تقدم نموذجاً جديداً للرعاية الاجتماعية

للأسرة يمكن أن يطلق عليه نموذج "رفاه الأسرة" والذي يعتمد على غرس وتعزيز القيم الأسرية مؤكدة على ضرورة أن تسير تنمية الأسرة جنباً إلى جنب مع مفهوم الرعاية الاجتماعية للأسرة.

(4) الصين: حماية الأسرة لمواجهة الفقر المدقع:

حققت الصين نهضة اقتصادية كبرى، وحقت معدلات نمو لم تتحقق في أي دولة في العالم. ويبدو أن هذا النجاح الاقتصادي قد تحقق على حساب التضحية بالفقراء. صحيح أن النمو الذي تحقق قد ساعد على تقليص نسبة الفقر إلا أن معدلات الفقر ما تزال مرتفعة في هذا البلد الذي يفوق عدد سكانه 1.3 مليار نسمة (نهاية عام 2009)⁽³⁹⁾؛ فوفقاً لإحصاءات البنك الدولي فقد بلغت نسبة من تقل دخولهم عن 1,25 دولار في اليوم حوالي 13%. وتزيد هذه النسبة تدريجياً مع زيادة الدخل اليومي، حيث تصل نسبة من يقل دخلهم عن 5 دولار في اليوم إلى حوالي 71%⁽⁴⁰⁾. ومع ذلك، وباستخدام مقاييس البنك فإن المؤشرات تدل على انخفاض نسبة الفقر في الصين عبر الزمن. فالرقم العام لمعدل الفقر في الصين بلغ في عام 1981 حوالي 63% أي أن ثلثي السكان تقريباً كانوا يعيشون عند خط الفقر. ولقد انخفض هذا المعدل عام 2004 إلى حوالي 10%⁽⁴¹⁾. ورغم هذا إلا أن هناك مناطق في الصين قد يصل فيها المعدل إلى أكثر من ذلك، خاصة المناطق الريفية البعيدة. فثمة تباينات كبيرة في الدخل ومستوى المعيشة بين سكان الحضر والسواحل وسكان الريف الداخلي.

ومن الناحية الأخرى، فإن التزايد السكاني الكبير يشكل عبئاً كبيراً على الاقتصاد وعلى معدلات التنمية. فتعداد سكان الصين يتجاوز رقم 1.3 مليار. ولقد نجحت الصين في تقليل معدل المواليد، ومن ثم معدل النمو

السكاني. فقد انخفض معدل النمو الطبيعي في السكان من 12 في الألف عام 1978، إلى حوالي 5 في الألف عام 2009⁽⁴²⁾. ومع ذلك فإن المشكلة السكانية ما تزال تشكل إحدى العقبات الرئيسية في عملية التنمية. لا يتمثل ذلك في زيادة عدد السكان، وزيادة أعباء التخطيط لوقف الزيادة السكانية فقط، بل مواجهة مشكلة التزايد الكبير في حجم السكان من كبار السن (ارتفعت نسبة من تزيد أعمارهم عن 65 سنة من 4.9 % عام 1982 إلى 8.5 % عام 2009؛ كما ارتفعت نسبة المسنين المعالين من 8 % عام 1982 إلى 11.6 % عام 2009)⁽⁴³⁾. فضلاً عن ذلك فقد خلقت مشكلة التزايد السكاني مشكلات أخرى كالتباين الشديد في خصائص السكان، ومستوى دخولهم، وتزايد معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر.

وفي ضوء ذلك بدأ المشهد في الصين على درجة عالية من التعقيد والخصوصية. فقد بدت المشكلات أكثر تعقيداً من أي بلد آخر. وإزاء هذا الموقف تبنت حكومة الصين برنامجاً شاملاً للحماية الاجتماعية يقوم على توفير خدمات الصحة والتعليم لعموم السكان من ناحية، وعمل مظلة تأمينية شاملة، تضم تأمينات البطالة والتقاعد وإصابات العمل والأمومة للمرأة العاملة، وتطبيق نظام للحد الأدنى من الدخل في الريف والحضر، ومنظومة للضمان الاجتماعي، فضلاً عن الرعاية الاجتماعية لذوي الحاجات الخاصة والجماعات الهشة. وسنت الحكومة في هذا الشأن عدداً من التشريعات الهامة بما في ذلك تشريع للتبرع لصندوق الرعاية الاجتماعية⁽⁴⁴⁾.

وتقوم هذه الرؤية الشاملة للحماية على رؤية فكرية فلسفية لتحقيق التوازن في المجتمع عبر مستويات عدة: التوازن بين الإنسان والطبيعة، والتوازن بين المناطق الجغرافية، وبين الريف والحضر وبين الفقراء والأغنياء.

ولا شك أن هذه الحزمة من السياسات المتكاملة تصب في تماسك الأسرة، وحماية أفرادها من الوقوع في دائرة الفقر خاصة. وناقش فيما يلي بتفصيل أكبر بعض البرامج التي تستهدف حماية الأسرة من الوقوع في دائرة الفقر. ونركز بوجه خاص على نوعين من السياسات: سياسات مساعدة الأسر الفقيرة، وسياسات الحد من الإنجاب على اعتبار أن الأسرة صغيرة الحجم سوف تكون أقدر على التواكب والتكيف مع ظروف الفقر من الأسرة كبيرة الحجم.

أ. مكافحة الفقر المدقع:

كانت الصين تعتمد في الماضي علي نظام للإغاثة relief system، ولكنها ما لبثت أن غيرت هذا النظام، وبدأت من العام 2011، في وضع برنامج عشري للتنمية والحد من الفقر. ويقر هذا البرنامج بأن الفقر الريفي يعد واحداً من التحديات طويلة الأمد، خاصة في المناطق الفقيرة، ومناطق الحدود، ومناطق الأقليات الإثنية والقواعد الثورية السابقة التي تقع في مناطق جبلية نائية. وتستهدف هذه الإستراتيجية استئصال الفقر بحلول عام 2020. وتقوم هذه الإستراتيجية على استخدام التنمية كمحرك للحد من الفقر، ويعني ذلك الجمع بين المساعدة وبين التنمية القطاعية، ومد مظلة الحماية إلى المجموعات المعرضة للخطر. وتشمل أهم مجالات البرنامج ما يلي⁽⁴⁵⁾:

- تقوية قدرات الفقراء وتحسين قاعدة الأصول لديهم.
- تحسين البنى التحتية والمرافق والخدمات على مستوى المجتمعات المحلية.
- كفاءة نمو صافي متوسط نصيب الفرد من الدخل في الريف بمعدل أعلى من المتوسط الوطني.

- الاستمرار في توسيع وتحسين شبكة الأمان الاجتماعية الموجهة لصالح الفقراء.
- تحقيق تحسين تدريجي في مستويات الصحة والمعيشة للفقراء بوجه عام.

وتدرك الحكومة الصينية أن حماية الأسرة من الفقر في إطار هذه السياسة لا يتم فقط من خلال المساعدات التي تقدم للأسرة، وضمان حد أدنى للدخل بالنسبة لها، بل تتضمن أولاً وقبل كل شيء حماية المرأة على اعتبار أن حماية المرأة وتمكينها هو الضمان لحماية الأسرة وتماسكها. ومن هنا فقد اشتملت سياسات مكافحة الفقر في الأسرة استهداف المرأة الفقيرة والعمل على تهيئة ظروف مناسبة لها بما في ذلك العمل على أن تعيش في أسرة متماسكة دون عنف، ولذلك ففي الوقت الذي تتجه فيه إلى مكافحة فقر المرأة، تتجه أيضاً إلى محاربة العنف الموجه إليها. ونلقي فيما يلي نظرة على هذه الجوانب من حماية المرأة /الأسرة:

أ.1 تخفيف وطأة الفقر على المرأة⁽⁴⁶⁾

دعت الحكومة الصينية في المؤتمر العالمي المعني بالحد من الفقر والذي عقد في شنغهاي عام 2004، إلى وضع سياسات للتخفيف من حدة الفقر والقضاء عليه. وشددت الحكومة الصينية في هذا المقام على أهمية دعم المرأة الفقيرة. وبناء عليه تم منح المرأة فرصة متساوية مع الرجل للحصول على المساعدة الاجتماعية التي تقدم إلى الأسرة الفقيرة. وبنفس الطريقة أمام المرأة للاستفادة من القروض الصغيرة التي تقدم إلى الأسرة الفقيرة. وأنفقت الدولة في هذا المجال في الفترة من 2001 إلى 2004، حوالي 13.5 مليار يوان ، حصلت النساء علي نصفها

تقريباً. ولقد سمحت الحكومة الصينية لمنظمات المجتمع المدني بالمشاركة في هذا المجال، اعتماداً على التطوع وجمع التبرعات لتمويل مشروعات لحماية المرأة الفقيرة.

أ.2 رفع مكانة المرأة داخل الأسرة:

ينص قانون الزواج في الصين على مساواة وضع المرأة بالرجل في إطار الزواج والأسرة في الحقوق والواجبات، ويحظر العنف المنزلي وتعدد الزوجات، والحد من حرية المرأة، وزيادة تفعيل دورها في صنع القرار داخل الأسرة وزيادة الضمانات التي تكفل حقوقها الشخصية وحققها في الملكية. ويؤدي كل ذلك إلى رفع مكانة المرأة داخل الأسرة.

أ.3 مكافحة العنف المنزلي وحماية حقوق المرأة:

يحظر كل من الدستور وقانون الإجراءات الجنائية والأحكام العامة للقانون المدني وقانون الزواج وقانون حماية المرأة ومصلحتها وقانون حماية حقوق المسنين ومصلحتهم وقانون حماية القصر وقانون حماية الأشخاص ذوي الإعاقة، وقانون الحماية ضد العنف والتمييز، كما يحظر استخدام شخص ما لأي شكل من أشكال العنف ضد المرأة. وتتعاون الحكومة الصينية أيضاً بصورة نشطة مع المنظمات غير الحكومية لتنفيذ برامج التدخل والقيام بحملات الدعاية والأنشطة الرئيسية التعليمية والتدريبية وإنشاء مراكز الشرطة المعنية بالتبليغ ومراكز الفحص الطبي الشرعي وملاجئ إنقاذ المرأة وفتح خطوط هاتفية تحارب العنف المنزلي من أجل تقديم المشورة والحماية والرعاية الطبية وخدمات المساعدة النفسية للضحايا من النساء.

ب. تخطيط الأسرة (تنظيم الأسرة):

في ضوء الزيادة السكانية الهائلة تتجه الحكومة الصينية إلى تخطيط الأسرة، بانتهاج سياسة الطفل الواحد التي أعلنها الحزب ابتداء من عام 1979، والتي تم تعزيزها بإصدار قانون السكان والتخطيط الأسري عام 2002، والذي أقر تحديد النسل كسياسة أساسية للدولة. ولقد تم تشجيع هذه السياسية من خلال حوافز مالية ومادية، مثل منح الأسرة التي لا تتجب طفلاً لمدة ثلاث سنوات زيادة في المرتب الشهري تتراوح بين 5 - 10 %، مع أولوية الحصول علي مسكن والالتحاق بالمدارس والخدمات الصحية. ويتم حرمان الزوجين اللذين ينجبان الطفل الثاني من هذه الامتيازات فضلاً عن فرض رسوم مالية على كل طفل⁽⁴⁷⁾.

ورغم أن هذا النظام له آثار سلبية، مثل الاحتفاظ بالأطفال الذكور والتخلص من الحمل إذا كان الجنين أنثى، إلا أن النظام قد تم الشروع فيه من أجل الحفاظ علي مستوى لائق اقتصادياً للأسرة. حيث يؤدي التكدس السكاني إلي مزيد من مشكلات الفقر والبطالة ومشكلات عدم القدرة على توفير خدمات تعليمية وصحية ملائمة. ولقد كشفت التجربة عن تحقق مزايا هامة للأسرة من جراء هذا النظام، من ذلك علي سبيل المثال لا الحصر⁽⁴⁸⁾:

- تغيير أسلوب حياة الأسرة.
- تسخير مزيد من الوقت للعمل والإنجاز.
- توفير فرص تعليمية جيدة للطفل الواحد داخل الأسرة.
- تحسن ظروف حقوق المرأة.
- انخفاض معدلات الأمية.

- إمكانية توفير حضانات للأطفال قبل سن خمس سنوات (حوالي 90% من الأطفال الصينيين في الفئة العمرية من 3-5 سنوات تتوفر لهم إمكانية الالتحاق بحضانات).
- ازدياد التماسك الأسري حيث يتكاتف الآباء والأجداد على تربية طفل واحد أو اثنين على الأكثر.

ثالثاً: نحو مفهوم متكامل للحماية الأسرية (الدروس المستفادة):

بعد هذه السياحة التفصيلية في تجارب حماية الأسرة في عدد من الدول الآسيوية (اليابان وإندونيسيا وماليزيا والصين) يحق لنا أن نستخلص بعض الدروس المستفادة التي يمكن أن تشكل رؤية أكثر تكاملية لسياسات حماية الأسرة في الوطن العربي بعامة، ودول الخليج العربية بخاصة. ويبدو أن هذه الدروس يجب أن تستغرق أبعاداً أربعة: الأول هو البعد الفكري التخطيطي العام الذي تتبلور فيه التوجهات العامة لرسم السياسات الاجتماعية، والثاني هو بعد السياسات الاجتماعية نفسها والبرامج التي يوصى بتنفيذها عبر الدروس المستفادة؛ والثالث هو آليات تنفيذ السياسات الاجتماعية للحماية وطبيعة الشراكة التي تفرضها تنفيذ هذه السياسات؛ والرابع هو بعد التقويم والمراجعة والذي يرتد في تغذية راجعة لإعادة النظر والتطوير المستمرين. وتتكامل هذه المستويات جميعاً في علاقة تفاعلية على النحو المبين في الشكل التالي:



1. المستوى الفكري - التخطيطي:

أ- من الأهمية بمكان أن يدرك القائمون على صناعة سياسات حماية الأسرة أهمية السياق الاجتماعي الذي تنفذ فيه سياسات الحماية. فالتجارب تدلنا على أن هذه السياسات تختلف باختلاف السياق الاجتماعي. حقيقة أن ثمة ظروف عامة وتحديات عامة تفرضها العولمة والتغيرات السريعة في عالمنا المعاصر، ولكن ظروف كل منطقة، وربما كل دولة، قد تفرض ظروفاً وتحديات خاصة يجب أخذها في الاعتبار.

ب- يجب الانطلاق من تعريف واسع النطاق للأسرة، تعريف يبرز الضغوط والتحديات التي تتعرض لها الأسرة المعاصرة. فالأسرة هي الوحدة الأساسية في بناء المجتمع، ولكنها مفتوحة الأفق على هذا المجتمع، ولذلك فإن دورة حياتها تتأثر كثيراً بظروف التعليم والعمل والأزمات والأحداث الهامة التي يتعرض لها أعضاء الأسرة، وطبيعة

العلاقات بين الأجيال فيها، وطبيعة استقلالها أو اعتمادها على المجتمع المحيط أو على أعضاء من خارجها كما في حالة الاعتماد الكبير على الخدم.

ج- من الأهمية بمكان أن تتطرق سياسات الحماية من رؤية إستراتيجية شاملة لتطوير المجتمع، والنهوض به اقتصادياً واجتماعياً وبشرياً. وتقوم هذه الرؤية على مجموعة من القيم المركزية الموجهة التي تتطرق من فهم عميق للتحديات والمخاطر وطرق مواجهتها. فالحماية الاجتماعية للأسرة لا تتفصل عن الحماية الاجتماعية للمجتمع ككل، وبناء الأسرة لا ينفصل عن بناء الأمة.

د- وعند هذا المستوى العام يكون من الأهمية بمكان تحديد نظام للأولويات. فكل تجربة من تجارب الحماية تضع أولوية لسياسات بعينها في ضوء ظروف المجتمع. فقد يكون محاربة الفقر هو الأولوية (كما في الصين)، وقد تكون مشكلة كبار السن (كما في اليابان) وقد تكون مشكلة تمكين المرأة الفقيرة (كما في ماليزيا).

هـ- مراعاة التكامل بين الجوانب المادية والمعنوية في حياة الأسرة. فالحماية الاقتصادية، وتوفير مسكن آمن، لا يغني قط عن توفير الحماية الاجتماعية والثقافية التي ترتبط بحماية حقوق كل الأطراف في الأسرة، والوصول بالأسرة إلى حالة العيش في سلام بعيداً عن التفكك والعنف. نحن في حاجة ماسة إلى مفهوم اجتماعي ثقافي للحماية الاجتماعية. ومن هنا فإن الوعي بتدرج وشمولية السياسات الحماية يعتبر ضرورة هامة في رسم وتخطيط الحماية الأسرية.

2. طبيعة السياسات والبرامج:

لا شك أن سياسات حماية الأسرة لا تكتمل - كما أشرنا من قبل - إلا بسياسات عامة تقدم مظلة حماية شاملة للمجتمع في مجال التعليم والصحة والإسكان والتأمين على الحياة. تلك مقدمة هامة قبل الحديث عن أي سياسة حماية للأسرة. وإذا انتقلنا من هذا المستوى العام ونزلنا إلي الأسرة نجد أن التجارب التي درسناها تكشف لنا عن نوعين من السياسات:

أ- سياسة الحماية الاقتصادية:

وتهدف إلي حماية الأسرة من الوقوع في دائرة الفقر، وضمان جودة حياة الأسرة. وتحقيق الحماية الاقتصادية عبر حزمة من السياسات الفرعية التي تشتمل على:

- تقديم الدعم المالي للأسر الفقيرة.
- تقديم منح تعليمية لغير القادرين.
- توفير أنواع من السلع الضرورية بأسعار رمزية.
- تمكين الأسرة (والمرأة خاصة) من خلال القروض الصغيرة، وتشجيع إقامة مشروعات صغيرة داخل الأسرة.

ب- سياسة الحماية الاجتماعية والثقافية:

وتهدف هذه السياسة إلي حماية أعضاء الأسرة، ورفع قدراتهم على الاختيار، ومساعدتهم على أداء أدوارهم بكفاءة عالية، ورفع مستوى معارفهم ووعيه خاصة فيما يتصل بالمشكلات الصحية، ودفع الأسرة

إلي أن تعيش حياة ثقافية ذات نوعية عالية، أي حياة سعيدة مستقرة دون تفكك أو عنف. ولقد كشف درس التجارب في شرق آسيا عن حزمة من السياسات الفرعية التي تحقق كل هذه الأهداف منها:

- العمل علي التنمية البشرية لكل أفراد الأسرة خاصة الشباب منهم.
- حماية النساء في الأسرة من العنف وذلك عبر برامج للتوعية بالحقوق وبرامج للتدريب على التكيف الاجتماعي الأسري.
- مساعدة الأسرة على المشاركة في رعاية كبار السن فيها دون أن يؤثر ذلك على أداء أعضاء الأسرة لأدوارهم.
- العمل على أن تعود المرأة إلى ممارسة أدوارها في تربية النشء دون أن تعتمد الأسرة كثيراً على الخدم. فقد أكدت التجارب أن هذا يزيد من تماسك الأسرة.
- التوعية بالمشكلات الإنجابية (بما في ذلك التوعية بطبيعة العلاقات الجنسية في نطاق الزواج).
- توفير كل سبل الحماية الصحية للمرأة أثناء فترة الحمل وبعده.
- توفير كل سبل الرعاية الصحية للأطفال الرضع.
- العناية بالتعليم قبل الإلزامي للأطفال.

3. آليات التنفيذ للسياسات العامة:

- أهمية البحث والتقصي من أجل فهم المخاطر والتحديات التي تواجه الأسرة. ومن هنا تظهر أهمية إنشاء الأجهزة التي تهتم بشئون الحماية الأسرية (لجان الأسرة- لجان المرأة- أو مجالس الأسرة والمرأة).

- تلعب التشريعات دوراً هاماً في تكوين الإطار القانوني الذي يلزم جميع الأطراف بقضايا الأسرة والمرأة. فمن ذلك مثلاً إصدار قانون لحماية حقوق المرأة، وقانون لحماية حقوق الطفل، وضمان التمثيل السياسي للمرأة عبر التشريعات السياسية.
- توفير التمويل اللازم لتنفيذ البرامج، ولذلك فقد كشفت التجارب عن أن مزيداً من النمو الاقتصادي يجب أن ينعكس في مزيد من الحماية. ولذلك فإن نسبة معينة من الدخل القومي يجب أن توجه لبرامج حماية الأسرة.
- تعد الحوكمة الرشيدة التي تعتمد مبادئ الشراكة والشفافية والنزاهة ضرورة من ضرورات نجاح سياسات الحماية بشكل عام والأسرة بشكل خاص، بل وكل برامج التنمية.
- للمجتمع المدني دور كبير في تنفيذ سياسات الحماية خاصة في مجال حماية كبار السن وتمكين المرأة.
- كما أن شراكة القطاع الخاص والمجتمع المحلي تؤدي دوراً مكملًا وهاماً في هذا الصدد.

4. التقويم والمراجعة:

- تعتبر المرونة آلية مراجعة هامة لسياسات الحماية. فالظروف المتغيرة تفرض إعادة النظر بشكل دائم في سياسات حماية الأسرة.
- إجراء دراسات تقييمية دورية لآثار ومردود سياسات الحماية، ومراجعة السياسات في ضوء نتائج هذه الدراسات.

- العمل على الاستفادة من مشاركة المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في عملية التقويم المستمرة.

* * *

الهوامش:

1. البنك الدولي، التقرير السنوي لعام 2013م "عالم بلا فقر: إنهاء الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك، متاح علي الموقع التالي:
http://siteresources.worldbank.org/EXTANNREP2013/Resources/93048871377201212378/93058961378757581347/WorldFreeOfPoverty_AR.pdf
2. A. Bonilla García and J.V. Gruat, *Social Protection*, ILO, Geneva, November, 2003, pp. 19-21
3. انظر حول مهددات التماسك الأسري في عصر العولمة، الفصل الثالث من الكتاب التالي: أحمد زايد، الأسرة العربية في عالم متغير، منشورات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2012م.
4. A. Bonilla García and J.V. Gruat, *op.cit.* pp3-4
5. Sarah cook & Huck-Ju Kwon, Economic Reform and Social Protection in East Asia, This paper will be presented at RC19 annual at Florence University, 6 -8 September 2007, pp.17 -18
6. المرجع السابق، ص 15.
7. الأسرة اليابانية علي حافة التغير، 2013/11/6، متاح علي الرابط التالي:
<http://www.nippon.com/ar/currents/d00095>

8. Sarah cook & Huck-Ju Kwon, *op.cit* p17.
9. Goodman, R., & Peng, I. (1996). The East Asian Welfare States: Peripatetic Learning, Adaptive Change, and Nation-Building. In G. Esping-Andersen (Ed.), *Welfare State in Transition: National Adaptations in Global Economies*. London: Sage.pp. 193 – 196
10. Goodman, R., & White, G. (1998). Welfare Orientalism and the Search for an East Asian Welfare Model. In R. Goodman, G. White, & H. J. Kwon (Eds.), *The East Asian Welfare Model: Welfare Orientalism and the State*. London: Routledge.p.92
11. Sarah cook & Huck-Ju Kwon, *op.cit*.p.3
12. Social security system An Aging Society and its impact on social security, online: www.web-Japan.org
13. National Institute of population and social security, social security in Japan, family policy and policy for people with disability.2011

14. National Institute of Population and Social Security Research (IPSS), Social Security in Japan (2011 edition), March 2011, URL:
http://www.ipss.go.jp/mail/e_sendmail/mail.html

15. Koichiro Yamauchi, Aging in Japan National Policies, Regional Issues, and Local Government Measures: Making It Possible to Continue Living in a Familiar Environment with a Sense of Security, URL:
<http://longevity.ilc-japan.org/pdf/doc0605.pdf>.

16. المرجع السابق.

17. المرجع السابق.

18. Widjaja, M. and R. A. Simanjuntak (2010), 'Social Protection in Indonesia: How Far Have We Reached?', in Asher, M. G., S. Oum and F. Parulian (eds.), Social Protection in East Asia – Current State and Challenges. ERIA Research Project Report 2009-9, Jakarta: ERIA. pp.157-181

19. اندونيسيا، تحديات سياسة الاستهداف الاجتماعي ومكافحة الفقر، متوفر على الموقع التالي: <http://www.albawabhnews.com/230734>

20. Widjaja, M. and R. A. Simanjuntak, op.cit, pp.157-181
21. Athia yumna, vita febiany, muhammad syukri and paola pereznieta, The Politics of gender and social protection in Indonesia: opportunities and challenges for a transformative approach, overseas development institute, background notes, 2012
22. الجمعية العامة للأمم المتحدة، التقرير الوطني لإندونيسيا، يونيه، 2012م.
23. The importance of reproductive health Education and Service for young people in Indonesia, online: [www. Jhaph. edu/research/centers](http://www.Jhaph.edu/research/centers) and. Institute.
24. State Ministry of women's Empowerment, Women in Development Republic of Inonesia, 2001.
25. Statistics from the Economic Planning Unit, "The Malaysian Economy in Figures 2008.
26. الأمم المتحدة، مجلس حقوق الإنسان، تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ١٥ اقرار مجلس حقوق الإنسان: ماليزيا، شباط/فبراير ٢٠٠٩ – جنيف.
27. Ministry of National Unity and Social Development Malaysia, The welfare of children and family, October 2000:

<http://www.icsw.org/global-conferences/sulaiman.htm>

28. Sim, O. F. and T. A. Hamid (2010), 'Social Protection in Malaysia – Current State and Challenges Towards Practical and Sustainable Social Protection in East Asia: A Compassionate Community', in Asher, M. G., S. Oum and F. Parulian (eds.), *Social Protection in East Asia – Current State and Challenges. ERIA Research Project Report 2009-9*, Jakarta: ERIA. pp.182-219.

29. Saidatulakmal Mohd, *Social protection in Malaysia, Economic and social commission for Western Asia (ESCWA)*, Arab Forum on social policy, Beirut, 28-29 October 2009.

30. جوزيف ستجليتزر، *المعجزة الماليزية*، ترجمة: أمين على، بروجيكت سنديكيت، سبتمبر 2007.

<http://www.project-syndicate.org/commentary/stiglitz91/Arabic>

31. بكدي فاطمة و زيدان محمد، *دروس مستفادة من التجربة الماليزية في مكافحة الفقر*.

www.kantakji.com/media/3972/2116.doc

32. سكينه العكري، ماليزيا واستئصال شأفة الجوع الشديد والفقر المدقع،
صحيفة الوسط البحرينية - العدد 1087 - الأحد 28 أغسطس
2005م الموافق 23 رجب 1426هـ.

33.DIVISION FOR SOCIAL POLICY AND
DEVELOPMENT DEPARTMENT OF ECONOMIC
AND SOCIAL AFFAIRS, Approaches to Family
Policies: A Profile of Eight Countries, UNITED
NATIONS, NEW YORK, 2001, pp.33 – 48.

34. أنظر حول الاهتمام بالمرأة المعيلة:

-Martin Evans, Single Mothers in Malaysia: social
protection as an exercise of definition in search of
solution, ***International Conference: “Social
Protection for Social Justice” Institute of
Development Studies***, UK 13–15 April 2011.

- برامج ماليزية للاستغناء عن الخادمت، متاح علي الموقع
التالي:

<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2>

013/1/20

35. انظر المراجع الموجودة في هامش رقم 30 و 31 و 32.

36. Social Statistics Bulletin Malaysia (2010).

37.Zaimi bin Abdul Rani, SOCIAL WELFARE POLICIES AND SERVICES FOR THE ELDERLY: A COUNTRY REPORT (MALAYSIA):for The 5th ASEAN & Japan High Level Officials *Meeting on Caring Societies, Collaboration of Social Welfare and Health Services, and Development of Human Resources and Community, Community Services for the Elderly* ,
27 – 30 August 2007, Tokyo, Japan

38.Suhaimi Abd Samad ;Halimah Awang & Norma Mansor, Population Ageing and Social Protection in Malaysia, Malaysian Journal of Economic Studies 50(2): Population Ageing and Social Protection in Malaysia,pp. 139-156, 2013.

39.الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية مصاحبة
للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي
الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 30 حزيران/يونيه
2010.

40.World Bank, China, New Global Poverty, Estimate,2008.

41.M. Ravallion and S. Chen; China (uneven) progress Against Poverty, Journal of Development Economics, 2005.

42. الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرجع سابق.

43. المرجع السابق.

44. Juwei, Z. (2010), 'Social Protection in China: Current Status and Challenges', in Asher, M. G., S. Oum and F. Parulian (eds.), *Social Protection in East Asia – Current State and Challenges*. ERIA Research Project Report 2009-9, Jakarta: ERIA. pp.371-398.

45. جمهورية الصين الشعبية، المجلس التنفيذي – الدورة الثالثة بعد المائة، برنامج الفرص الإستراتيجية القطرية المستند إلى النتائج، تمكين السكان الريفيين من التغلب علي الفقر، مذكرة إلى ممثلي الدول الأعضاء في المجلس التنفيذي، الدورة الثالثة بعد المائة، روما: 14 - 15 سبتمبر/أيلول - 2011 .

46. الأمم المتحدة، الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، وثيقة أساسية مصاحبة للتقرير الثاني لجمهورية الصين الشعبية عن تطبيقها للعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مرجع سابق ص 48.

47. Barbara H. Settles, Xuewen Sheng, Yuan Zang and Jia Zhao, *THE ONE CHILD POLICY AND ITS IMPACT ON*

CHINESE FAMILIES, This paper is partially based on a previous one prepared for XV World Congress of Sociology, Brisbane, Australia, July, 7-13, 2002. Research Committee on Family, the Handbook of Families in Chinese Societies.

48. Cassandra Bluett, *the One Child Policy: China's Solution*, <http://www.e-bookspdf.org/download/china-one-child.html>

الدراسة الرابعة

الدكتورة سهى طبال



- أردنية الجنسية.
- حاصلة على درجة الدكتوراه في التربية الخاصة من الجامعة الأردنية.

الحماية الأسرية في

التجارب

الحماية الأسرية في التجارب البريطانية والأمريكية والنرويجية

إعداد

الدكتورة سهى طبال

دكتوراه في التربية الخاصة من الجامعة الأردنية

المقدمة:

يتم الاحتفال باليوم الدولي لللاعنف، في 2 أكتوبر/تشرين الأول من كل عام، وقد تم تحديده لإحياء ذكرى ميلاد المهاتما غاندي، الذي ألهمت فلسفة ورسالة اللاعنّف الخاصة به أشخاصاً وحركات لا تعد ولا تحصى للمطالبة بالحرية والحقوق المدنية، وهذا اليوم يشجعنا جميعاً على تجديد الالتزامات بالقضاء على العنف ضد الأطفال مع ازدياد إدراكنا لمعاناة ملايين الأطفال الذين يتعرضون للعنف على أساس يومي في جميع أنحاء العالم - في المدارس، وفي المجتمعات المحلية وفي منازلهم، في كثير من الأحيان وراء أبواب مغلقة وبعيداً عن الأنظار - وعلى التفكير في وجود العنف في حياة كل واحد منا.

يؤثر العنف على الصحة البدنية والعقلية للأطفال في نواح كثيرة، سواء على المدى القصير أو على المدى الطويل، فهو يعوق قدرتهم على التعلم والانخراط في المجتمع، ويعوق انتقالهم إلى مرحلة البلوغ، وقد تكون له تأثيرات عديدة في وقت لاحق في الحياة.

في كثير من الحالات، تتم ممارسة العنف والإساءة ضد الأطفال من قبل شخص معروف للطفل، مثل أحد الوالدين أو أحد أفراد العائلة، أو مقدم رعاية أو معلم أو صاحب عمل أو صاحب سلطة - وأحياناً من قبل أطفال آخرين، ويتم الإبلاغ عن عدد صغير فقط من الحوادث والتحقيق فيها، ويتم تحميل عدد قليل من الجناة المسؤولية.

نحن نعرف بشكل قاطع أن العنف ضد الأطفال ليس أمراً حتمياً، كما أنه ليس مبرراً أو مقبولاً لأننا ببساطة نعتقد أنه من المستحيل تجنبه أو منعه.

لذا، تسعى الدول إلى تحقيق حياة فضلى لأسرها من خلال توفير بيئة اجتماعية وثقافية وقانونية تعزز أمنها وتوفر لها الحماية من التفكك والعنف، ويتطلب ذلك تنفيذ العديد من البرامج التي تمتد من الوقاية الهادفة إلى تعزيز السلوك الإيجابي داخل الأسرة، وتقليل عوامل الخطورة فيها، والكشف المبكر عن الإساءات المحتملة لدى أفرادها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معه، إلى الحماية التي تستوجب السعي إلى زيادة كفاءة الدول وسرعة استجابتها بعد الكشف عن وجود الإساءات، وذلك بتوفير الخدمات عالية الجودة، كما تتطلب الحماية العمل على تنمية الموارد البشرية العاملة في هذا المجال، وتطوير التشريعات والقوانين لتنسجم مع رسم التوجه العام للسياسات والبرامج والخطط الإجرائية المتعلقة بحماية الأسرة، والحرص على تنسيق وتوجيه الجهود المعنية بحماية الأسرة.

تتناول هذه الورقة التجارب البريطانية والأمريكية والنرويجية في مجال حماية الأسرة وتستخلص الطرق الأكثر فاعلية وملاءمة للوضع العربي (يونيسيف، 2013)

المملكة المتحدة

نظرة تاريخية:

لقد سعت التجربة البريطانية إلى حماية الأطفال وأسرهم من خلال سن القوانين والتشريعات التي من شأنها أن تُقلل من المخاطر التي يتعرضون لها، وحدث ذلك بشكل تدريجي، ففي عام 1802، أصدر البرلمان البريطاني قانوناً لتحديد الحقوق التي يُمكن للأطفال أن يعملوا بها، ومنع القانون عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن تسع سنوات، ومنع إجبار الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 14 عاماً من العمل بعد الساعة التاسعة مساءً، ومن ثم صدر قانون محالج القطن عام 1819، والذي منع عمل الأطفال دون التاسعة من العمل في معامل النسيج، ومنع عمل الأطفال دون 16 عام لأكثر من 72 ساعة أسبوعياً، وحدد قانون محالج القطن لعام 1831، ساعات عمل الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 ساعة بـ 12 ساعة يومياً.

في عام 1833، تشكلت لجنة ملكية لدراسة وضع العمال، وتمخض عن اللجنة سن قانون المصنع لعام 1833، والذي حدد ساعات عمل الأطفال الذكور بعمر تسع سنوات، والفتيات بعمر 13 سنة في المناجم والمعامل، وحدد ساعات عملهم بـ 48 ساعة أسبوعياً، على أن تكون من بينها ثلاث ساعات دراسة يومية.

ومع حلول عام 1934، أُلغيت قوانين الفقراء بموجب لائحة مُعالجة البطالة التي بدأ العمل بها منذ العام 1934، ونجحت الحكومة بحلول عام 1937، في استيعاب كافة الفقراء سليمي الأجسام في العمل، وبقي 13% من السكان هم من يستلمون إعانة الفقراء، وأُلغي في عام 1948 نظام قانون

الفُقراء بموجب ديباجة قانون دولة الرفاهية الحديثة وتمير قانون الإعانة الوطني، وقانون مؤسسة الصحة العامة لعام 1946 (الوئلي، 2009).

وفي الوقت الحالي لا يُوجد قانون واحد في المملكة المتحدة يُغطي حماية الطفولة ولكن بدلاً من ذلك عددٌ كبير من القوانين المُوجهة والتي يجري تعديلها وتطويرها وتحديثها أو إلغاؤها باستمرار، ولأن وجود القانون أو التشريع يُعد بمثابة سند يحمي الأسرة بشكل عام والطفل بشكل خاص، فيما يلي استعراض لأهم القوانين ذات العلاقة والتي طُوّرت في المملكة المتحدة، وأسهمت بشكل كبير في توفير الحماية للأطفال وذويهم حتى وقتنا الحالي:

أولاً- قانون الأطفال والأشخاص الصغار لعام 1933:

وهو أحد القوانين القديمة لحماية الطفل، ويتضمن أجزاء لازالت تُطبق حتى يومنا هذا، ويُغطي القانون قائمة من الجرائم ضد الأطفال.

ثانياً- قانون الأطفال 1989:

يُبنى نظام حماية الطفل الحالي على قانون الطفل لعام 1989، ويُغطي القانون المُقاطعات الأربع في بريطانيا، ورغم أن هناك قوانين فرعية للمقاطعات المختلفة، إلا أنها تتشارك جميعها في المحتوى، وهي:

- قانون الطفل 1989 لإنجلترا وويلز.
- قانون الطفل لإيرلندا الشمالية 1995.
- قانون طفل سكوتلندا 1995.

مبادئ القانون:

- رفاه الطفل هو الأساس عند صنع أي قرار حول تنشئة الأطفال، ويُطلق عليه بـ "المبدأ الأساسي".
- لا بُد أن تُؤكّد المحكمة على أن مشاعر الطفل ورغباته ينبغي أن تكون لها الأولوية ما لم تتعارض مع مصلحته.
- لا بد من الحرص كل الحرص على بذل ما يُمكن للمُحافظة على بقاء الطفل مع أسرته والمُحافظة على الروابط الأسرية.
- مسؤولية التنشئة تُعرّف بأنها "الحقوق، والواجبات، والقوى، والمسؤوليات التي وبموجب القانون ينبغي أن تكون مسؤولية الوصاية على الطفل وممتلكاته لأسرته".

مسؤولية السلطة المحلية:

لقد وضع قانون الطفل لعام 1989 معايير السلطات المحلية والمحاكم التي يمكن أن تحكم رفاه الأطفال، والتي تفرض على السلطات المحلية واجب القيام بما يلي:

- تقديم "خدمات للأطفال الذين يحتاجونها، وأسرهم وغيرهم".
- بحث "ما إذا كان هناك سبب معقول يدعو للاشتباه بأن الطفل الذي يعيش في منطقتهم أو وُجد فيها يُعاني من أذى حقيقي".

تعريف الأذى:

لقد عرّف قانون الأطفال لعام 1989 "الأذى" على أنه يعكسُ الإساءة (بما فيها الإساءة الجنسية والأشكال غير الجسدية من الإساءة) أو الاعتلال الصحي (الجسدي أو العقلي) أو التطوري (الجسدي، الذهني، الانفعالي، السلوكي، أو الاجتماعي).

"الإساءة المُحددة" لم تُعرّف في القانون، رغم أنها تعكس للمحكمة بأهمية مقارنة صحة وتطور الطفل بما يُتوقع أن يكون الوضع عليه مقارنة بطفل آخر.

تعليمات قانون الأطفال 1989:

في إنجلترا، وقر القانون تعليمات لمُساعدة المُختصين على تحديد الأطفال المُعرضين للخطر، حيثُ تم نشره في البداية عام 1991، والنسخة الحالية منه تحمل اسم: لنعمل معا على حماية أطفالك دليل المشترك لتحفيز رفاه الأطفال (HM Government, 2003).

تتناول التعليمات ما يلي:

- تعريف الإساءة والإهمال للطفل.
- ما ينبغي على الجهات التنفيذية اتخاذه من إجراءات لحماية الأطفال.
- الأدوار والمسؤوليات.
- مُتطلبات لوائح حماية الطفل الوطنية.
- عملية مُراجعة الحالات الخطيرة (التي يتم لتخاذها بعد وفاة الطفل أو تعرضه لإصابة خطيرة).

ما الذي تغير مع صدور القانون:

أ) في مجال حقوق الطفل:

لقد صادقت المملكة المتحدة على اتفاقية حقوق الطفل (الأمم المتحدة، 1989) في عام 1991، وعلى الرغم من ذلك، لم يتم التطرق إلى الاتفاقية وبنودها صراحة في قانون المملكة المتحدة، فيما كانت ويلز هي المقاطعة الوحيدة التي عكست مبادئ اتفاقية حقوق الطفل في قوانينها ذات العلاقة.

ب) في مجال الحماية في التعليم:

يتضمن قانون التعليم لعام 2002 شرطاً يلزم المدارس والمعنيين بها من تنظيم البيئة المدرسية بطريقة آمنة تضمن حماية الطفل وتحقيق الرفاه لكافة الأطفال.

ولم يأت قانون الأطفال عام 2004 ليُلغى القانون السابق أو حتى يُعَدّل ما ورد في قانون الأطفال 1989، وغطّى إنجلترا وويلز بقسمين مُنفصلين:

- الإعلان عن منصب مُفوّض للطفولة في إنجلترا.
- إيكال مهمة تعيين مدير خدمات الأطفال إلى السلطات المحلية المعنية بتقديم الخدمات، هذا ونشرت الحكومة المُتطلبات الوظيفية اللازمة لشغل كل وظيفة وذلك في أبريل 2012م.

وأخيراً، فإن هذا القانون وضع للمعنيين بحماية الطفل الأساس القانوني، وأوكل إليهم مهمتى التحقيق والمُتابعة، وذلك لحصر كافة حالات وفيات الأطفال في كل منطقة على حدى.

ثالثاً - القوانين التي جاءت لحماية الأطفال من الكبار الذين يُشكلون خطراً عليهم:

أ) الجرائم الجنسية:

- قانون المُجرّمين بقضايا جنسية للعام 1997م.
- قانون الجرائم الجنسية لعام 2003 (المُعدل عام 2012).
- نظام الجرائم الجنسية 2008م.

ب) ختان الإناث:

تعرضت أكثر من 125 مليون فتاة وامرأة على قيد الحياة لختان الإناث في 29 بلداً في أفريقيا والشرق الأوسط حيث يتركز هناك بشكل كبير، وهناك 30 مليون فتاة يواجهن التعرض للختان في غضون العقد المقبل.

وبحسب نائبة المدير التنفيذي لليونيسف، غيتا رأو غوبتا فإن الختان: "يمثل انتهاكاً لحقوق الفتيات في الصحة الرفاه وتقرير المصير، ومن الواضح بأن التشريعات وحدها لا تكفي، بل إن التحدي الآن هو السماح للفتيات والنساء والفتيان والرجال بالتحدث عنه بشكل علني وصريح وإعلان أنهم يريدون التخلي عن هذه الممارسة الضارة".

http://www.unicef.org/arabic/protection/24267_69887.html

ونظراً لوجود العديد من الجاليات من أصول أفريقية في بريطانيا بصورة جعلت ختان الإناث مُنتشراً بينهم، صدر قانون ختان الإناث لعام 2003م ليُجرّم ختان الأنثى.

ج) العنف المنزلي:

قانون ضحايا ومُداني العنف المنزلي لعام 2004، والمُعدل عام 2012.

د) الفحص والمنع:

- قانون الشرطة والجريمة الخطيرة المنظمة 2005.
- قانون حماية المجموعات الضعيفة 2006: وكان استجابة من الحكومة لتقرير تحقيق بيتشارد (Bichard, 2004)، والذي اختبر إجراءات الفحص بعد مقتل طفلة اسمها جيسكا شامبان البالغة من العمر 10 سنوات عام 2002، وهو ما أدى للتشديد على معايير اختيار العاملين مع الأطفال، ويُطور القانون ويضع أُطر العمل الخاصة بمركز حماية الأطفال من الاستغلال والإنترنت، ويتضمن أحكاماً لتطوير نظام التدقيق بهدف وقف البالغين الذين يُظهرون خطراً على عملهم مع الأطفال.

- قانون حماية المجموعات الضعيفة 2006م.

هـ) الزواج عُنوة:

قانون الزواج عُنوة (حماية مدنية) 2007: منح الحق للحكومة والسلطة لصنع القرارات التي من شأنها حماية ضحايا الزواج عُنوة والمُساعدة في إخراجهم من أوضاعهم، ورغم أن هذا القانون لم يُجرم من يُزوّج الأطفال عُنوة، إلا أنه يَسّر الوصول للمحاكم للحصول على الخدمة (NAPCC, 2014)

دلائل عملية على تفعيل القوانين في المملكة المتحدة:

في عام 2013، أعلن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أن شركات تزويد خدمات الإنترنت في البلاد ستجب تصفح المواقع الإباحية بشكل آلي عن معظم الأسر البريطانية، إلا إذا اختارت هذه الأسر تصفحها، ونقل راديو هيئة الإذاعة البريطانية (بي بي سي) عن كاميرون قوله "إن الدخول إلى المواقع الإباحية التي تصور حالات الاغتصاب سيصبح غير قانوني في إنجلترا وويلز، كما هو الشأن في اسكتلندا، محذرا من أن الدخول إلى المواقع الإباحية على الإنترنت "يقضي على الطفولة"، ودعا رئيس الوزراء البريطاني إلى وضع بعض مفردات البحث "المثيرة" في الإنترنت على "القائمة السوداء"، ما يعني أن نتائج البحث في موقعي "جوجل وبينج" لن تؤدي للباحث عنها بأي نتيجة، وأضاف أنه يتوقع حدوث خلاف مع بعض شركات تزويد خدمات الإنترنت التي قال إنها لا تقوم بما يكفي لتحمل مسؤوليتها برغم أنها ملزمة أخلاقياً بالقيام بذلك، وحذر كاميرون من أنه قد يضطر لاتخاذ إجراءات قسرية من خلال تغيير القوانين السارية، موضحاً أنه إذا وجدت صعوبات فنية، فإن الشركات المعنية ينبغي أن تستخدم عقولها الجبارة لتذليلها، وقال كاميرون إنه سيتم بشكل آلي تركيب أجهزة غرلة سهلة

الاستخدام للمشاركين الجدد في الإنترنت وذلك بحلول نهاية العام، ولو أنهم قد يختارون إغلاقها وعدم تفعيلها، داعياً أيضاً إلى ضرورة وجود صفحات تحذيرية مزودة بأرقام هاتفية إذا حاول الناس البحث عن مواد غير قانونية، وأضاف كامبيرون "لا أريد أن ألقى هذا الخطاب لأكون واعظاً أخلاقياً أو أثير المخاوف ولكن أشعر، وبعمق، بصفتي سياسياً وأباً بأن الوقت قد حان لاتخاذ إجراءات معينة، يتعلق الأمر بكل بساطة بكيفية حماية أطفالنا وبراءتهم"، وفي هذا السياق، ستتصل شركات تزويد خدمات الإنترنت بملايين المشاركين الحاليين وعرض إمكانية تركيب أجهزة لغربلة المواد الإباحية تكون سهلة الاستخدام. من جهتها، قالت مستشارة كامبيرون كلير بيرري: إذا اختار بعض المشاركين عدم الضغط على أي من الخيارين أي خيار تفعيل جهاز الغربلة أو عدم تفعيله، فإن الجهاز يفعل بشكل آلي. وأضافت بيرري في تصريح لراديو الـ (بي بي سي) أن أجهزة الغربلة ستحدث فرقاً، مضيفاً أن قنلة تلميذات المدارس في بريطانيا دخلوا قبل ارتكاب جرائمهم إلى مواد إباحية مسموح بها قانوناً قبل الانتقال إلى صور استغلال الأطفال والإساءة إليهم. ووافقت كبريات شركات تزويد خدمات الإنترنت على تركيب أجهزة غربلة، ما يعني أن 95 في المائة من الأسر البريطانية ستكون مشمولة بهذا المشروع.

<http://www.shreet.net/reports/535-2011-10-11-09-14->

54

من جهة أخرى وفي عام 2014 حظرت ملصقات إعلان عطر "روغ" لنجمة البوب ريهانا في بريطانيا بالمناطق التي يمكن أن يتواجد فيها الأطفال، ويرجع السبب إلى ظهورها شبه عارية وهذا ما يقدمها بطريقة مثيرة جنسياً.

وقالت "هيئة معايير الإعلان" في بريطانيا أنها فرضت قيوداً على وضع الملصق، بعدما قدمت شكوى تدعي أن الصورة مهينة للمرأة وليست مناسبة للأطفال.

وقضت الهيئة بعدم ظهور الإعلان مرة أخرى دون قيود، إضافة إلى عدم وضعها في أماكن تواجد الأطفال.

<http://www.maroctelegraph.com/2014/06/%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%A7-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%8A>

الولايات المتحدة الأمريكية

يُقسم تاريخ حماية الطفل في أميركا إلى ثلاثة عصور، امتد الأول من زمن الاستعمار عام 1875 ويُطلق عليه البعض عصر ما قبل تنظيم حماية الطفل، أما العصر الثاني فامتد عام 1875 وحتى 1962، وشهد تطوير ونمو تنظيم حماية الطفل من خلال مُجتمعات حماية الطفل غير الحكومية، فيما اعتبر البعض عام 1962 بداية العصر الثالث أو الحديث: عصر خدمات حماية الطفل التي ترعاها الحكومة.

شهدت ستينيات القرن الماضي، بدايات الاهتمام بالإساءة للطفل، ولعب الأطباء دوراً مهماً في هذه النهضة، وقبل الستينيات، قَدّمت المدارس الطبية القليل من التدريب أو لم تُقدّمه حول الإساءة للطفل، وكان القطاع الطبي بشكل عام صامتاً تجاه هذه القضية، وحتى أطباء الأطفال كانوا يجهلون التعامل معها، إلى أن حدث أمرٌ أشعل الاهتمام الطبي بالإساءة وهو مقالة نُشرت عام 1946 من قبل طبيب أشعة أطفال اسمه جون كافي، تحدث فيها عن ستة أطفال صغار عانوا من ورم دموي وكسور في الذراعين والساقين، ورغم أنه لم يتحدث عن أي طفل تعرض للإساءة، إلا أنه لَمَح حولها، ورغم أن تلك الحادثة كانت عاصفة صغيرة، إلا أنها كانت مُفيدة لأطباء الأطفال، ووجّهت الاهتمام إلى أصل الإساءة لبعض إصابات الطفولة، وتوجّه هذا الاهتمام في عام 1962 بنشر لمقالة مُتلازمة ضرب الطفل، والتي كتبها طبيب الأطفال هنري كمبر وزملاءه.

لقد لعب كمبي دوراً في لفت الإنتباه الوطني إلى موضوع الإساءة للطفل في الستينيات والسبعينيات.

لم يكن عام 1962 هو بداية التعرف على مُتلازمة ضرب الطفل فحسب، وإنما عام ظهور التشريعات المعنية بحماية الطفل من الإساءة، ففي نفس العام عقد مكتب الأطفال الفدرالي اجتماعين لتحديد كيفية مُساعدة المكتب بفاعلية أكبر للاستجابة إلى الإساءة للطفل، وأوصى المشاركون في الاجتماعات بضرورة تطوير قوانين تُلزم الأطباء بتقديم تقارير في حال الاشتباه بوجود إساءة تُهدد أمن الطفل ورفاهه، ومع حلول عام 1967 كان لدى جميع الولايات قوانين حول الإساءة.

ومنذ ذلك العام، أصبح اهتمام القطاع الطبي بالإساءة للطفل أكبر، وكذلك الإعلام، حيثُ بدأ الإعلام بتناول حالات تستحقُ الاهتمام، فرغم وجود من كانوا يُقتلون من الإساءة، إلا أن الإعلام كان يُعتم على أخبارهم.

اتخاذ الحكومة الفدرالية الدور القيادي:

لقد لعبت الحكومة الفدرالية حتى عام 1974 دوراً رئيسياً وعملياً في حماية الطفل، وتم تأسيس مكتب الأطفال عام 1912، وقَدَّم المكتب اهتماماً قليلاً بالإساءة حتى الستينيات، وقَدَّم قانون الحماية الاجتماعية لعام 1935، وكذلك القانون المعدل عام 1962 الدعم المادي للتوسع في خدمات رفاه الطفل، ولعب الكونغرس الأمريكي دور القيادة مع مرور قانون حماية وعلاج الطفل المعرض للإساءة الصادر عام 1974 Child Abuse Prevention and Treatment Act (CAPTA)، وهو الذي قَدَّم الدعم الحكومي لزيادة استجابة الولاية للإهمال والعقاب الجسدي والعنف الجنسي، واهتم القانون على وجه الخصوص بتطوير آلية البحث والتبليغ، وبالإضافة إلى ذلك قَدَّم الدعم والتدريب للمراكز الإقليمية مُتعددة التخصصات، والتي تُركز على الإساءة والإهمال ضد الطفل، وانتقلت لاحقاً مسؤولية تنفيذ القانون ومُتابعته إلى مؤسسة جديدة هي المركز الوطني لقضايا الإساءة والإهمال للطفل، حيثُ قَدَّم المركز الدعم للعديد من الدراسات حول سوء المُعاملة، وأطر العمل في مجال حماية الطفل.

في عام 1978، تم سحب ما بين 25-35% من أطفال الأمريكيين الأصليين من أسرهم بسبب تعرضهم للإساءة أو العنف، حيثُ تم سحب بعض الأطفال الأمريكيين من آبائهم بسبب الإساءة أو الإهمال، ومن ثم وضعهم في دور خاصة أو إيكال مسؤولية رعايتهم إلى أسر مُحتضنة أو

الحاقهم بمراكز إقامة دائمة، وفي عام 1978، سنّ الكونغرس قانوناً لرفاه الأطفال الهنود، وذلك لخفض نسبة الأطفال الأمريكيي الأصل الذين يتم سحبهم من منازلهم بسبب الإساءة أو الإهمال (Myers, 2008)

دلائل عملية على جدية العمل بحماية الأسرة في الولايات المتحدة الأمريكية:

في الأونة الأخيرة، انطلق حراك حول مناهضة الإجهاض في الولايات المتحدة الأمريكية، حيثُ قدم التيار الجمهوري المحافظ في أمريكا مقترح قانون لمجلس النواب يقضي بعدم تعويض شركات التأمين لعمليات الإجهاض، ومع أن هذا القانون سيتم عرضه على الغرفة الأخرى للكونغرس، و يمكن أن يجد معارضة قوية من قبل الديمقراطيين، إلا أن مجرد طرح مشروع قانون بهذه الصيغة، يعطي صورة للجدل المجتمعي حول قضية الإجهاض في المجتمع الأمريكي، وحجم الإبداع والاجتهاد في تحويل هذه الأفكار إلى قوانين وسياسات عمومية بين مكونات المجتمع الأمريكي، فبعد أن نجح الجمهوريون في يونيو الماضي في تمرير قرار في مجلس النواب بمنع الإجهاض في 20 أسبوع من الحمل، جاء هذا القانون الجديد ليجعل منع استعمال المال العام في عملية الإجهاض، كلياً ودائماً، وبل وممتداً حتى إلى القطاع الخاص، مع استثناء حالتين اثنتين فقط، وهي أي حالة تعرض صحة المرأة إلى الخطر، أو حالة الاغتصاب.

<http://www.jadidpresse.com/info.php?info=10052>

وفي مقال كتبه الشيخ عائض القرني يُشَبِّه فيه أنظمة رعاية الولايات المتحدة الأمريكية لرعاياها بأنظمة الإسلام، واستشهد على ذلك بالقصة

التالية:

"عائلة سعودية تتكون من رجل مبتعث إلى الولايات المتحدة الأمريكية من قبل معهد الإدارة ليستكمل دراسته لمرحلة الماجستير، ومرافقة له وهي زوجته، وبنيت تبلغ من العمر 8 سنوات، وابن يبلغ من العمر 6 سنوات.

سكنت العائلة في البداية في مدينة رتشموند بولاية فرجينيا، وكان الزوج يقوم بالاعتداء على زوجته من فترة إلى أخرى بالضرب والشتم، وكانت الزوجة تستغيث وتستجد بالجيران من السعوديين، الذين بدورهم يقومون بالاتصال به والطلب منه بكف الأذى عن زوجته، بالإضافة إلى الاتصال بأقارب الزوجة في السعودية للوقوف معها وحل مشكلة الزوجين.

انتقلت العائلة إلى ولاية أوهايو، وكالمعتاد ما زال الرجل يمارس الثقافة نفسها، التي تتمثل في الضرب والشتم لزوجته، ولم يتم التدخل من قبل أفراد وأقارب الزوجة أو الزوج لحل المشكلة، مع العلم أن الزوجة طالبت إخوانها ووالدها بالتدخل لرفع الظلم عنها، ولكن لم تقابل إلا بالرفض والتوبيخ والتهديد من قبلهم، وبعد أن تقطعت السبل بتلك السيدة قررت وضع حد لما تتلقاه من ألم جسدي ونفسي مستمر لها ولأبنائها وذلك بالاتصال بقسم الشرطة، والإبلاغ عن زوجها. خلال دقائق معدودة وصلت أكثر من خمس دوريات أمريكية إلى منزل العائلة السعودية، وتم التحقيق مع الزوجين بشكل منفرد، بالإضافة إلى الأبناء، كل على حدة، ومن خلال التحقيق مع الأبناء تبين للشرطة الأمريكية أن الوالد اعتاد ضرب والدتهم وكيل الشتائم، وبناء على التحقيق تم حجز الأب في قسم الشرطة، وتم نقل الزوجة هي وأولادها إلى فندق حتى يتم استكمال جوانب التحقيق، وتم وضع حماية كاملة للأسرة، بالإضافة إلى تكليف رجال الشرطة بإيصال

الأبناء إلى المدرسة وإرجاعهم، وحماية السكن الذي تقطنه الأسرة، وصرف بطاقة تحتوي على مبلغ مادي حتى تتمكن العائلة من شراء بعض المستلزمات الضرورية من الأسواق الأمريكية، فيما قامت الملحقة السعودية بتوفير محام ليترافع عن الطالب السعودي المسجون، الذي تم إخراجته من السجن بكفالة مادية حتى يتم الانتهاء من كامل التحقيق وانتهاء المحاكمة. وقامت الشرطة خلال هذه الفترة بأخذ تعهد من الطالب بعدم دخول الحي بأكمله الذي تسكن فيه الزوجة والأولاد، بالإضافة إلى أخذ تعهد بعدم الاقتراب أو التفكير في زيارة الأبناء سواء في المنزل أو المدرسة حتى يصدر القاضي حكمه في القضية.

طلبت الحكومة الأمريكية من السيدة السعودية توكيل محام لكي يترافع عنها في الجلسات، وبعد سؤالها عن التكاليف تبين لها أن التكاليف قد تصل إلى 6000 دولار أميركي، وفي هذه اللحظة انهارت في قسم الشرطة عند سماعها لهذا الخبر؛ إذ أنها لا تملك ذلك المبلغ، بالإضافة إلى خوفها من خسارتها لقضيته ورجوعها إلى زوجها وعائلتها.

كان موجودا لحظة بكائها محاميان أمريكيان، فتبرعا للمرافعة عنها مجانا، وبعد الجلسات والمحاكمة، وبعد توافر الأدلة وشهادة الشهود على الزوج، حكمت المحكمة بأن الزوج مذنب، وأن الزوجة يحق لها الاحتفاظ بالأبناء في حالة الانفصال، هذا وطلبت الزوجة الطلاق من الزوج، وبالفعل تم حصول ذلك.

قامت الحكومة الأمريكية بعد الانتهاء من المحاكمة، بتوفير سكن للسيدة السعودية ودفع الأجرة عنها، وبعد مدة معينة يكون من حق السيدة امتلاك البيت، كما قامت بتوظيف السيدة السعودية في وظيفة تتناسب مع

معتقدها ودينها ويراتب يصل إلى 3000 آلاف دولار في الشهر. بالإضافة إلى تكفل الحكومة الأمريكية بتكاليف دراسة الأبناء في المدارس الأمريكية، وتحمل كامل نفقات دراسة المرأة في الجامعة. مع القيام بإعطائها بطاقة تحتوي على مبلغ مادي شهري يمكنها من شراء المستلزمات الضرورية لها ولأولادها، و تغيير تأشيرة الدخول الخاصة بها من تأشيرة مُرافق إلى تأشيرة لاجئ، مما قد يمنحها في المستقبل الجنسية الأميركية.

http://www.al-osra.net/index.php?option=com_content&view=article&id=471:ihope&catid=38:another-cluster&Itemid=55

النرويج

هناك اهتمام كبير في النرويج بحماية الأطفال، وهناك عدد من القضايا الأساسية المرتبطة بذلك لعل أهمها:

1. التحول من الرعاية إلى الوقاية.

2. استراتيجيات الرعاية والوقاية.

السياسات الأسرية:

لقد كانت نسبة الأطفال واليا فعين من سن الولادة وحتى ما دون الثامنة عشرة عام 1997 الذين يعيشون مع أسرهم 79%، وارتفعت هذه النسبة قليلا في السنوات الأخيرة، وينصب التركيز على الأطفال في السياسة النرويجية وتُعطى الأولوية لهم، وكذلك على المستوى التنفيذي.

تقسيم سياسة الأسرة في النرويج إلى ثلاثة مجالات رئيسية هي:

أولاً - العوائد المادية على الأسر: وهناك العديد من الامتيازات الخاصة بالرعاية الاجتماعية التي تهم الأطفال وأسرهم وتتضمن ما يلي:

- تقديم الدعم المالي لكافة الأمهات اللواتي يعلن أطفالاً تقل أعمارهم عن 16 عاماً، ويغض النظر عن مستوى الدخل، ويتضاعف المبلغ إذا كان الطفل يعيش مع والدته وحدها.
- 10 أشهر إجازة مدفوعة الراتب للأم بعد الولادة مباشرة، وشهر واحد للأب.
- إعفاءات ضريبية وخصومات للأسر التي تضم أطفالاً.

ثانياً - الخدمات المجانية والدعم الأسري:

- الخدمات المجانية لمرحلة ما قبل المدرسة.

- الرعاية الصحية والتأمين الصحي المجاني.
- الصحة السنّية المجانية.
- خدمات التربية الخاصة والتعامل مع التحديات الخاصة في التعامل مع الأطفال.

ثالثاً – التشريعات التي تنظم العلاقة بين الأطراف العامة والخاصة

هناك قانونان لتنظيم العلاقة بين أفراد الأسرة والأطراف الأخرى:

- قانون الأطفال والأم (1981).
- قانون حماية الطفل (1992): وحرص هذا القانون على تقديم الخدمات الوقائية للأطفال ضمن الإطار الأسري بوصفها البديل الأمثل للطفل، وحرصاً على البعد ما أمكن عن عزل الطفل عن أسرته، وأسهم ذلك أيضاً في خفض الكلفة المترتبة على تأسيس جهات لرعاية الأطفال.

لقد اهتم هذا القانون أيضاً بالإشارة إلى عدد من الخدمات التي يمكن أن تُستخدم في الوقاية، وذلك من خلال تحسين ظروف الأطفال والمُساهمة في تمتيتها من خلال تقديم المشورة والإشراف والخدمات حين تتطلب الظروف المنزلية الخاصة بالأطفال ذلك، وينبغي أن تُوفّر الخدمات للطفل والأسرة سواء من خلال الاستعانة بمُساعدين، أو من خلال مُساعدة الأسر في إلحاق الأطفال بدور الحضانة أو رياض الأطفال عند الحاجة، أو تقديم المُساعدة والتدريب داخل المنزل، ويتم العمل على توفير الأنشطة الترفيهية للأطفال

ويُمكن أيضاً توفير الحماية للطفل في بعض الظروف من خلال تعيين زائر منزلي، وكذلك تقديم الدعم المادي اللازم لحماية الطفل.

ملخص الخدمات الوقائية المقدمة لكافة الأسر:

- **النصح:** وتعتمد على حاجات الأطفال والأسر وغيرهم من الأفراد الذين يسعون لحل المُشكلات، ومن المُهم رفع مُستوى تفهم الأشخاص لبعضهم البعض، ولأدوارهم والتوقعات الخاصة بهم، وزيادة التواصل بينهم وتقليل الفوضى التي غالباً ما تغلبُ على الأسر التي تفتقد للمهارات اللازمة.
- **الإرشاد الأسري:** ويُقدّم للأسر الذين يحتاجون إلى توفير ظروف قابلة للتوقع وأقل صراعا لأطفالهم، وعادة ما يتم تناول المشكلات بالتشارك مع الوالدين الذين يُؤثرون بالمُحصلة على الطفل.
- **المُساعدة المالية:** يتم تقديمها للأسر لتعزيز إمكاناتهم وعكس فوائدها على أطفالهم. ويتم تقديمه على صورة ملابس وأدوات رياضية، وتسالي وغيرها من الأدوات الضرورية، ورسوم العضوية، وهكذا...
- **المُساعدة المنزلية:** وتُقدّم للأسر التي تجد صعوبة في إدارة منزلها، وأعمال الاستشارة الأسرية لتحسين الأداء الوالدي والكفاية الوالدية، وتكون الفئة المُستهدفة هي الأسر التي تجد صعوبة في رعاية أطفالها وممن لا يستجيبون بسهولة إلى طُرُقهم.

- **المُساعدة:** وهي من قبل أشخاص غير مُختصين يتم اختيارهم وتعيينهم من قبل حماية الأسرة لمُساعدة طفل مُحدد أو مجموعة مُحدده بهدف مُساعدة الأطفال بتوسعة أفهم وتقوية مُستوى ثقتهم بأنفسهم ودمجهم في أنشطة رُبما لا تكون مرئية، ومُعدّل المُساعدة المُقدم هو أربع ساعات أسبوعياً، ويُمكن أن يتلقى كافة الأطفال حتى سن الثامنة عشرة هذا النوع من الدعم.

- **بيت نهاية الأسبوع:** ويُقدم للأطفال وأسرهم استراحة من الضغط المُترتب على الرعاية الضعيفة والبطالة والتعب والانفصال والطلاق والمشكلات السلوكية وغيرها من الأسباب، وتُقدّم من قبل أسر لديهم مهارات خاصة ومصادر مُناسبة للعمل مع الأطفال والأشخاص الصغار من كافة الأعمار، وتتأول عدداً من المُشكلات، ويُتاح للطفل الاستفادة منها مرة واحدة شهرياً.

- **الروضة المجانية:** وتُقدّم للأطفال الصغار ممن لديهم مشكلات سلوكية وصُعوبات تعليمية، وإعاقات جسدية، أو أولئك الذين لا يتلقون رعاية مُناسبة في المنزل، والهدف منها هو تقديم المُثير والتدريب الاجتماعي والثقة بالنفس، ويمكن أيضاً أن تُساعد رياض الأطفال في تقديم أوضاع اجتماعية مُستقرة للطفل، ويمكن أن تُوفّر لكافة الأطفال حتى سن السابعة من العمر.

- **المُساعدة في الواجبات المنزلية:** وتُقدّم للأسر التي لا يتمكن الوالدان فيها من تطوير أوضاع تعلم إيجابية للطفل، ويتم تقديم التعليم

للأطفال ما بين سن السابعة والسادسة عشرة من العمر، والممولة من قبل حماية الأسرة.

- **الزائر أو المُشرف:** وتم تطوير هذه الطريقة للمحافظة على دور المنزل، وغالباً ما يتقاطع مع الخدمات الأخرى، ويمكن للزائر أو المُشرف زيارة المنزل في أي وقت، وهذه الخدمة غالباً ما تُستخدم في الأوضاع التي يعيشُ الطفل فيها في كنف أسرهم (Tjelflaat, 2000).

كيف تتحقق الحماية الأسرية ومؤشراتها تطبيقاً في التجربة الغربية المتقدمة:

في المملكة المتحدة، هناك تركيز كبير على القوانين التي تُوجه الحماية للطفل، اعتقاداً بأن القانون أو التشريع هو السند الذي يحمي الأسرة بشكل عام والطفل بشكل خاص، وهناك اهتمام بتفعيل القوانين من خلال الإجراءات الوقائية التي من شأنها أن تُسهم في تقليل حدوث الإساءة وبالتالي زيادة رفاه الأطفال وتمكين أسرهم من احتوائهم بشكل أفضل.

في الولايات المتحدة الأمريكية يركزُ الأمر على تأمين المتطلبات المادية للطفل أو المرأة أو المتعرضين للضرر بالدرجة الأولى، وقد يكون الإصلاح أولوية أقل عما هو الحال في النرويج والدول الإسكندنافية مثلاً، ورغم مرور 40 عاماً على الحراك الجاد في مجال حماية الطفل في الولايات المتحدة الأمريكية، والذي قاده فيانسي دو فراسيس، لازال نظام حماية الطفل اليوم يُعاني الكثير من المُشكلات، ويُمكن وصف النظام المعاصر بأنه تطوّر كبيرٌ مُجمّع ومُرقّع لما تم تأسيسه في الستينيات من القرن الماضي. اليوم،

خدمات الحماية مُتاحة في كافة أنحاء الولايات المتحدة الأمريكية، وتُصرف ملايين الدولارات لتحقيق الرفاه للطفل، والآلاف من المُختصين يقومون بما في وسعهم لمُساعدة أولياء الأمور والأطفال المُعرضين للخطر، ولكن، ورغم أن نظام حماية الطفل يحمي الأطفال في كل ساعة من اليوم، ولكن للأسف نادراً ما نسمع عن نجاحات في حماية الطفل في الولايات المتحدة الأمريكية، وبدلاً من ذلك، يتصدر موضوع حماية الطفل الصحف الرسمية والأخبار حين يحدث شيء خاطئ: كإخفاق أخصائيو العمل الاجتماعي في سحب طفل مُعرض للخطر مما أدى إلى وفاته، أو سحب طفل من أسرته لسبب غير مُبرر أدى إلى تفكك الأسرة، وكلا السيناريوين قد لا يعكسان التصرف السليم، ويتطلبان العمل الجاد في حماية الطفل، وقد يكون ذلك سبب ارتباط حماية الطفل لدى بعض العامة بالإخفاقات، والمُفترض أن يحمي النظام الحياة والمستقبل، وأن تتمثل مسؤولية العامل الاجتماعي في حماية الطفل، وحين نعود إلى التاريخ الذي تم استعراضه للعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، من الواضح بأن جهود حماية الطفل التاريخية في الولايات المتحدة الأمريكية هي ليست قصة تعكس إخفاقات وإنما تقدّم وأمل، ولكنها وبكل شفافية أضعف بكثير من التجربة النرويجية التي تتميزُ بشموليتها، وعليه، فإن التجربة الأمريكية تحتاجُ إلى إصلاحات عديدة للنهوض بها.

وأخيراً، يستند الفكر السياسي في النرويج حول الأسرة على مبدأ المُحافظة على تماسك الأسرة، سواء تعلّق الوضع بالأسر العادية أو الأسر في الظروف الصعبة، ويتم العمل قدر المُستطاع على تأهيل الأسرة لتكون المحضن الأساسي لتنشئة الطفل، ويتركز العمل بالشكل الأساسي على الوقاية سواء كانت الوقاية التقليدية من خلال توفير الخدمات المُركزة على الطفل وأسرته وتعزيز مهارات الأسر في التعامل والعمل معه والتواصل معه،

وهذا يتعارض مع التوجه القديم المُركّز على الطفل لوحده من خلال العمل على سحبه عن مصدر الخطر، ولعل أكثر ما يُميّز التجربة النرويجية شموليتها، إذ أنها لا تقتصر على الحماية فحسب، وإنما امتدت لأبعد من ذلك لتُركّز على الوقاية من الإساءة قبل حدوثها، وتوفير الرفاه للأطفال وأسرهم، ومن ثم التركيز على الحماية في حال حدوث الإساءة، وعلى وجود السند القانوني المُنظم لكل ما يرتبط بالحماية.

كيف يُمكن الإستفادة من التجارب الغربية في واقع المُجتمعات العربية:

بنظرة شاملة للتجارب الثلاث، يُمكننا القول بأن النرويج خطت خطوات مُهمّة وقوية في مجال حماية الطفل والتعامل معه كجزء من الأسرة وبالتالي نظرت إلى الأسرة بمنظورها الشمولي، فسعت إلى تدريب وتأهيل الأسر وتوفير الخدمات المُناسبة للطفل والمجانية، بصورة تزيد من فُرص رفاهه، وتُقلل المُسببات التي قد تُعرضه لخطر الإساءة، وذلك من خلال تأمين المُتطلبات الأساسية للطفل ضمن أسرته وبشكل مجاني لا يُرهق كاهل الأسرة، وينظر إلى الطفل كأساس لمُستقبلها.

أما التجربة البريطانية، فكان لها أثرٌ وقائي بالدرجة الأولى إلا أنها نظرت إلى رفاه الطفل كأساس لصُنع أي قرار حول تنشئة الأطفال، وبالتالي سعت إلى تحقيق الرفاه للطفل، وبذلك تكون قد اقتربت من التجربة النرويجية إلا أنها ركزت بدرجة أقل من التجربة النرويجية على النظر إلى الطفل كجزء من الأسرة، وبالتالي كان التفكير الأكبر على حماية الطفل لا على تأهيل الأسرة لوقايته من الإساءة.

فيما تركّز اهتمام التجربة الأمريكية على الطفل بصورة أساسية، ورغم أنها سعت في مرحلة من المراحل على دمج الطفل في أسرته والتقليل من سحب الأطفال عن أسرهم، إلا أن الإجراءات الإحترازية لحماية الطفل داخل أسرته كانت أقل فاعلية، وشبّعت التجربة الأمريكية بالترقيع الذي بدأ بإصدار القوانين ومن ثم تعديلها حتى وقتنا الحالي، وهو ما أحدث التخطي في الإجراءات المعنية بحماية الطفل ما بين سحبه من أسرته في حالات بسيطة إلى إبقائه بين أفراد أسرته في حالات الإساءة الشديدة.

وللاستفادة من التجارب أعلاه في الدول العربية، من الضروري الوصول إلى نموذج يضم إيجابيات كل تجربة من تجارب الدول الثلاث، بصورة تُيسّر للدول العربية توفير بيئة اجتماعية وثقافية وقانونية تعزز أمنها وتوفر لها الحماية من التفكك والعنف، ويتطلب ذلك تنفيذ العديد من البرامج الوقائية كما في التجربة النرويجية وذلك للسعي بالحيلولة دون وقوع الإساءة من خلال توفير مُتطلبات الرفاه للأطفال، بصورة تُقلّل من عوامل الخطورة التي قد يتعرضون لها، وصولاً إلى الاستفادة من التجربة الأمريكية في تيسير سبل الكشف المبكر عن الإساءات المُحتملة لدى أفرادها، واتخاذ الإجراءات اللازمة للتعامل معه، إلى الحماية التي ميّزت التجربة البريطانية بوجود كم من القوانين التي تُحدد العقوبات المترتبة على تعريض الطفل للإساءة، وتوفير خدمات عالية الجودة، وتنمية الموارد البشرية العاملة في مجال الحماية، بصورة تسير جنباً إلى جنب مع رسم السياسات والبرامج والخطط الإجرائية المتعلقة بحماية الأسرة، والحرص على تنسيق وتوجيه الجهود المعنية بحماية الأسرة.

مُقترحات وتوصيات استشرافية لحصانة الأسرة وتماسكها وانفتاحها على المجتمع والعالم:

هناك العديد من الممارسات الأسرية في وقتنا المعاصر، تبتعد كل البعد عن قيمنا وأخلاقنا الإسلامية، في الوقت الذي يُلاحظ فيه المتأمل في التجارب الغربية بأنها تكاد تكون مُستمدة من الأخلاق والآداب الإسلامية، فكم من طفل أو امرأة تعرض للضرب والإهانة دون أن يجد من يُسانده ويقف معه، أو يُقومه إن كان على خطأ، أليست هذه هي أخلاق الإسلام؟ المتأمل في سيرة الرسول ومن بعده الصحابة، يُدرك تماماً بأن الإسلام هو النظام الأفضل الذي حافظ على تماسك الأسرة وضمن لكل فرد فيها حقوقه، فلقد رفع الفاروق قبل أربعة عشر قرناً سيفه بوجه رجل ظلم زوجته وأخذ المرأة وأنقذها وأدب الرجل تأديباً بالغاً مُحكماً مُستنداً بذلك إلى نصوص الشريعة الخالدة، ومن يزور الغرب ويتأمل في تجاربه، يكاد يشعر بأن نظام حياتهم بما فيها من دقة ونظام وحماية للبيئة وحُسن المعاملة مُستمد من الكتاب والسنة، وهو ما يعترف به الغرب أنفسهم، فلقد قال الرئيس الأمريكي الأسبق ريتشارد نيكسون في "الفرصة السانحة": "إن أمريكا دولة قوية، ولكن للأسف الأفكار العظيمة في الإسلام"، هذه الدول تسوس رعاياها بأنظمة تبدو وكأنها مُستمدة من الإسلام، فيما نتجاهل نحنُ أبناء الإسلام الكثير من هذه الأنظمة، وفيما يلي بعض المقترحات والتوصيات اللازمة لحصانة الأسرة:

- تفعيل دور الوزارات المعنية كوزارة التنمية الاجتماعية للقيام بدور فاعل للاستجابة لمتطلبات الأسرة.
- النظر إلى الأسرة ككيان متكامل مع مُراعاة النواحي النفسية، والثقافية، والصحية.

- الاهتمام بالتوعية الأسرية وبتثقيف أفراد الأسرة وتوجيههم من خلال أجهزة الدولة المختلفة، للمساهمة في تكوين أجيال تشعر بانتمائها وانتسابها الحضاري للأمة العربية والإسلامية.
- تشجيع وسائل الإعلام المختلفة المسموعة، والمرئية، والمقروءة، ثم المساجد، ودور القرآن، والمدارس، بالإضافة إلى الجمعيات، والنوادي الثقافية، والتربوية، والدعوية، بالتوعية بأهمية الأسرة في المجتمع والتأكيد على أهمية انتماء الفرد لأسرته.
- السعي إلى إحياء القيم الاجتماعية، والإسلامية داخل الأسرة، وطرح الأمثلة الواردة في السيرة النبوية ومواقف الصحابة حول تماسك الأسرة وأهمية التزام كل فرد فيها بدوره بشكل يُحافظ على تماسكها.
- نشر المعلومة الصحيحة للشباب والمقبلين على الزواج حول شروط ومقومات الزواج الناجح، وتثقيفهم من النواحي الجنسية التي توصلت بعض الدراسات إلى أنها من أسباب توتر العلاقة الزوجية في مجتمعنا المعاصر.
- التأكيد على القيم والمبادئ الإسلامية التي تؤكد بأن العلاقة الزوجية هي علاقة مبنية على المودة والرحمة والتكافل، وليس تنافس وأنانية وتآمر.
- مساندة من أرادت العمل من النساء لمنفعة نفسها، وأسرته، وخدمة مجتمعه.
- إعادة ترتيب الأدوار والمسؤوليات داخل الأسرة العربية المسلمة بشكل يتناسب مع متطلبات العصر، وتشجيع الشباب على مساعدة زوجاتهم في أعباء المنزل في حال عدم توفر خادمة أو من يُساعد الزوجة داخل المنزل. (المرشودي، 2008).

* * *

المراجع:

1. المرشودي، وليد، 2008، التماسك الأسري في ظل العولمة، ورقة مقدمة لندوة الأسرة المسلمة والتحديات المعاصرة، مجلة البيان، الرياض، المملكة العربية السعودية.
2. الوائلي، طالب، 2009، الإصلاحات الاجتماعية في بريطانيا (1802-1946)، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد العاشر، جامعة واسط، العراق.
3. يونيسيف، 2013، القضاء على العنف ضد الأطفال في اليوم الدولي للاعنف، www.unicef.org
4. Myers,J, 2008, A Short History of Child Protection in America, Heinonline, USA.
5. NSPCC,2014, **An introduction to child protection legislation in the UK**, United Kingdom.
6. Tjeflaat, T, 2000, **Child Protection in Norway: Changing Ideologies**, IUC Journal of Social Work; Theory & practice, Norway
7. <http://www.jadidpresse.com/info.php?info=10052>

8. <http://www.maroctelegraph.com/2014/06/%D8%AD%D8%B8%D8%B1-%D8%A5%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%86-%D9%84%D8%B1%D9%8A%D9%87%D8%A7%D9%86%D8%A7-%D8%AD%D9%85%D8%A7%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B7%D9%81%D8%A7%D9%84-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D8%B1%D9%8A/>
9. <http://www.shreet.net/reports/535-2011-10-11-09-14-54>
10. http://www.al-osra.net/index.php?option=com_content&view=article&id=471:ihope&catid=38:another-cluster&Itemid=55
11. http://www.unicef.org/arabic/protection/24267_69887.html

* * *

اجتماعية/سلسلة دراسات - ندوة التماسك الأسري 2014م/أمل

صدر من سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية

- العدد (1) : أوضاع مؤسسات الرعاية الاجتماعية ودورها في خدمة المجتمع العربي الخليجي، ديسمبر 1983. "نافد"
- العدد (2) : تشريعات العمل في الدول العربية الخليجية "دراسة مقارنة"، يناير 1984. "نافد"
- العدد (3) : رعاية الأحداث الجانحين بالدول العربية الخليجية، يوليو 1984. "نافد"
- العدد (4) : نحو استخدام أمثل للقوى العاملة الوطنية بالدول العربية الخليجية، يناير 1985. "نافد"
- العدد (5) : دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي "الأبحاث الفائزة في المسابقة الأولى للبحث الاجتماعي"، يوليو 1985. "نافد"
- العدد (6) : حول واقع إحصاءات القوى العاملة الوطنية - المفاهيم - الأجهزة - التطوير، يناير 1986. "نافد"
- العدد (7) : الشباب العربي في الخليج ومشكلاته المعاصرة "دراسات مختارة" يونيو 1986. "نافد"
- العدد (8) : واقع معدلات إنتاجية العمل ووسائل تطويرها، يناير 1987. "نافد"
- العدد (9) : قضايا من واقع المجتمع العربي في الخليج "تأخر سن الزواج والمهور - الفراغ - المخدرات" "الأبحاث الفائزة في المسابقة الثانية للبحث الاجتماعي"، مارس 1987. "نافد"
- العدد (10): ظاهرة المربيّات الأجنيبيات "الأسباب والآثار"، أغسطس 1987. "نافد"

- العدد (11): العمل الاجتماعي التطوعي في الدول العربية الخليجية - مقوماته - دوره - أبعاده، يناير 1988. "نافد"
- العدد (12): الحركة التعاونية في الخليج العربي "الواقع والآفاق"، يونيو 1988. "نافد"
- العدد (13): إحصاءات العمل وأهمية النهوض بها في أقطار الخليج العربية، مايو 1989.
- العدد (14): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الثالثة للبحث الاجتماعي" الجزء الثالث، أكتوبر 1989.
- العدد (15): مظلة التأمينات الاجتماعية في أقطار الخليج العربية، يناير 1990.
- العدد (16): القيم والتحولات الاجتماعية المعاصرة "دراسة في الإرشاد الاجتماعي في أقطار الخليج العربية" أغسطس 1990.
- العدد (17): الإعاقة ورعاية المعاقين في أقطار الخليج العربية، أبريل 1991.
- العدد (18): رعاية المسنين في المجتمعات المعاصرة "قضايا واتجاهات"، يناير 1992.
- العدد (19): السلامة والصحة المهنية ودورها في حماية الموارد البشرية، أبريل 1992.
- العدد (20): أزمة الخليج.. البعد الآخر - الآثار والتداعيات الاجتماعية، أغسطس 1992.
- العدد (21): التصنيف والتوصيف المهني ودوره في تخطيط وتنمية الموارد البشرية، فبراير 1993.
- العدد (22): دراسات وقضايا من المجتمع العربي الخليجي " الأبحاث الفائزة في المسابقة الرابعة للبحث الاجتماعي" الجزء الرابع، يوليو 1993.
- العدد (23): واقع وأهمية تفتيش العمل بين التشريع والممارسة، أكتوبر 1993.

- العدد (24): رعاية الطفولة.. تعزيز مسؤوليات الأسرة وتنظيم دور المؤسسات،
يناير 1994.
- العدد (25): التنشئة الاجتماعية بين تأثير وسائل الإعلام الحديثة ودور الأسرة،
مارس 1994.
- العدد (26): واقع ومتطلبات التثقيف والتدريب والتعليم والإعلام التعاوني، يونيو
1994.
- العدد (27): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات الأسرة بين الأسس
العلمية والتطبيقات العملية، سبتمبر 1994.
- العدد (28): دعم دور الأسرة في مجتمع متغير - عدد خاص بمناسبة اختتام
فعاليات السنة الدولية للأسرة، ديسمبر 1994.
- العدد (29): تطوير إنتاجية العمل وزيادة معدلاتها - المفاهيم والقياس والمؤشرات،
يونيو 1995.
- العدد (30): اختبار قياس المهارات المعيارية للمهن ودورها في تنظيم وتنمية القوى
العاملة الوطنية، ديسمبر 1995.
- العدد (31): الرعاية الأسرية للطفل المعاق، يونيو 1996.
- العدد (32): نحو لغة مهنية موحدة في إطار العمل الخليجي المشترك، ديسمبر
1996.
- العدد (33): وسائل تطوير السلامة والصحة المهنية في ضوء المتغيرات
والمستجدات الحديثة، مارس 1997.
- العدد (34): رعاية الطفولة من أجل القرن الحادي والعشرين، سبتمبر 1997.
- العدد (35): نظم معلومات سوق العمل في إطار التشغيل وتنمية الموارد البشرية،

- يونيو 1998.
- العدد (36): الأسرة والمدينة والتحولات الاجتماعية بين التنمية والتحديث، نوفمبر 1998.
- العدد (37): كبار السن.. عطاء بلا حدود - دور للرعاية.. ودور للتواصل والمشاركة، مايو 1999.
- العدد (38): التخطيط الاجتماعي لرصد وتلبية احتياجات كبار السن... مبادئ وموجهات، سبتمبر 1999.
- العدد (39): قضايا المسنين بين متطلبات العصر ومسؤوليات المجتمع، نوفمبر 1999.
- العدد (40): نظم وتشريعات التأمينات الاجتماعية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية "دراسة مقارنة" نوفمبر 2002.
- العدد (41): تقييم فاعلية مشروعات الأسرة في دول مجلس التعاون، أغسطس 2004.
- العدد (42): الأطفال مجهولو الهوية في دول مجلس التعاون الإشكاليات وطرق التعامل والعلاج، يناير 2005م.
- العدد (43): المجتمع المدني في دول مجلس التعاون - مفاهيمه ومؤسسات وأدواره المنتظرة، يوليو 2006م.
- العدد (44): دليل رعاية الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، يونيو 2005م.
- العدد (45): تطوير السياسات الاجتماعية القطاعية في ظل العولمة (مقاربة اجتماعية لوزارات الشؤون والتنمية الاجتماعية في دول مجلس التعاون)، نوفمبر 2006م.
- العدد (46): الشراكة الاجتماعية ومسئولة الجمعيات الأهلية في التنمية بدول

- مجلس التعاون - دراسة تحليلية ميدانية، يناير 2008م.
- العدد (47): الفقر وآثاره الاجتماعية وبرامج وآليات مكافحته في دول مجلس التعاون، أبريل 2008م.
- العدد (48): تمكين المرأة وسبل تدعيم مشاركتها في التنمية بدول مجلس التعاون، يونيو 2008م.
- العدد (49): دليل استرشادي في فن الإدارة والإشراف على الجمعيات الأهلية التطوعية بدول مجلس التعاون الخليجي، أغسطس 2008م.
- العدد (50): الدراسة التحليلية لأحكام الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، سبتمبر 2008م.
- العدد (51): الفقر ومقاييسه المختلفة - محاولة في توطيد الأهداف التنموية للألفية بدول مجلس التعاون الخليجي، يناير 2009م.
- العدد (52): تقييم قوانين الإعاقة في دول مجلس التعاون في ضوء الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة - دراسة قانونية تحليلية، مايو 2009م.
- العدد (53): دراسة حماية الطفولة: قضاياها ومشكلاتها في دول مجلس التعاون، يوليو 2009م.
- العدد (54): تقييم واقع المراكز الاجتماعية وبرامجها في دول مجلس التعاون، أكتوبر 2009م.
- العدد (55): دراسة مشكلات توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم في دول مجلس التعاون، يناير 2010م.
- العدد (56): دراسة المسؤولية الاجتماعية ودورها في التنمية بدول مجلس التعاون الخليجي، أبريل 2010م.
- العدد (57): دراسة الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والتطوير

- في دول مجلس التعاون، أغسطس 2010م.
- العدد (58): التنظيم القانوني لاستخدام عمال الخدمة المنزلية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أغسطس 2010م.
- العدد (59): التنظيم القانوني لدخول القوى العاملة الوافدة إلى دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، سبتمبر 2010م.
- العدد (60): قراءة تحليلية في أنظمة المساعدات والضمان الاجتماعي بدول مجلس التعاون، مايو 2011م.
- العدد (61): مشروعات الأسر المنتجة وكيفية تطويرها في دول مجلس التعاون، يونيو 2011م.
- العدد (62): قوانين التعاونيات في دول مجلس التعاون (دراسة تحليلية قانونية مقارنة)، يوليو 2011م.
- العدد (63): الإعلام الاجتماعي وتأثيراته على الناشئة في دول مجلس التعاون، أغسطس 2011م.
- العدد (64): مفهوم وحقوق العمالة الوافدة المتعاقدة المؤقتة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ضوء التطورات التشريعية والتنفيذية، سبتمبر 2011م.
- العدد (65): التنظيم القانوني للوكالات الأهلية لاستقدام العمالة ووكالات تقديم العمالة للغير في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر 2011م.
- العدد (66): القانون الاسترشادي الموحد للضمان الاجتماعي مع دراسة تعريفية لأنظمة الضمان الاجتماعي النافذة في دول مجلس التعاون، سبتمبر 2011م.
- العدد (67): واقع وأهمية الإرشاد الأسري ومتطلباته في دول مجلس التعاون، أكتوبر 2011م.
- العدد (68): اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة بين متطلبات التنفيذ والرصد الفعال، نوفمبر 2011م.

- العدد (69): الحماية القانونية لكبار السن في دول مجلس التعاون، دراسة قانونية تحليلية مقارنة، مارس 2012م.
- العدد (70): نحو سياسة اجتماعية خليجية للأسرة من الرعاية إلى التمكين، يوليو 2012م.
- العدد (71): تحديات السياسة الاجتماعية واحتياجاتها في مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية الخليجي مقارنة تطبيقية، أغسطس 2012م.
- العدد (72): Concept and Rights of Expatriate Temporary-Contract Employment in GCC State in Light of Legislative and Executive Developments, January 2012
- العدد (73): التعاونيات الخليجية "تاريخ ومستقبل"، سبتمبر 2012م.
- العدد (74): التنظيم القانوني في الجمعيات الأهلية في دول مجلس التعاون، أكتوبر 2012م.
- العدد (75): إدارة المخاطر الاجتماعية في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر 2012م.
- العدد (76): دراسة التعاونيات في دول مجلس التعاون: مجالاتها ومشكلاتها وأدوارها المستقبلية، مارس 2013م.
- العدد (77): قضايا السياسات الاجتماعية الخليجية المفاهيم والمجالات والاشكاليات، أبريل 2013م.
- العدد (78): دليل الستين اسئلة واجوبة في آليات الالتزام والرصد لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مايو 2013م.
- العدد (79): حماية كبار السن في عالم متغير، مايو 2013م.
- العدد (80): إشكاليات السياسات الاجتماعية في إدارة المخاطر بدول مجلس التعاون الخليجي، يوليو 2013م.
- العدد (81): الإرشاد الأسري وتدريباته وبرامجه في دول مجلس التعاون الخليجي، أكتوبر 2013م.

- العدد (82): تفنّيش العمل ودوره في كفالة إنفاذ تشريعات العمل، يناير 2014م.
- العدد (83): آفاق الحماية الاجتماعية في دول مجلس التعاون في ضوء التوصية الدولية رقم (202)، فبراير 2014م.
- العدد (84): قياس الاسهام الاقتصادي والاجتماعي للمنظمات الأهلية في دول مجلس التعاون، مارس 2014م.
- العدد (85): الدليل الاسترشادي لمشروعات قوانين الجمعيات الأهلية التطوعية في دول مجلس التعاون، أبريل 2014م.
- العدد (86): قوانين الأحداث الجانحين في دول مجلس التعاون، مايو 2014م.
- العدد (87): التشبيك الالكتروني بين المنظمات الأهلية، يونيو 2014م.
- العدد (88): دراسة حقوق الطفل في قوانين دول مجلس التعاون، دراسة مقارنة مع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الطفل، 2014م.
- العدد (89): مراجعة أدوار ومهام قطاع الرعاية الاجتماعية ومجالاتها وسياساتها، أغسطس 2014م.
- العدد (90): قضايا ومشكلات جودة الحياة لكبار السن، سبتمبر 2014م.
- العدد (91): مواجهة الظواهر والمشكلات الاجتماعية في دول مجلس التعاون، سبتمبر 2014م.
- العدد (92): التخطيط الاستراتيجي ومتطلباته الحديثة لإدارة المستقبل في دول مجلس التعاون، أكتوبر 2014م.
- العدد (93): دليل التقييم الشامل للحدث الجانح في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أكتوبر 2014م.
- العدد (94): دراسة حقوق الطفل في قوانين دول مجلس التعاون دراسة مقارنة مع الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الطفل، يناير 2015م.

* * *

**لضمان حصولكم على مطبوعات المكتب التنفيذي فور صدورها
يرجى الاتصال أو المراسلة على العنوان التالي:**

البريد الإلكتروني: info@gcclsa.org

**رقم الإيداع في المكتبة العامة
د.ع. 2014/581**

**رقم الناشر الدولي
ISBN 978-99901-30-98-0**

هذا العدد

هذا العدد يتضمن مجموعة مختارة من الأبحاث والدراسات التي عرضت في ندوة التماسك الأسري الثالثة تحت شعار "حماية الأسرة في التجارب الدولية" والتي استضافتها سلطنة عمان ممثلة في وزارة التنمية الاجتماعية.

ويشمل هذا الإصدار على دراسات وأبحاث تناولت عرض للمخاطر التي يتعرض لها تماسك الأسرة الخليجية وبحث سياسات تعزيز تماسكها وتحسينها وتمكينها، وسبل الحماية الأسرية وكيفية إدارة الأسرة للمخاطر التي تواجهها، بالإضافة إلى عرض للمشروعات والبرامج والتجارب الرائدة في التماسك الأسري والحماية الأسرية على المستويات الدولية.